الأربعاء 25 آذار 2020
العدد 4013 السنة الرابعة عشرة
Mercredi 25 Mars 2020 no 4013 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

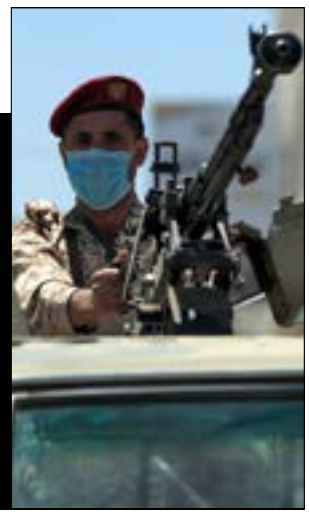

اليمن

الحرب تدخل عامها السادس **من الصمود إلى التحدّي**

18

خلافات تؤخر تعيينات نواب حاكم مصرف لبنان ولجنة الرقابة

مشروع «كابيتال كونترول» مجمّد

[2]

عدّاد كورونا يحلّق

تمديد التعبئة حتمي

- الحكومة أمام امتحان «دعم المحجورين»
- هل كذّبت اليونيفيل بشأن الاجراءات ضد الفيروس؟
- سيناريو الرعب الأميركي يتقدّم وترامب يبيع الوهم

[4 ـ 15]

(هيثم الموسوي)

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة عيد بشارة السيدة مريم العذراء

المشهد السياسي

«كابيتال كونترول» مجمد وخلافات على التعيينات المالية

سقط مشروع الـ«كابيتال كونترول» بالضربة القاضية. ببساطة، لأنه إذا كانت الغاية منه إراحة المصارف وقوننة مخالفاتها، من دون أن يؤدي إلى حماية المودعين، فهو لزوم ما لا يلزم. وتزداد أهمية غضّ النظر عن المشروع الحالي عندما يتبين أن الإجراءات المقترحة فيه غير مضمونة التنفيذ. ببساطة، لأنها غير مبنية على أرقام واقعية لموجودات المصرف المركزي، في ظل رفض رياض سلامة الكشف عن الأرقام

العبارة الرسمية تقول «تم أخذ ملاحظات الوزراء بشأن مشروع الكابيتال كونترول، على أن يستكمل البحث فيه». لكن الواقع يشير إلى أن المشروع الذي كان مطروحاً سُحب من التداول. سحبه وزير المال غازي وزني، بعد الموقف الصريح الذي أعلنه الرئيس نبيه بري، بأن هذا المشروع غير وارد عنده لأنه «مخالف للدستور ويسيء للمودعين».

في جلسة الحكومة امس، طلب وزير المال سحب المشروع. فسأله رئيس الحكومة عن السبب، فرد بأنه توجد مشاريع مقدمة غير ما عرضه (اعدت وزيرة العدل مشروعا بديلا بالتشاور مع ثمانية وزراء). فرد دياب بأن سحب المشروع لا يجوز وأنه اطلق النقاش انطلاقا من ورقة وزير المال الذي عاد وشدد على قراره بالسحب.

> **بلا الكشف عن موجودات مصرف لبنان لا يمكن إقرار قانون قابل للتنفيذ**
>
> **فرنجية يهدد بالاستقالة من الحكومة: دياب وباسيل يتفرّدان بالتعيينات**

ليتبين لاحقا انه قال بأن القرار من عند الرئيس بري. فقرر رئيس الحكومة ان يزور رئيس المجلس اليوم في عين التينة لمناقشته في الامر الى جانب ملف التعيينات المالية وملفات اخرى تتعلق بالتشريع حيث تحتاج الحكومة الى رزمة قوانين عاجلة لمواجهة الازمات القائمة.

هل تسير الحكومة بمشروع بديل، أم يقفل الملف نهائياً وتترك السلطة للمصارف؟ الأمر لم يحسم بعد، لكن النقاش الأساسي متعلق بالغاية من القانون: حماية المودعين أم تبرئة المصارف؟ حاكم المصرف المركزي رياض سلامة سبق أن أبلغ المعنيين بأن الغاية من القانون المطلوب هي حماية المصارف، خصوصاً أنها لم تعد تملك الأموال. لكن في المقابل، فإن وجهة نظر أخرى، يتبنّاها حزب الله وحركة أمل، تشير إلى أنه إذا كانت المصارف لا تملك الأموال، فلماذا القانون من أساسه سوى لإراحة المصارف؟ ولماذا قوننة إخراج الأموال من البلد بحجة التحويل إلى العائلات والأبناء الذين يتعلمون في الخارج؟ سقف الخمسين ألف دولار المقترح مرتفع جداً، وهو بحسب إحصاءات أولية، يعني إمكانية إخراج ما يزيد على مليار دولار سنوياً من لبنان، من دون القدرة على تحديد من الذي يحتاج فعلاً إلى تحويل الأموال، ومن الذي يملك حسابات في الخارج ويريد إخراج بعض أمواله من لبنان.

النقاش في الأمر لم ينته بعد، لكن بحسب خبير مالي مطلع، من الضروري وضع قانون ينظّم مسألة القيود التي تفرضها المصارف، والمسألة تتعلق بأي قانون نريد. المشروع بصيغته المقترحة يقونن الإجراءات التي تنفذها المصارف بشكل استنسابي، فهل كان هذا هو المطلوب؟ هل المطلوب تشريع مخالفات المصارف أم إيجاد حل ينهي سطوها على أموال المودعين؟

إذا كانت حماية أموال المودعين هي الهدف، فإن ذلك لن يكون ممكناً من دون معلومة أساسية تعطي الحكومة القدرة على تقدير الموقف والسقوف المالية: كم يملك مصرف لبنان من الأموال، وما هو قدر موجوداته، وكم تملك المصارف، وكم يملك المودعون؟ ما هي المبالغ التي يستطيع مصرف لبنان التصرف بها من موجوداته؟ أي قانون لا يبنى على هذه المعلومات، وغيرها، يكون ناقصاً، ببساطة لأن أقل الإيمان إذا أردت أن تقرّ قانوناً عن الأموال أن تعرف كم هي هذه الأموال. وعلى سبيل المثال، عندما أشارت مسودة المشروع إلى السماح بتحويل 50 ألف دولار إلى الخارج سنوياً، هل تأكد معدّوه من أن هذه الأموال متوفرة لدى المصارف أو لدى المصرف المركزي؟ ماذا لو لم تكن موجودة؟ وماذا لو كان الموجود أكثر بكثير؟ ولذلك، فإن قانوناً قابلاً للتنفيذ يتطلب أولاً معرفة حجم موجودات المصرف المركزي والمصارف التجارية، وثانياً أن يكون الهدف منه الحفاظ على حقوق المودعين، بما يتماشى مع سياسة اقتصادية واجتماعية يفترض أن تملكها الحكومة. أي أمر آخر، لا يكون سوى تشريع لسرقة المصارف لأموال الناس.

وبالتالي، بدلاً من المسارعة إلى فرض قوانين قد تزيد المشكلة، يجب البدء أولاً، ومجدداً، بمعرفة كم يملك مصرف لبنان من الأموال، والكف عن سياسة التساهل مع عملية إخفاء المعلومات عن الدولة، مالكة المصرف المركزي، الذي يتذرع حاكمه بالاستقلالية، متجاهلاً أنها تتعلق بوظيفته الروتينية فقط. لكن، في مطلق الأحوال، أما وقد أثبت فشله في أداء مهمته، فلم يعدم بالإمكان الحديث عن الاستقلالية، وبالتالي، يفترض أن لا تلزم الحكومة نفسها بمشروع قبل أن تعرف أنها قادرة على تنفيذه.

بالرغم من سحب الاقتراح، إلا أن النقاش لم يحسم بشأنه بعد، وسط خلاف جدي بين الوزراء على كيفية مقاربة الملف ووجهته العامة والسقوف المقترحة، في ظل إصرار عدد من الوزراء على السماح بتحويل الأموال إلى الخارج (بعضهم لديه أبناء يعيشون في دول غربية).

(هيثم الموسوي)

الخلاف مستمر على التعيينات

ليس بعيداً عن المصرف المركزي، لن تشهد جلسة مجلس الوزراء غداً تعيين نواب الحاكم وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، إذ لا يزال الخلاف قائماً بشأن الأسماء. وكان رئيس تيار المردة سليمان فرنجية خير معبّر عن هذا الخلاف، إذ قال، في تغريدة على «تويتر»: «بدل التركيز على معالجة المواطنين ودعمهم وإعلان حالة طوارئ، يجري استغلال انتشار فيروس كورونا لتهريب التعيينات وإمرار الصفقات. لا نريد حصّة، ولكن نتمنى تأجيل الاستحقاق الخلافي وغير الضروري حالياً للوصول إلى تعيينات شفافة. وفي ما خص مشاركتنا في الحكومة، فسيبنى على الشيء مقتضاه!».

تهديد فرنجية وصل إلى حد طرح مشاركته في الحكومة على الطاولة، وقد تبين، بحسب مصادر تيار «المردة»، أن الاعتراض مرتبط باتهام فرنجية لرئيس الحكومة بطبخ التعيينات بينه وبين النائب جبران باسيل، من دون مراعاة الأطراف الأخرى.

وبحسب المعطيات المتوفرة، فإن من الأسماء المطروحة، لنيابة الحاكم، عن السنّة: سليم شاهين (أستاذ في الجامعة الاميركية ولديه خبرة كبيرة في العمل المصرفي ويفضّله رئيس الحكومة)، مازن سويد، رمزي يونس. أما عن الشيعة، فهم: طلال سلمان (يفضّله الوزير السابق علي حسن خليل وهو سيخسر عمله في فريق الـundp الذي تتجه الحكومة لإلغاء العمل معهم والإبقاء على مجموعة صغيرة شرط ان تتولى المنظمة الدولية دفع رواتبهم لا الحكومة اللبنانية)، وائل حمدان او المحامي وسيم منصوري (يفضّله محيطون بالرئيس نبيه بري)، وائل الزين، سمير سلامة، صائب الزين، أسعد خشيش وعلي نحلة.

في المقابل، قُبل المرشحين لترؤس لجنة الرقابة على المصارف (سني) هم: مايا دبّاغ (الأوفر حظاً)، نادين حبال (زوجة فادي عسلي مدير عام بنك سيدروس) وناصر الشهال. كما يتم التداول بالأسماء التالية، لعضوية اللجنة، عن المسيحيين: طوني شويري، غابي مزهر، هنري شاول، مروان مخايل، منى فيليب خوري، وتانيا مسلّم. أما بشأن الأسماء المطروحة لمنصب مفوض الحكومة لدى المصرف المركزي، فهي: كريستال واكيم وموريس دوماني. (هناك مشكلة في هذا المنصب لناحية ضرورة ان يكون موظفاً وعمره تحت الأربعين سنة، ولما تعذر ايجاد موظف مناسب يجري اقتراح آخرين من خارج الملاك) فيما يتم التداول باسم وليد قادري للأسواق المالية.

وبحسب مصادر مطلعة، الاتجاه الأكبر هو لتعيين مايا دباغ رئيسة للجنة الرقابة على المصارف. ويبدو أنّ رئيس الحكومة حسان دياب لا يعارض هذا الطرح، الذي يسعى إليه الوزير راوول نعمة، كما يسعى إلى تسويق اسم ثانيا مسلّم عن المقعد الماروني. في المقابل، فإن مقرّبين من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يضغطون لإعادة تعيين جوزف سركيس في المركز المُخصص عرفاً للموارنة، والمعروف عن سركيس أنه لا يأتمر بأوامر رياض سلامة. على ان تكون الخطوة مقرونة ايضا بدعم بإعادة تعيين أحمد صفا عضواً في اللجنة.

معلوم ان حاكم مصرف لبنان ابلغ امس نوابه الاربعة انه تبلغ قرارا حاسما بعدم عودة اي منهم الى منصبه. وكذلك ابلغ القرار نفسه الى رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود.

(الأخبار)

تقرير

مهزلة إطلاق الفاخوري لن تنسحب على ترسيم الحدود

ميسم رزق

كانت البلاد على أعصابها مع بلوغ وباء «كورونا» شفا الانتشار، حين دهمت المشهد أخبار العميل عامر الفاخوري، بعدما تقرر «التفاهُم» على إسقاط جرائمه بمرور الزمن بين الولايات المتحدة الأميركية وجهاتٍ في بيروت. المُشكلة في إطلاق الفاخوري وتهريبه في ما بعد لا يتلخّص «بحجمه» كعميل فحسب، بل يشمل أيضاً السماح للأميركيين بممارسة الضغط وتحقيق ما يُريدونه. قالها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في خطابه الأخير، طارحاً أمثلة عن احتمال المُطالبة بترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المُحتلة، وفقاً للمشيئة الأميركية، تحت طائلة العقوبات.

قد يجد البعض الكلام عن الاهتمام الأميركي بملف ترسيم الحدود في ذروة انتشار الوباء في العالم وانعزال الدول على قاعدة «نفسي أولاً» ضرباً من ضروب المبالغة. لكن ماذا لو انتهى كل ذلك فجأة، وعاد الأميركيون بسوطٍ أشدّ؟ هل سنكون أمام مؤامرة أخرى لأن هناك من سيعود ويقتنِع تحت الضغط بأن قوة لبنان في ضعفه؟

منذُ أيلول الماضي، جرى تجميد ملف الحدود البحرية، وتحديداً بعد زيارة قام بها المبعوث الأميركي مساعد وزير الخارجية ديفيد شينكر إلى بيروت، لاستكمال ما بدأه سلفه ديفيد ساترفيلد الذي تولى التفاوض غير المباشر بين لبنان والعدو الإسرائيلي بشأن الترسيم. وساطة باشرتها وأشنطن عام 2012، وتولّاها الدبلوماسي فريدريك هوف، الذي اقترح تقاسُم المنطقة المتنازع عليها عبر حصول لبنان على 500 كيلومتر مربع، والعدو على 360 كيلومتراً مربعاً، وفقاً لخط رسمه صار يُعرف لاحقاً بـ«خط هوف» الذي رفضه لبنان. استكمل المفاوضات الموفد الأميركي أموس هوكشتين مُتقدماً بمسودة اقتراح تعطي لبنان 600 كيلومتر مربع من المنطقة «المتنازع عليها»، من دون أن يُكتب لاقتراحه النجاح. نام الملف 4 سنوات، بدأ الكيان الصهيوني خلالها عملية الحفر في حقل «كاريش» على الحدود اللبنانية، إلى أن ظهرت فجأة بداية العام 2019، وساطة أميركية جديدة عبر ساترفيلد، بدفع من «إسرائيل» «المزنوقة» على استقرار يحفّز الشركات الكبرى على الاستثمار، من دون عواقب أمنية.

لمست المقاومة في لبنان الاستعجال الأميركي ـ الإسرائيلي لحلّ الملف، وهو ما عُدّ فرصة للبنان كي يفرض الشروط التي يُريدها لاسترجاع كل المساحة البحرية التي سعى العدو إلى وضع يده عليها. تولى رئيس مجلس النواب نبيه بري عملية التفاوض، انطلاقاً من ورقة اتفق عليها لبنان الرسمي تضمّنت 6 نقاط، أهمها تلازُم ترسيم الحدود البرية والحدود البحرية وعدم الفصل بينهما، وخصوصاً أن نقطة انطلاق الحدود البرية في حد ذاتها هي نقطة انطلاق للحدود البحرية.

لكن هذه النقطة تحديداً لم تكُن محط إجماع بين القوى الداخلية. ففي أكثر من مرة، عَبّر رئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل عن ميلهما الى القبول بالفصل، وكانا يُبديان مرونة تجاه هذا الأمر انطلاقاً من أن «مصلحة لبنان تقتضي البدء بالتنقيب عن الغاز في البحر فوراً». أما رئيس الحكومة السابق سعد الحريري فلم يكُن ميالاً وحسب، بل كان سبّاقاً للموقف الأميركي. ففي الوقت الذي كان فيه الموفدون الأميركيون يلجأون للتفاوض على الفصل بين البرّ والبحر، كانَ الحريري يضغط لسحب الملف من عهدة الرئيس بري ويعد «أصحابه» في واشنطن بالحل. لم يتوقف الحريري عن «النق»، مُطالباً بتسلّم الملف، لأنه وعد بتقديمه هدية الى صهر الرئيس الأميركي ومستشاره جاريد كوشنر. وكان ملف التفاوض والترسيم من بين الملفات التي ناقشها في لقاء سرّي مع كوشنر ومستشار الأمن القومي

> **التشاطُر الذي مارسته جهات سياسية في قضية الفاخوري لن ينفع في ملف الترسيم**

جون بولتون («الأخبار»، الأربعاء 21 آب 2019)، وبعدها بدأ الترويج لفكرة طرح الملف على التصويت في مجلس الوزراء، كما قال أحد مستشاري الحريري، مهدّداً بـ«يجب أن تختاروا ما بين المساعدات التي ستأتي إلى البلد أو الانكماش الاقتصادي».

استقالة الحريري ومجيء حكومة الرئيس حسان دياب وضعا ملف الترسيم الحدودي جانباً، حتى وقعت واقعة الفاخوري، الأمر الذي أعاد التنبيه إلى خطورة ما يُمكن أن يفعله الأميركيون من أجل الحصول على مرادهم بالشكل الذي يحلو لهم. وبعدما خرج الرئيس الأميركي دونالد ترامب في عز أزمة كورونا في بلاده ليشكر الحكومة اللبنانية على تعاونها لتحرير الفاخوري، من دون أي تعليق من جهتها على كلامه، يصحّ السؤال عما إذا كانت المُهمّة الموكلة إليها في مرحلة لاحقة هي عقد صفقة بحرية بين لبنان والعدو، وفق ما تراه واشنطن مُناسباً.

مصادر لبنانية مطّلعة تؤكد لـ«الأخبار» أن الملف «مُجمّد منذ أشهر، والرسائل المتبادلة بين الوسيط الأميركي والجانب اللبناني مقطوعة، ولا مؤشرات على أي زيارة سيقوم بها مسؤولون أميركيون يتولون متابعة الملف». لكن المصادر نفسها تشير إلى أنه «ليس بعيداً بعد فترة أن نسمع بقرار أميركي لاستئناف التفاوض بشرط أن يجري هذا التفاوض مع الحكومة الحالية، وتستخدم جهات لبنانية الأسلوب نفسه للسير بالتسوية، أي التأكيد على عدم قدرة لبنان على الوقوف في وجه الضغوط والتهديدات الأميركية»، كما «ليس بعيداً أن يوضع خيار التصويت في الحكومة على الطاولة، وحينها سنكون أمام أزمة كبيرة».

مصادر بارزة في فريق 8 آذار أكدت أن «ملف الترسيم الحدودي أكبر بكثير من قضية الفاخوري، ولا يُمكن تهريبه في جنح الظلام بجلسة سرية». وقالت المصادر إن «الملف كان في عهدة بري وسيظلّ كذلك، وإن جرى استئناف التفاوض فسيكون وفق الشروط التي وضعها لبنان ولا مساومة في ذلك». واعتبرت المصادر نفسها أن «التشاطر الذي مارسته جهات سياسية في ملف الفاخوري لن ينفع ولن يمُر مهما كانت دوافعها الحقيقية أو الافتراضية»، مشددة على أن «طرح الملف على التصويت سيؤدي الى انقسام سياسي كبير يُعيد خلط كل الأوراق في البلد».

تقرير

دعوى جنبلاط وبو فاعور ضد حسن مقلّد: لماذا لم يُراسل القضاء هيئة التحقيق الخاصة؟

رضوان مرتضى

قبل أيام، أدعت النائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون على الخبير الاقتصادي حسن مقلّد والإعلامية جوزفين ديب بجرم القدح والذم وأحالت الملف إلى محكمة المطبوعات. القصة بدأت بعد كلام عن قيام زعيم سياسي ووزير سابق بتحويل ملايين الدولارات خارج لبنان ليُسرّب حينها اسما وليد جنبلاط ووائل بو فاعور. فاين أصبحت التحقيقات في هذا الملف؟ وهل ادعاء عون براءة لجنبلاط وبو فاعور؟

ضجّت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بخبر توزُّط زعيم سياسي بتحويل مبلغ 300 مليون دولار إلى سويسرا قبل أشهر. لم يلبث أن خرج الاسم إلى العلن: وليد جنبلاط. ألحق بالزعيم الوزير السابق وائل بو فاعور. وقعُ الخبر لم يكن عادياً، ولا سيما أنّ عملية التحويل «المزعومة» حصلت في ظل إقفال المصارف بعد انتفاضة 17 تشرين. لم يكن هناك مصدرٌ رسمي يؤكد الخبر الذي ملأ وسائل التواصل الاجتماعي، قبل أن يتحوّل الأمر إلى كباش إعلامي بين الحزب الاشتراكي والخبير الاقتصادي الزميل حسن مقلّد الذي كشف الخبر من دون ذكر الأسماء، فيما نشرت الإعلامية جوزفين ديب على حسابها على تويتر معلومات تفيد بأنّ الزعيم المقصود وليد جنبلاط. تطوّر التشنّج إلى تهديدات طاولت مقلّد، تزامنت مع لجوء جنبلاط وبو فاعور إلى القضاء للادعاء على مقلد وديب.

القاضية عون ادعت على مقلّد وديب بجرم القدح والذم وأحالت الملف على محكمة المطبوعات. وعلمت «الأخبار» أنّ القاضية عون منحت مقلّد أسبوعين ليزوّدها بمستندات تُثبت ادعاءاته، لكنه لم يفعل، فادّعت عليه. وكشفت مصادر قضائية أنّ عون ملزمة بالادعاء كي تُحرّك الدعوى العامة كإجراء إداري، لكنّ ذلك لا يعني إدانة أو تبرئة أحد. وفيما رأت الزميلة ديب أنّ إحالة الملف إلى المطبوعات هي المسار الطبيعي لأي دعوى ضد صحافي، اعتبر الحزب الاشتراكي أنّ مجرّد الادعاء انتصار له على اعتبار أنّ مقلّد لم يُبرز أي مستند يُثبت ادعاءاته. وفي اتصال مع الوزير السابق بو فاعور، قال لـ«الأخبار»: «هدفنا ليس القصاص. هدفنا إظهار الحقيقة وادعاء القاضية عون أظهر للرأي العام كذب الادعاءات بحقّنا».

وأضاف: «لقد مُنِح حسن مقلّد فرصاً عديدة لإثبات ادعاءاته. كما سافر إلى سويسرا، لكنه لم يُقدّم مستنداً واحداً يُثبت كلامه. وأنا ما زلت عند وعدي. سأستقبل واعتزل العمل السياسي إذا كان ما يقوله مقلّد صحيحاً. وإذا لا، عليه أن يعتذر من اللبنانيين وليس مني لأنّ الحقيقة ظهرت».

غير أنّ مقلّد رأياً آخر. فقد اعتبر

> **مقلّد يطلب من عون سؤال هيئة التحقيق الخاصة عن التحويلات**

أنّ المعركة التي شنّها كانت لإحالة الدعوى إلى محكمة المطبوعات. وأنّ ادعاء عون وإحالة الملف إلى المطبوعات ليسا سوى انتصار له. أما في ما يتعلّق باتهام بو فاعور له بعجزه عن إبراز أي مستند يُثبت ادعاءاته، فقال مقلّد: «أنا لم أُسمّ وليد جنبلاط ووائل بو فاعور في الاتهام. لا على التلفزيون ولا على تويتر. لذلك لا أساس للقدح والذم. ولست مُلزماً بإبراز شيء لناحية الأسماء»، لكنه لفت إلى أنّ «القضاء اللبناني والدولة اللبنانية بيّنا صدق ادعاءاتي لجهة حصول تحويل 4 مليارات دولار في أيام الإقفال الرسمي. كما تبيّن حصول تحويلات إلى خارج لبنان. وهذا ثابت لدى هيئة التحقيق الخاصة». واستعاد مقلّد كلام الرئيس نبيه بري لجهة قيام أصحاب 5 مصارف بتحويل مبالغ مالية ضخمة خارج لبنان، متسائلاً: «على القضاء أن يخبرنا إن كان بين هؤلاء سياسيون حُوّلت أموالهم مع أصحاب المصارف». وكشف مقلّد أنه أخبر القاضية عون أنه لا يمكنه كشف مصادره حرصاً على سلامتهم وكي لا يُطردوا خارج القطاع المصرفي، قائلاً إنّه جاهز لتزويدها بالأيام والتواريخ التي حصلت فيها التحويلات وقيمتها ومن أي بنك إلى أي بنك ولمصلحة من، طالباً منها سؤال هيئة التحقيق الخاصة أو لجنة الرقابة على المصارف للتثبّت من حصولها. غير أنّ القاضية عون أبلغته أنّ المدّعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات لن يسمح لها بذلك.

على الغلاف

عدّاد كورونا «يُحلّق»: 37 إصابة في يوم واحد

تمديد التعبئة العامة حتمي والحكومة أمام امتحان «دعم المحجورين»

لم يُعلن مجلس الوزراء، أمس، بشكل واضح تمديد فترة التعبئة العامة التي تنتهي الأحد المُقبل. إلّا أن تسجيل 37 إصابة جديدة بفيروس «كورونا» في يوم واحد ينبئ بأن التمديد حتمي. وفق تقديرات مصادر في وزارة الصحة، وفيما يُمثّل التزام تدابير الحجر والوقاية هاجس السلطة الأول في المرحلة المُقبلة، فإنّ الحكومة مُلزمة بتزويد الفئات الأكثر هشاشة بما يُمكّنها من البقاء بشكل يتخطّى «التكافل الاجتماعي» و«تقاسم رغيف الخبز»

هديل فرفور

ليل الجمعة الفائت، كانت المرة الأولى التي «يُحلّق» فيها المنحنى الوبائي الخاص بالأعداد اليومية للإصابات بفيروس كورونا. حينها، ارتفع المعدّل من 14 إلى 67 إصابة في اليوم الواحد قبل أن «يهبط» الأحد الماضي ويستقرّ على معدّل يقلّ عن العشرين إصابة. إلا أن المنحنى عاد لـ«يشمخ» مجدداً، أمس، بعد تسجيل 37 إصابة دفعة واحدة، ليُقفل عدّاد «كورونا» على 304 إصابات سُجّلت منذ 21 شباط الماضي، شُفي منها ثماني حالات وتوفي أربعة أفراد، ليستقرّ العدد الإجمالي للمُصابين، حتى ليل أمس، عند 292، وفق الموقع الإلكتروني الخاص بالفيروس التابع لوزارة الإعلام.

هذه الأرقام غير صادمة لكثيرين من المعنيّين الذين توقعوا ارتفاعاً مُستمراً للإصابات نتيجة زيادة القدرة على إجراء الفحوصات المخبرية، وهم، بالتالي، يتوقعون تسجيل المزيد من الإصابات ومواصلة ارتفاع العدّاد مع تجهيز المُستشفيات الحكومية في المناطق وتأهيلها لإجراء الفحوصات وتوسيع مروحة المُشتبه فيهم، وخصوصاً في المناطق التي تشهد «تمرّداً» على مقررات التعبئة العامة.

ورغم الأجواء الإيجابية التي أوحى بها وزير الصحة العامة حمد حسن قبل يومين بشأن استمرار الأمور تحت السيطرة، إلّا أن استقرار أعداد الإصابات وضبط انتشار الفيروس سيبقى رهن نتائج الفحوصات المخبرية التي سيتم إجراؤها في المناطق حيث يخضع 773 شخصاً للحجر يتوزعون على مختلف المحافظات، وفق تقرير «غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث» الصادر، أمس، لافتاً إلى إجراء 5285 فحصاً مخبرياً حتى الآن. وما يُعزّز حساسية الوضع، أيضاً، استمرار ارتفاع أعداد الإصابات المجهولة المصدر (غير مخالطين ولم يسافروا الى بلدان تشهد انتشاراً للوباء)، والتي وصلت أمس إلى 53 حالة! واللافت ارتفاع الإصابات في منطقة المتن الى 51 حالة، وهو ما يوازي أعداد المصابين في بيروت، تليها كسروان (42)، فبعبدا (30).

أمام هذه الوقائع التي تشي حكماً بتمديد فترة التعبئة العامة وفق مصادر في وزارة الصحة، تتجلّى أهمية الالتزام بالحجر المنزلي وبتدابير التعبئة العامة، بوصفها الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الوباء، ذلك أن نتائج إعلان التعبئة العامة منذ عشرة أيام ستظهر في الأيام المُقبلة، عندما تكون القدرة على إجراء الفحوصات قد تعززت أكثر فأكثر.

ولئن كان الالتزام بتدابير الحجر والوقاية يُمثّل هاجس السلطة الأول حالياً، فإنّها مُلزمة في الوقت نفسه بتزويد اللبنانيين، وخصوصاً الفئات الأكثر هشاشة، بما يُمكّنهم من البقاء في بيوتهم بشكل يتخطّى «التكافل الاجتماعي» و«تقاسم رغيف الخبز»، وفق ما قالت وزيرة الإعلام منال عبد الصمد، عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء أمس، فيما كان أحد سائقي الأجرة يضرم النار في سيارته بعد تلقيه ضبطاً لمخالفته قرارات التعبئة. فيما لا تزال الحكومة تبحث في آلية لتقديم مساعدات وفي كيفية توزيعها، في ظلّ غياب «الداتا» الدقيقة بشأن الأسر الأكثر فقراً والعمال المياومين والفئات المُتضررة.

وإلى حين بتّ تلك الآلية، رمت الحكومة كرة المُساعدات في ملعب البلديات والسلطات المحلية، إذ أقرّت أمس مشروع قانون يرمي إلى تعليق بعض مواد موازنة 2020 «بما يسمح للبلديات والمصالح المُستقلة بأن تنفق أو تساهم لأي جهة عامة أو خاصة، على أن تكون هذه المُساعدات لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لمواجهة وباء كورونا»، علماً بأن وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي أصدر، أول من أمس، قراراً طلب فيه من البلديات واتحادات البلديات تقديم المساعدات لذوي الحاجة وللعائلات الأكثر فقراً «التي تضررت نتيجة الإجراءات المتخذة لمنع تفشي الفيروس».

وبمعزل عن صعوبة المهمة على البلديات التي لا تزال تنتظر أموالها المُستحقة من الصندوق البلدي المُستقلّ منذ عام 2018، فإنّ خيار المُساعدات الغذائية في ظل الظروف الراهنة ليس الحل الأمثل في ظلّ أزمة اقتصادية ونقدية تعصف بالبلاد منذ خمسة أشهر، فيما المطلوب اتخاذ إجراءات بنيوية ضمن خطة ورؤية اقتصادية شاملة.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد دعا، أمس، إلى تقديم مُساعدات مالية مُباشرة للأسر الأكثر فقراً لمُساعدتها على تجاوز الأزمات الراهنة، «على أن يكون المبلغ المُقترح لكل منها 500 ألف ليرة شهرياً على شكل بطاقة تموينية أو نقداً ولمدة ثلاثة أشهر (...)».

> **ارتفعت الإصابات في المتن لتصل إلى 51 حالة، ما يوازي أعداد المُصابين في بيروت**

رمت الحكومة كرة المساعدات في ملعب البلديات والسلطات المحلية (هيثم الموسوي)

93% من المُصابين لبنانيون

بحسب أرقام تقرير الغرفة الوطنية لإدارة الكوارث، من أصل 304 حالات إصابة بفيروس كورونا المُستجد، هناك 281 مصاباً من الجنسية اللبنانية، أي 93%. أما الـ7% فتتوزع بين مُصابين من النمسا (حالة واحدة)، بنغلادش (2)، مصر (3)، إنكلترا (1)، إثيوبيا (2)، فرنسا (1)، إيران (2)، العراق (1)، هولندا (2)، قطر (1)، السعودية (1)، السودان (2)، توغو (1) وسوريا (3).

سلة غذائية للمواطنين

إذا لم تسرع الحكومة في تنفيذ خطة لتعويض الناس عن إلزامهم ملازمة منازلهم، فإن الالتزام بالحجر الطوعي لن يكون قادراً على الصمود في وجه حاجة الأغلبية الساحقة من اللبنانيين إلى العمل لتأمين معيشتهم. ولذلك، بدأت الحكومة البحث في آليات للتعويض عن الناس، مستبعدة، حتى اليوم، لأسباب غير مقنعة، خيار تقديم منحة مالية إلى العائلات الفقيرة، والتي تقدّر بنحو 400 ألف أسرة.

بحسب المداولات التي تجريها اللجنة الفنية المكلفة متابعة المواضيع الطارئة المتعلقة بالشأن الاجتماعي، التي يترأسها وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية، فإنه سيعرض على الحكومة اقتراح توزيع سلة غذائية لجزء كبير من الأسر اللبنانية (وفقاً لعملية تقييم أوضاع المواطنين التي ستتم من خلال البلديات والمخاتير وقوى الأمن الداخلي، إضافة إلى «الداتا» الموجودة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية). وتحتوي السلة، التي ستوزع بالتعاون مع الجيش، وربما البلديات والمخاتير، على مواد غذائية رئيسية، إضافة إلى مواد تنظيف وتعقيم. وتقدر قيمة هذه السلة بما يراوح بين 100 و120 دولاراً.

يوضح مصدر مطلع أن السبب في استبعاد خيار المنحة المالية يعود إلى الخشية من تطور انتشار فيروس كورونا، وبالتالي، الاضطرار لاحقاً إلى منع الناس نهائياً من الخروج، بما يعيقهم من تأمين حاجاتهم بأنفسهم.

وإذا كانت الحكومة مطالبة بمساعدة الناس، فإن الرئيس حسان دياب لم ينكر، في الجلسة الحكومية التي ترأسها في السرايا الحكومية، هذا الواجب، إلّا أنه دعا أيضاً إلى تكافل اجتماعي بين اللبنانيين. وفيما طالب دياب الوزراء باتخاذ قرارات ضمن كل وزارة لتعليق المهل المالية، وتأجيل دفع الرسوم والضرائب المتعلقة بالكهرباء والمياه والهواتف والضمان والميكانيك والعدلية، قرر مجلس الوزراء:

- تقديم مشروع قانون معجل بعدم فرض الضريبة على القيمة المضافة TVA لمدة ستة أشهر، وذلك بالنسبة إلى الهيئات المقدمة للادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات والممولة من مصادر داخل لبنان نتيجة انتشار فيروس كورونا.
- تقديم مشروع قانون معجل يرمي إلى تعليق بعض أحكام المادة 32 من قانون موازنة عام 2020 بما يسمح لكل المؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات والمجالس والصناديق والمصالح المستقلة وأشخاص القانون العام أن تنفق أو تساهم أو تمول سواء بمبالغ نقدية او تبرعات عينية لأي جهة عامة أو خاصة على أن تكون هذه الأموال مخصصة حصرا لتأمين المساعدات الصحية أو الغذائية على أنواعها في مواجهة فيروس كورونا المستجد وألا تصرف ولا تخصص في أي وجهة إنفاق أخرى.
- خفض التعرفة على الساعات الدولية والمحلية والإضافية المطلوبة من شركات الانترنت وشركات نقل المعلومات DSP & ISP وذلك بصورة استثنائية ولمدة محدودة لإعطاء التسهيلات إلى مشتركيها في ظروف التعبئة العامة بشأن فيروس كورونا، وذلك بعد أخذ رأي مجلس شورى الدولة.
- تمديد العمل، لغاية 30 حزيران 2020، بأحكام المرسوم رقم 6036 تاريخ 23 كانون الأول 2019 والمتعلق بتمديد مفعول براءة الذمة التي يصدرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- عرض وزير الخارجية لشؤون الطلاب في الخارج وسبل تقديم المساعدات العينية والمادية إليهم، وسيتقدم بناء على طلب دولة الرئيس بخطة مساعدة اجتماعية لهم.

(الأخبار)

> **الحكومة تؤجل كل الرسوم والضرائب والفواتير المستحقة**

مصانع تعود إلى العمل

مع تأكيده على أولوية ملازمة المنازل للأغلبية الساحقة من المواطنين، قرر رئيس الحكومة، بناء على اقتراح وزير الصناعة، استثناء مصانع المواد الغذائية على أنواعها، إضافة إلى مصانع الأدوية والمنتجات الطبية والمعقمات والمنظفات وكل الصناعات المكملة لها، من قرار التعبئة العامة.

وعلمت «الأخبار» أن وزير الصناعة، عماد حب الله، اقترح السماح لكل المصانع بالعودة إلى العمل الأسبوع المقبل، شرط مراعاة كل متطلبات الوقاية من «كورونا»، إلا أن رئيس الحكومة طلب التريث في البت بهذا الاقتراح، في انتظار اتضاح مسار الإصابات بالفيروس في الأيام المقبلة.

(الأخبار)

توضيح

تعقيبا على ما نشرته «الأخبار» أمس، بهم إدارة مستشفى مشغرة التأكيد أن الدكتور عباس رضا لم يصرح أبدا بأن المستشفى غير قادر على تلبية نداء كورونا، وجل ما تم التصريح به هو أن المستشفى لم يتلق سابقا الدعم المادي اللازم قياسا بالإمكانيات الطبية المتوافرة فيه.

اقتراح مساعدات نقدية طارئة لتفادي انهيار اقتصادي واجتماعي شامل

جاد شعبان *

الإغلاق القسري الناجم عن تفشي فيروس «كورونا» يأتي بعد أشهر من أزمات مالية واقتصادية حادة، كانت نتيجتها خسائر فادحة في المداخيل، وارتفاع في أعداد المصروفين من العمل وتخفيضات على مداخيل من بقوا في وظائفهم. وإلزام الناس بالحجر المنزلي له تبعات كارثية على المياومين والأعمال الحرة والأجراء، وكل من ليس لديه مدخول ثابت. لذا، يجب التدخل سريعاً لتأمين سبل الصمود المالية لهذه الفئات، وتفادي انهيار اقتصادي واجتماعي شامل.

هدف هذا الاقتراح هو توزيع تعويضات مالية مباشرة على لبنانيات ولبنانيين، فوق 18 عاماً، ممن فقدوا مداخيلهم بعد 21 شباط الماضي، أو الذين لم يتعدّ دخلهم الشهري في الستة أشهر الأخيرة 675 ألف ليرة، على أن يكون الدعم المقترح لهؤلاء 500 ألف ليرة شهرياً، وعلى مدى 3 أشهر قابلة للتجديد، تصرف ابتداءً من منتصف نيسان المقبل. ويُحصر عدد المستفيدين بشخصين في كل أسرة كحدّ أقصى، على أن يستثنى من هذا الدعم أي شخص حافظ على دخل شهري يزيد على الحد الأدنى للأجور (675 ألف ليرة) من وظيفته أو عمله أو مدخراته، وأي شخص لديه حساب مصرفي بأكثر من خمسة ملايين ليرة.

يعتمد هذا المشروع على الرقابة اللاحقة لا المسبقة، إذ يمكن وضع معايير واستمارات وطرق للاستهداف أكثر صرامة، لكنها ستستغرق وقتاً أطول للتطبيق وكلفة أعلى، فيما توزيع مساعدات بطريقة شاملة مع ضوابط أولية يمكن التأكد منها بطريقة سريعة (مثل استثناء أصحاب الحسابات والسيارات الجديدة مثلاً) أفضل في حال الطوارئ، مع إمكانية رقابة لاحقة على عيّنة ممن استفادوا من المساعدات بعد الشهر الأول.

يقدر حجم القوى العاملة اللبنانية بنحو 1,7 مليون شخص، منهم 170 ألف باحث عن العمل، و700 ألف عامل غير نظامي. وإذا احتسبنا أن نصف العمال النظاميين في القطاع الخاص و75 في المئة من غير النظاميين قد فقدوا مداخيلهم، يكون مجموع المحتاجين إلى الدعم مع العاطلين من العمل نحو مليون شخص، علماً بأن عدد الفقراء في لبنان يناهز 1,3 مليون، وعدد ذوي الحسابات المصرفية التي تقل عن 5 ملايين ليرة يصل الى 1,7 مليون. بذلك، تقدر الكلفة الاجمالية الشهرية للمشروع بـ520 مليار ليرة (1560 مليار ليرة على ثلاثة أشهر)، مع تقدير كلفة ادارته ومراقبته بنسبة لا تتعدى 3%. وتمثل هذه المساعدات أقل من 8% من مجمل الانفاق الحكومي المقدر في موازنة 2020. ويمكن أن تقترض الحكومة المبلغ المطلوب بالليرة اللبنانية من مصرف لبنان الذي يمكنه شراء سندات خزينة من السوق الثانوية بعملية سريعة. كما يمكنها الاقتراض من جهات مانحة دولية، قروض طوارئ مخصصة لأزمة «كورونا». كما أن من شأن فرض ضريبة استثنائية قدرها 1% على الودائع فوق المليون دولار، أن تؤمّن نحو 800 مليون دولار سنوياً.

من ناحية الأثر الاقتصادي، عادة ما يترافق طرح سيولة جديدة في الاقتصاد مع مخاطر تضخم، إذ ترتفع الكتلة النقدية بالعملة المحلية، وتولّد ارتفاعاً في الطلب العام، الذي يؤدي بدوره إلى رفع الأسعار. الا أن الواقع يختلف في لبنان، حيث مكوّنات التضخم الأساسية هي عوامل خارجية (مثل سعر النفط وأسعار الصرف). وهذه حالياً منخفضة، فيما فترة المساعدة القصيرة (3 الى 6 أشهر) غير كافية لتنتج ارتفاعاً كبيراً في الطلب العام والأسعار، خصوصاً أن المبلغ الاجمالي يشكل أقل من 6% من كتلة العرض النقدية (M2). والى إنقاذ نحو مليون لبناني من الفقر والعوز الى حين انحسار الأزمة، تولّد عملية ضخ هذه المساعدات المالية أثراً إيجابياً على القطاعات الاقتصادية لناحية زيادة الطلب الاجمالي وأثر المضاعف المالي (multiplier effect) الذي يوازي 1900 مليار ليرة (نسبة 1,6 لكل مبلغ يصرف). أما في ما يتعلق بتسديد الدين الاضافي، فيمكن للحكومة إقرار ضريبة استثنائية على أرباح الفوائد لدى الثروات الكبيرة، وهي أكثر من كافية لتغطية هذا الإنفاق حتى إلى ستة أشهر.

هذا الاقتراح يبقى أفضل من توزيع مساعدات عينية أو حصص غذائية، إذ إن هناك صعوبات لوجيستية لتأمين توزيع شامل وعادل للمساعدات العينية، إضافة الى الكلفة المرتفعة للتوزيع مقارنة بالمساعدات المالية المباشرة، فضلاً عن صعوبة تقدير الحاجات الغذائية لكل عائلة، وإمكانية ظهور سوق سوداء لبيع المساعدات. وعلى المدى القصير، تؤمّن المساعدات المالية المباشرة صمام أمان للعائلات ومصدر دخل ثابتاً لبائعي الغذاء، شرط مراقبة الأسعار وتأمين البضائع لدى هذه المحال.

ولا يعتمد هذا الاقتراح على برنامج دعم العائلات الفقيرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، لأن لهذا البرنامج آليات لتوزيع المساعدات تستهدف فقط العائلات المسجلة لديه، ما يجعله غير مناسب للأهداف العامة لهذا المشروع.

يشبه هذا النموذج من المساعدات، المقترح هنا، ما يسمى الدخل الأساسي الشامل (Universal Basic Income) مع بعض التعديلات. وهو مطبّق حالياً في العديد من البلدان الأوروبية التي استدانت قروضاً طارئة من المصرف المركزي الأوروبي لتأمين دعم للشركات والمواطنين المتضررين. فايرلندا، مثلاً، رصدت 3 مليارات يورو كدعم مباشر للدخل، وتسعى الولايات المتحدة الى توزيع بين ألف وألفي دولار للشخص كدعم شخصي مالي مباشر.

عملياً، يتم تشكيل هيئة خاصة لإدارة المشروع لدى رئاسة مجلس الوزراء، برئاسة قاضي(ة) يتم تعيينه(ا) من قبل مجلس القضاء الأعلى، وعضوية ممثلين عن وزارات المالية، والشؤون الاجتماعية، والاقتصاد، والداخلية والبلديات، والدفاع، والاتصالات، والتنمية الادارية ومصرف لبنان، إضافة الى ممثّل عن نقابة المحامين ومدقق مالي مستقل.

وبغية تنفيذ المشروع بسرعة وفاعلية، تقدم الطلبات عبر تعبئة استمارات إلكترونية من قبل الأشخاص أو من يمثلهم، وتتم مراجعة الطلبات وفق المعلومات المقدمة وإبلاغ أصحابها بأهليتهم للحصول على المساعدة بشفافية وسرية، على أن يتم التدقيق في أوضاع المستفيدين تحت طائلة فصلهم من البرنامج في الشهر الثاني إذا كانت معلوماتهم خاطئة. وتتم الموافقة من قبل مقدّمي الطلبات على رفع السرية المصرفية عن حساباتهم. ولدى الحصول على المساعدة، يتم إعطاء المستفيدين فترة سماح مجانية لهواتفهم لمدة ثلاثة أشهر، ويتم تحويل المبالغ للمستفيدين نقداً عبر شبكتي ليبان بوست وOMT في منتصف كل شهر، وفق وثائق تسلم إلكترونية شخصية يتم إرسالها الى كل مستفيد على هاتفه الجوال.

> **يعتمد مشروع المساعدات المالية على الرقابة اللاحقة لا المسبقة**

* اقتصادي لبناني.

على الغلاف

كورونا يؤجّل الدورة الثانية لتراخيص النفط

اجتمعت كل العوامل السلبية في وجه قطاع النفط الوليد. انتشار فيروس كورونا وانخفاض سعر البرميل إلى مستوى تاريخي. جعلا القلق ينتاب العاملين في القطاع. حتى اليوم كل المهل صامدة. لكن فعلياً، ثمة استحالة للسير بدورة التراخيص الثانية في نهاية نيسان. أما مرحلة الاستكشاف في الرقعة الرقم 4، فبالرغم من أنها لم تتأثر وقد تنتهي قبل الموعد المحدد، إلا أن أحداً لا يمكنه التنبؤ بما بعدها

إيلي الفرزلي

حتى اليوم، لم يتأثر قطاع النفط بالأزمات المتلاحقة التي تعصف بلبنان والعالم. بل على العكس، يُرجّح أن تُنجز مرحلة الاستكشاف في الموعد المقرر، في نهاية الشهر المقبل، وربما قبل ذلك. حتى إعلان مجلس الوزراء للتعبئة العامة في 15 الشهر الجاري، لا يُتوقع أن يؤثر على خطط الاستكشاف. فالمجلس استثنى «العاملين في الأنشطة البترولية العائدة لأنشطة حفر البئر الاستكشافية في الرقعة الرقم 4 من الإجراءات المحددة في مرسوم التعبئة العامة».

وزير الطاقة يطلب تسهيل مرور العاملين في الاستكشاف النفطي

لكن بعد أن طلبت رئاسة مجلس الوزراء من الأجهزة الأمنية، في 21 آذار، التشدّد في تطبيق قرار التعبئة العامة، وتقييد حركة السير في مختلف المناطق، خُشي أن تؤدي هذه الخطوة إلى إعاقة العاملين في الحفر من الوصول إلى القاعدة اللوجستية في مرفأ بيروت إلى مطار بيروت للتوجه بالمروحيات إلى سفينة الحفر، كما إلى مكاتب الشركات المعنية (توتال والمقاولين والمقاولين الثانويين). كذلك، أبدت وزارة الطاقة خشيتها من أن تسهم هذه الإجراءات في منع المروحيات من نقل العاملين إلى سفينة الاستكشاف أو منع السفن اللوجستية من الإبحار باتجاهها. ولتأكيد الاستثناء، عمدت الوزارة إلى إعداد اقتراح تطلب فيه من رئاسة مجلس الوزراء الإيعاز إلى الأجهزة الأمنية بتسهيل مرور العاملين لدى هذه الشركات داخل الأراضي اللبنانية، وكذلك الإيعاز لها بعدم منع المروحيات والسفن من نقل العاملين.

إذا كان هذا الإجراء يضمن استمرار الأعمال على باخرة الاستكشاف من دون عراقيل، فإن الشركات العاملة في الموقع كانت قد بدأت من جهتها بإجراءات صارمة للوقاية من كورونا، خاصة أن سفينة الاستكشاف تضم على متنها ما يقارب 200 شخص بين خبراء فنيين ومقدمي خدمات وممثلين للدولة اللبنانية. أولاً، هي أقفلت تماماً الباب أمام من يزورون الباخرة من دون أن يكونوا من العاملين على متنها، منذ 6 آذار الحالي، فكانت الزيارة الأخيرة من نصيب كل من وزيرة الطاقة السابقة ندى بستاني والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم.

كذلك، وعوضاً عن تبديل فرق العمل كل أسبوع، اعتمدت المداورة كل أسبوعين. وقد انتهت بالفعل الدورة الأولى وعادت فرق الاستكشاف إلى بيروت، على أن تنتقل مجدداً إلى السفينة بعد مرور أسبوعين.

كل الترتيبات تشير إلى أن مرحلة حفر البئر الاستكشافية لن تتأخر قبل أن تتحول إلى حقيقة، لكن ماذا بعد؟

نظرياً، لا شيء تغيّر في المهل الموضوعة للأنشطة البترولية المختلفة، ولا سيما إطلاق دورة التراخيص الثانية في نهاية نيسان، أو بدء الاستكشاف في الرقعة الرقم 9 في الفصل الأخير من العام الحالي. لكن عملياً، فقد صار محسوماً أن دورة التراخيص الثانية ستؤجل. ففي ظل الوضع الذي استجد بعد انتشار كورونا، سيكون مستحيلاً أن تلتزم الشركات بالموعد المحدد. ولذلك ينتظر أن تعمد وزارة الطاقة إلى إعلان التأجيل قبيل منتصف نيسان، علماً بأن شركات عديدة أبدت اهتمامها بأن تكون جزءاً من دورة التراخيص الثانية، واشترت البيانات والدراسات المتعلقة بالرقع المفتوحة للمزايدة. كل ذلك توقف منذ نحو أسبوعين، نتيجة الإغلاق العام في لبنان والعالم. في مطلق الأحوال، فإن استمرار السير بدورة التراخيص كان سيصطدم بانهيار أسعار النفط. وبالرغم من أنه يصعب تقدير حجم هذا التأثير، إلا أنه يرجّح أن تقدم عروض أدنى من تلك العروض التي قدمت في الدورة الأولى، فحينها كان سعر برميل برنت 50 دولاراً، فيما انخفض اليوم إلى 27 دولاراً، بينما وصل سعر الخام الأميركي إلى 23 دولاراً.

أما بشأن الرقعة الرقم 9، فالأمر أكثر تعقيداً. بالرغم من حجز تحالف توتال - إيني - نوفاتك لميزانية العمل في تلك الرقعة، وبالرغم من بدء إعداد العقود والمناقصات المتعلّقة بها، إلا أن هذه الخطوة قد تتأخر بسبب فترة التوقف القسري التي فرضها كورونا على العالم. وحتى دراسة الأثر البيئي التي بدأ العمل بها، لن يكون ممكناً استكمالها في الوقت الراهن، نظراً إلى الحاجة للانتقال إلى الميدان وإجراء مقابلات مع أهالي المناطق المواجهة للرقعة.

المشكلة أن كورونا ليس العائق الوحيد في وجه الاستكشاف في البحر اللبناني. الانخفاض التاريخي لأسعار النفط سيكون له تأثير كبير على الخطط الموضوعة من قبل الشركات. هي تعمد، في هذه الظروف، إلى ضبط نفقاتها، وبالتالي خفض استثماراتها، فتكتفي بالإنتاج من الحقول الجاهزة مقلّصة مشاريع الاستكشاف وتطوير الحقول. لكن مع ذلك، فإن هذه قد لا تكون الحال في لبنان، وإن تأخر العمل عن المهل التي كانت مقررة.

للتذكير، فإنه فور إنجاز الاستكشاف في الرقعة الرقم 4، ستحتاج الشركات إلى نحو شهرين لتحليل النتائج، بعدها تكون الاحتمالات ثلاثة:

- يحتوي البئر على كميات تجارية كبيرة، فيتم عندها حفر بئر تقييمية، لتحديد تفاصيل المكمن الغازي، تمهيداً لبدء التطوير والإنتاج.

- تكون النتيجة سلبية، لكنها تتضمن مؤشرات لوجود مكامن بقربه، فيتم حفر بئر استكشافية أخرى، بعد مدة، أو يتم الخروج من الرقعة نهائياً إذا لم تظهر مؤشرات كهذه.

في الحالة الثانية، أي عند عدم اكتشاف كميات تجارية في البئر الأولى، يخشى أن تعمد الشركات إلى الانسحاب، انطلاقاً من أن البئر الاستكشافية تكلف نحو 60 مليون دولار، وبالتالي من الأجدى في ظل انهيار أسعار النفط عدم صرف مزيد من الأموال، على استثمار غير مضمون.

لكن مع ذلك، فإن الضغط المالي لا يعني دائماً التوقف عن الاستكشاف أو الاستثمار، وجود آبار جاهزة للتطوير يعزز وضع الشركة، بما يسمح لها بالحصول على القروض المصرفية. وبالتالي، تؤكد مصادر مطلعة أن انخفاض أسعار النفط لا يعني بالضرورة تجميد الاستثمار. فمعظم شركات التنقيب تعمل في صناعة البتروكيماويات، وهذه الصناعة غالباً ما تزدهر عندما تنخفض أسعار النفط.

هل يعدّل انخفاض أسعار النفط خطط الشركات العاملة في لبنان؟ (دالاتي ونهرا)

خطة الحكومة أمام اختبار اليوم التالي لكورونا

هيام القصيفي

لا يخلو خطاب لمسؤول غربي، وخصوصاً أميركي وأوروبي، في أزمة انتشار فيروس كورونا، من الكلام عن الأزمة الاقتصادية وتبعات الوباء، وتحديات «اليوم التالي» لوقف اندفاعته، وتأثيرات ذلك على الاقتصاد العالمي والمحلي. كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، الخارج للتوّ من أزمة البريكست وتداعياتها الأولية، تعيش على وقع الوباء والموت، والتدابير الصحية والاجتماعية والعملانية. لكنها في الوقت نفسه، تفرج عن مساعدات وأموال لتنشيط الدورة الاقتصادية أو ترسم خطط المستقبل القريب حين تبدأ مرحلة التعافي الصحية لمواطنيها، لتنطلق مرحلة تعافي اقتصاداتها. لا أحد متفائل في لبنان بأن لدينا ما لدى ألمانيا مثلاً، من سيناريو لليوم التالي، أو حتى في أكثر الدول تعرضاً للهزات الاقتصادية كاليونان التي تركز حكومتها في خططها العملانية، على عدم الوقوع مرة أخرى في مأزق الانهيار الاقتصادي. لكن السلطة السياسية المتشابكة مصالحها مع السلطة المالية والاقتصادية، لم تستطع حتى الآن أن ترسم مخططاً أولياً لما حصل منذ 17 تشرين الأول، فكيف يمكن أن تضع برنامجاً أوسع مدى لما بعد انتشار كورونا؟ والمعضلة التي سيواجهها لبنان بين مرحلة انتشار الوباء ومرحلة الحدّ منه، هي أنه سيكون أمام سيناريو الانهيار التام، وردّة فعل شعبية عليه مرة أخرى، ما إن تستتبّ أوضاع انتشار المرض. ففي الدول الأكثر تعرضاً للمأساة، كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وحالياً بريطانيا، ترتفع حدة الاتهامات وتقاذف المسؤوليات حول تأخر الحكومات في اتخاذ التدابير المناسبة. ورغم أن الوقت لم يحن بعد للمحاسبة في تلك الدول، إلا أن الآليات الديموقراطية السياسية والإعلامية، باشرت الإعداد للمحاسبة والارتداد على التقصير الفادح في مواكبة الوباء، علماً بأن هذه الدول منصرفة في الوقت نفسه الى تفعيل مختبراتها ووضع خريطة شاملة لمستشفياتها وأطبائها العاملين والمتقاعدين، ودفع مصانعها الى إعطاء الأولوية للحاجات الطبية وتنشيط الحركة الاقتصادية. كل ذلك برعاية حكومية مباشرة، إضافة الى وضع استراتيجيات مستقبلية.

في لبنان، للمرة الأولى يسجل أداء لافت لوزارة الصحة مع بعض الملاحظات، فيما تقف الدولة بمجملها عاجزة، إلا عن تحميل الشعب مسؤولية انتشار المرض أو وقفه، علماً بأن المواطنين، رغم الاستثناءات، يلتزمون بالحد الأدنى من واجباتهم حتى الآن. فيما الدولة غير قادرة على إجبار المستشفيات الخاصة على فتح أبوابها لجميع المرضى، والضغط على المصارف لتلبية المودعين، أو دفع أموال الشركات المستوردة للمعدات الطبية، في ظل أزمة مرَضية قاتلة. وهي عاجزة عن وضع تصور لمحاكاة مآسي آلاف العاطلين عن العمل، وتأمين ضروريّاتهم اليومية، في ظل حجر منزلي وتوقف الأعمال. إلا إذا كانت خطة توزيع الإعانات على عشوائيتها، ستكون البديل، فيما لم يتم بعد تقدير فترة الإقفال والعزل وإلى أي أسبوع ستتمدد.

بعد ستة أشهر من التدهور ونحو شهرين من عمر الحكومة، والوعد بوضع برنامج اقتصادي كان يفترض أن يبصر النور، زادت حدة المسائل الاجتماعية والمعيشية، التي ستفرض إيقاعها على أي برنامج اقتصادي جديد. لكن، كيف يمكن لهذه الحكومة أن تضع تصوراً للسيناريو الأسوأ بعد أن ينكشف الانهيار الحقيقي جراء كورونا، وهي لم تستوعب بعد حجم الخسائر منذ ستة أشهر، ولم تتمكن من تحقيق خطوة إصلاحية واحدة؟ في المقابل، يجري الحديث في وزارات وإدارات عامة ومصرف لبنان عن إجراءات وقرارات سيئة تتخذ، لا تمتّ بصلة الى الواقع المتردّي، وكأن لا كورونا ولا أزمة اقتصادية حادة. فيما المطلوب من الحكومة هو أبعد من إمرار تعيينات بالسر على شاكلة الصفقات السياسية المعتادة: وضع خطة إنقاذية اقتصادية تلائم متغيرات ما بعد مرحلة انهيار الليرة، وتوقف الدورة الاقتصادية محلياً وخارجياً بفعل الوباء. لكن المشكلة تكمن في غياب الطاقم الفعلي القادر على التفكير العقلاني، بعيداً عن المحسوبيات، في ظل وجود وزراء وإداريين يتصرفون كمستشارين وخبراء في خدمة أطراف سياسيين ومصارف، وهؤلاء سبق أن أنتجوا سياسة مالية واقتصادية أوصلت لبنان الى 17 تشرين الأول. ما يقوله السكان في لبنان الذين يريدون العمل بأي ثمن، ولو تحت وطأة الكورونا، هو كلام «علمي» يتردد في العالم كله على مستوى الحكومات التي تريد تفادي الركود الاقتصادي، في ظل التدابير التي تتخذها لعزل مواطنيها. لكن الأزمة في هذه الدول الصناعية الكبرى حديثة العهد، فيما يعيش لبنان شهوراً من الأزمة المصرفية والاقتصادية، التي قد تؤجج في مرحلة ما عمق الغبن الذي يساهم فيه شعور العزلة وتفشي المرض واقتراب العائلات من الجوع وانهيار مؤسسات وصرف عمال. والحكومة في هذا الوقت تتحايل على اللبنانيين، بتطمينات تتعلق بمواجهة كورونا. لكنها ضمناً، وفي ظل تعطيل الحياة اليومية تسعى الى تخفيف الضغط المتعلق بأموال المودعين في المصارف وارتفاع سعر الدولار والمطالب المعيشية والحياتية، لكسب الوقت لا أكثر ولا أقل، قبل أن تبصر خطتها الاقتصادية النور، فتضاف الى أبوابها لجميع المرضى، والضغط على المصارف لتلبية المودعين، أو دفع أموال الشركات المستوردة للمعدات

اليونيفيل مستثناة من «الحجر الجوي»: هل كذبت بشأن إجراءات كورونا؟

أثار إعلان اليونيفيل عن أول إصابة بين جنودها بـ«كورونا»، أول من أمس، مخاوف من ارتفاع عدد المصابين بين جنودها العاملين في جنوب لبنان ويعدّون نحو 11 ألفاً. الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الناقورة مشددة. لكن خطة الحكومة للتعبئة الصحية العامة التي تضمنت الإبلاغ عن إقفال مطار بيروت الدولي بين 18 و29 آذار، «استثنت من الحجر الجوي قوات اليونيفيل والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية (...)». من دون ذكر جنسية الجندي المصاب أو الدولة التي أصيب فيها خلال إجازة سياحية له، قال بيان القيادة إنه «قد عزل في الحجر الصحي بشكل كامل في مستشفى اليونيفيل في الناقورة، وهو لا يعاني من أي عوارض وبصحة جيدة». وأوضح الناطق باسم اليونيفيل أندريا تينتي أن الجندي فور وصوله إلى مركز خدمته «خضع للإجراءات الصحية المتبعة منذ كانون الثاني الماضي بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية». وبعد اكتشاف إصابته بالفيروس، تم عزل أربعة من زملائه اصطحبوه من المطار واحتكّوا به بعد عودته. وجاءت نتيجة فحوصاتهم سلبية، لكنهم سيظلون في الحجر الصحي. وبحسب تينتي، «باستطاعة مستشفى اليونيفيل في الناقورة العناية بالمرضى غير المصابين بعوارض أو يعانون من عوارض خفيفة».

عاد الجندي إلى لبنان في الخامس عشر من الشهر الجاري، أي في يوم إطلاق الحكومة خطة التعبئة الصحية العامة التي تضمنت الإبلاغ عن إقفال المطار، باستثناء قوات اليونيفيل. وأوضح تينتي أن المعني بالاستثناء من الحجر عمليات تبديل الوحدات (يصل أكثر من 200 جندي ليحلّوا محل مواطنيهم لفترة تتراوح بين 6 أشهر وسنة). وغالباً ما تستخدم الدول التي تنتمي إليها الوحدات، طائرات خاصة لنقل جنودها من لبنان وإليه. فهل ستستخدم الناقورة الحق الذي منحته لها الحكومة؟ «لا يوجد أي عمليات تبديل قوات في هذا الوقت. كل عمليات التبديل أجريت مسبقاً»، قال.

وضعت اليونيفيل قواتها في الحجر الجماعي. لكنّها حتى تاريخ إقفال المطار، طلبت عودة جميع عناصرها المدنيين والعسكريين الذين كانوا في إجازة خارج البلاد في غضون الفترة الممتدة من 15 آذار إلى 18 منه. «كان قرار الحكومة وليس قرار اليونيفيل وشمل عودة أفراد وليس مجموعات». هل عاد الجميع؟ «لا يزال لدينا العديد من جنود حفظ السلام الذين لم يعودوا إلى لبنان ولن يعودوا حالياً». كلام تينتي يتناقض مع ما سبق أن أبلغته مصادر القوات الدولية لـ«الأخبار» عن أنها قررت، بعد الثامن من آذار، منع جنودها الموجودين خارج لبنان من العودة إليه. وهذا الإجراء قيل إنه اتخذ حينذاك، بعد الاشتباه في إصابة جندية من الكتيبة الماليزية بكورونا (لم تثبت إصابتها). يُضاف إلى ما تقدّم تأكيد المصادر أن أفراد الوحدتين الفرنسية والإيطالية الذين يخدمون في الجنوب حالياً، وصلوا في أيلول الماضي، وأن جنود الوحدة الإسبانية وصلوا في تشرين الثاني، أي قبل بدء انتشار كورونا. لكن لاحقاً، كشف بيان رسمي لليونيفيل صدر يوم 15 آذار بشأن وفاة أحد الجنود الفرنسيين بحادث سير، أنه وصل إلى لبنان يوم 27 شباط.

فهل كذبت القوات الدولية بشأن تاريخ وصول جنود إلى لبنان من دول تُصنّف موبوءة، كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا؟ ولماذا لم تتشدد اليونيفيل كلياً بمنع السفر من تلك الدول إلى لبنان؟

برغم تسجيل الإصابة الأولى، وعدم منع وصول جنود من دول ذات مخاطر عالية، تصرّ اليونيفيل على أن الوضع الصحي مضبوط. «بدأنا بتطبيق جميع التدابير الاحترازية اللازمة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية وتوجيهات السلطات اللبنانية منذ كانون الثاني. وفي شباط تم نصح أفراد اليونيفيل بعدم السفر إلى المناطق أو الدول المتضررة».

إذاً اليونيفيل، تلك المهمة العسكرية، «نصحت» أفرادها (معظمهم من العسكريين) بعدم السفر الى الدول المتضررة ولم تمنعهم من السفر. «وإذا كانوا بالفعل هناك، طُلب منهم، قبل العودة إلى مركز العمل، الحصول على إفادات عن وضعهم الصحي من الجهات الطبية المعتمدة. وبمجرد عودتهم إلى البلاد، يتم وضعهم في الحجر الصحي للحد من مخاطر الفيروس الذي يؤثر علينا وعلى السكان»، قال تينتي. ماذا عن تحركات الجنود الخاصة منها التبضع من المتاجر؟ «اليونيفيل تقوم بدورياتها على طول الخط الأزرق ولا تحتك بالسكان. وعن تحركات الجنود، فإنهم يعتمدون القوانين اللازمة تبعاً للتطورات ولما يعلن».

(الأخبار)

> **«اليونيفيل» تؤكد أن الجنود الفرنسيين وصلوا في أيلول، قبل أن يثبت وصول بعضهم يوم 27 شباط**

على الغلاف

الطلاب في إيطاليا رهينة «كورونا»... والمصارف

راجانا حمية

أول من أمس، وجّه الطلاب اللبنانيون العالقون في جحيم إيطاليا رسالة جديدة إلى الدولة اللبنانية. قبلها، على مدى الأسابيع الماضية، وجّهوا الكثير من الرسائل من دون أن يلقوا جواباً. «آخر الرسائل» كتبها باسمهم الدكتور محمد كمال (مقيم في إيطاليا منذ 11عاماً) ليعلم الدولة اللبنانية بآخر تطورات أوضاع «مواطنيها»، بعدما لامس معظم الطلاب، المقيمين في الشمال تحديداً، حافة الجوع، إذ «لم يعودوا يملكون القدرة على شراء الحاجات الأساسية»، وأقصى ما يطلبونه تأمين «قوت اليوم». وهذا لسببين أساسيين، أولهما «مباشر»، وهو الإجراءات التي فرضتها السلطات الإيطالية بعد انتشار فيروس «كورونا»، ما أدّى إلى خسارة الطلاب أعمالهم بعد إقفال المؤسسات والجامعات التي كانوا يعملون ويتعلمون فيها. والسبب الثاني هو ما يعانيه هؤلاء منذ بدء الأزمة الاقتصادية في لبنان، والتي طاولتهم من خلال إجراءات المصارف التي «قيّدت تحويلات أهاليهم»، بحسب كمال. لذلك، همّ الطلاب اليوم هو تحصيل «لقمة العيش»، بعدما أقفل باب الرجوع إلى لبنان.

(أ ف ب)

طالب الماجستير في جامعة تورينو، حسين عمر، أكد لـ«الأخبار» أن الطلاب اللبنانيين كانوا سينجون من «الحصار» المفروض على المدن الإيطالية «لو أنهم عادوا إلى لبنان قبل إعلان حال التعبئة العامة، إلا أنه كان لإدارة شركة طيران الشرق الأوسط حسابات أخرى على ما يبدو». ويوضح أنه قبل وقف حركة الطيران بين البلدين، حجز حوالى 60 طالباً لبنانياً يتابعون دراساتهم في إيطاليا تذاكر سفر على متن الشركة ، وكانت «التذكرة بقيمة 170 يورو، آمَنها البعض من التبرعات». كان يُفترض أن تقلع تلك الرحلة في الثالث عشر من الجاري، إلا أنه «قبل يومين من الإقلاع تبلّغ الطلاب عبر البريد الإلكتروني أن الرحلة ألغيت وحدّد موعد آخر في السادس عشر من الجاري». غير أن الطلاب تبلّغوا مرة أخرى بإلغاء الرحلة، من دون تحديد موعدٍ آخر، ومن دون توضيح سبب ذلك، «إذ لم يكن مطار ميلانو قد أقفل بعد ولم تكن الحكومة اللبنانية قد أعلنت حال التعبئة العامة». مذّاك، ينتظر هؤلاء طائرة لن تقلع، بسبب قرار الحكومة وقف حركة الطيران بين بيروت والدول التي صنّفتها منظمة الصحة العالمية موبوءة. وهم يناشدون الدولة إجلاءهم من المدن الإيطالية «والعودة لتمضية الحجر الصحي في لبنان، مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات الطبية اللازمة والإجبارية التي اعتمدتها الدول». وزير الخارجية والمغتربين، ناصيف حتّي، يؤكد أنه في الوقت الحاضر «الرجعة مش بإيدنا»، وأن عودة الطلاب اللبنانيين من إيطاليا ومن غيرها من الدول منكوبة «تحتاج إلى قرار غير متوافر حتى الآن». من هنا، الخيار الوحيد هو «البقاء حيث هم، ليس هرباً من مسؤولية علينا تحملها تجاه أبنائنا، وإنما لعدم وجود خيارات، وخصوصاً أنه ليس مسموحاً في الدول إخراج أحد من دون إجراء فحوص له»، وهي فحوص غير متوفرة إلا لمن تظهر عليهم العوارض، وخصوصاً أن إيطاليا تعاني نقصاً في معدات إجراء الفحص»، بحسب سفيرة لبنان في روما ميرنا ضاهر.

> **في إيطاليا نحو 700 طالب، 400 منهم في الشمال الأكثر إصابة بالوباء**

لذلك، المطلوب اليوم، بانتظار قرار عودة الطلاب إلى لبنان، «تأمين المساعدة العاجلة والمباشرة لتأمين احتياجاتهم في الوقت الحالي»، بحسب حتي. وهو طلب من الطلاب في المدن الإيطالية وغيرها من الدول التي يعاني فيها الطلاب، التواصل مع السفارات والقنصليات اللبنانية، لافتاً إلى أنه «تم وضع خط ساخن في القنصليات والسفارات التي تلقّت تعليمات بالتواصل مع أبناء الجاليات في كل الدول لتأمين المساعدات العاجلة».

الضاهر أكّدت أن السفارة تتواصل مع الطلاب الذين قدّرت عددهم بنحو 700 في المدن الإيطالية المختلفة، «400 منهم على الأقل في منطقة الشمال» الأكثر معاناة من الوباء. الأولوية للسفارة في روما والقنصلية في ميلانو، اليوم، تأمين «المساعدات الفورية، وخصوصاً أن الطلاب في هذه الظروف لا يطلبون أكثر من الـbasic». ويعتمد تأمين الجزء الأكبر من هذه المساعدة على التبرّعات، مشيرة إلى أن «فاعل خير» تكفّل بالطلاب في الوقت الحالي. لكنه، يبقى إجراء موقّتاً قد يستمر العمل به «بضعة أشهر لمعرفة ما ستؤول إليه الأوضاع». لذلك، تناشد الضاهر «وضع خطة للطلاب اللبنانيين في الخارج». ومن جهة أخرى، تعمل السفارة على خط المصارف اللبنانية لحلّ مشكلة التحويلات في مثل هذه الظروف، «وحتى الآن كان هناك تجاوب من أحد المصارف لتسهيل أمور أولياء الطلاب لإرسال أموال إلى أبنائهم».

إجراءات موقّتة تستهدف البقاء، أقلّه حتى انتهاء المحنة التي يمر بها الطلاب ليس فقط في إيطاليا، وإنما في كل الدول، ومنها بريطانيا وتشيكيا أخيراً. وفي إطار تلك الإجراءات، شكّلت مجموعة من الطلاب خلية طوارئ بالتنسيق مع السفارة والقنصلية «للسعي لمعالجة المشاكل المادية واللوجستية والنفسية قدر المستطاع»، بحسب كمال، مشيراً إلى أنه حتى الآن «سجّلنا أكثر من 100 حالة بحاجة ماسّة إلى المساعدة».

الفيديو التعليميّ: صناعة تفتقر إلى المنهجية

نعمه نعمه *

بثّ تلفزيون لبنان، أخيراً، حصة تجريبية للتعليم عن بعد لأحد صفوف الشهادة الرسمية، تشبه حصة صفّية في يوم تعليمي أكاديمي عادي، يستخدم فيه المعلّم اللوح التفاعلي لشرح الأهداف التعليمية، كما يفعل أي مدرّس يستخدم الوسائط الناشطة.

ومع أنّ العمل يحمل توقيع وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء (بقدر حجم البانر الذي ظهر على الشاشة)، فقد عُلم أن الوزارة والمركز تبنيا مبادرة التيار الوطني الحرّ وهيئاته التعليمية وأصدقائه الذين نظموا الدروس - الفيديوهات لدعم التلامذة. وهنا يتأكد، مرة جديدة، عجز الإدارة التربوية عن إنتاج تربية كفوءة وصفوف تعليمية نموذجية للتلامذ من دون الرجوع إلى الأحزاب أو المؤسسات الخاصة. وكأنّ لبنان، بمؤسساته الرسمية، يفتقر إلى هذه الكفاءات الموجودة لدى الجهات السياسية التي تحاول جاهدة الإمعان في بسط سلطتها على التعليم.

في كل الأحوال، لا يعطي الفيديو انطباعًا إيجابيًا عن الصناعة التعليمية اللبنانية مقارنة بما أنجزته بعض البلدان المجاورة، كما يدعو للتساؤل حول نوعية المخرجات لمشروع S2R2 المموّل بقرض ومنح لتطوير المناهج بملايين الدولارات، ولا سيّما أنه جرى أخيراً الإعلان عن الحاجة لثلاثة خبراء ومدير مشروع للتعلّم عن بعد كاستشاريين من موازنة S2R2.

ليس الهدف مما سنقوله عرقلة المبادرة، إنما وضع ملاحظات ضرورية، وتفنيد ما يجب أن يحتويه الفيديو التعليمي وما يجب أن يتلافاه لتحسين الأداء. وهذا يمكن إنجازه بجهد طفيف من خلال خبراء حقيقيين للتعليم الإلكتروني والفيديو والتصميم التعليمي بالتعاون مع المعلمين/ات.

التعليم عن بُعد لا يتم فقط عبر الفيديو، بل هو سياق متكامل تربوي تعليمي، أما ما شاهدناه فهو مجرد حصة تعليمية صفّية من خلال الفيديو.

لا شكّ في أن المعلم/ مقدم الحلقة لديه حضور لطيف ويمتلك المعرفة اللازمة للشرح. لكن، في المبدأ، لا يجب أن تتجاوز مدة الفيديو الـ 15 دقيقة (وليس 29 دقيقة)، باعتبار أن استيعاب التلامذة يختلف بين حصّة يتابعونها بواسطة الفيديو والحصة الصفّية. وهذه المدة مشروطة بمجموعة عناصر أخرى لتغطية النقص التفاعلي في الصفّ، وضعف التركيز من خلال الفيديو، ما يستوجب التنوّع في العرض بين الشرح والتطبيق والأمثلة، لإبقاء القدرة الاستيعابية للمتلقي في حالة يقظة.

أما الفيديو نفسه فقد أتى من دون تمهيد. فلم يعرّف المعلّم عن نفسه، ولم يذكر اسم الصف والمادة والشهادة، ومرّ عنوان الدرس سريعاً، ولم يعرض النقاط الأساسية للدرس بشكل واضح، وأتخم بمعلومات كثيرة يصعب استيعابها بالكامل. كذلك يفتقر الفيديو إلى التنوّع في العرض والإيقاع، إذ لم يستعمل إمكانات وسيط الفيديو لترسيخ المعلومة (كتابة تعريف على الشاشة، معلومة بحاجة إلى ترسيخ في ذهن التلميذ/ة...). كذلك مرّ رابط من دون كتابته على الشاشة، ولم يتم التذكير بالدرس السابق أو المرتبط به، فيما لا يحفظ اللوح التفاعلي المعلومة الضرورية ويبقيها أمام التلميذ للعودة إليها عند الحاجة، ولا ربط بين المادة والحياة الحقيقية.

وكان لافتاً لوغر الوزارة في الفيديو على لافتتين Banner تحتلان نصف الشاشة تقريبًا كأنهما، وبإصرار، إطار دعائي لشركة أو جمعية، ما يُشكّل تلوثاً بصرياً يؤثّر على تركيز المشاهد ويُشتت الرسالة. كما أن الصوت ضعيف والإرسال متقطّع.

والأهم أن الفيديو يفتقر إلى المنهجية العلمية. فما شاهدناه هو إعادة تصوير وتقديم للكتاب المدرسي مع شروحات إضافية وتلخيص وتكثيف، وهو شبيه جداً بالكتاب ومنهجية الشرح في الكتب، في حين أنّ التعليم من خلال الفيديو أمر مختلف تماماً. وكما يقول الفيلسوف مارشال ماك لوهان: «الوسيط، هو الرسالة» (Le médium, c'est le message)، أي أن الوسيط (الفيديو في هذه الحالة) هو حامل الأهداف التعليمية. لذا يجب إظهار الرسالة بوضوح واستخدام الوسيط/ الفيديو فعلاً لضمان وصول الأهداف التعليمية، أي توظيف الصورة والنصوص المكتوبة والصوت واللون والحركة، والإيقاع ...ليصل الهدف سليماً. لم يجر اعتماد أي منهجية من منهجيات التعليم عن بُعد أو الهندسة والتصميم التعليمي المعتمدة عالمياً في التعليم الإلكتروني أو الفيديو أو عن بُعد، والمنشورة على مختلف المواقع الأكاديمية التربوية. وأبرزها الخطوات التسع للتصميم التعليمي التي وضعها الكاتب الأميركي روبرت غاين، والتي يقترح فيها سياقاً تراتبياً للوصول إلى حلول تعليمية فعّالة، وهي:

- اكتساب انتباه المتعلمين/ات – من خلال محفّزات جاذبة لإشراكهم وتحفيز عقولهم من خلال: نصوص، حزازير، صور، مجموعة أسئلة، تقديم المعلم لنفسه والمادة والصف (أقل من دقيقة).
- اطلاع المتعلّم/ة على الهدف التعليمي للفيديو أو الحصّة - توضيح المخرَجات المرتقبة، مؤشرات قياس (عرض عنوان الدرس أو الهدف...) (أقل من دقيقة).
- تذكير بالدروس السابقة المرتبطة بالدرس الجديد - تحفيز الذاكرة والمعرفة المكتسبة السابقة والبناء عليها. (1,5 دقيقة).
- شرح الدرس أو المحتوى أو (هدف تعليمي واحد) - بأبسط طريقة ممكنة (1,5 دقيقة).
- تقديم التوجيه من خلال أمثلة مبسّطة أو تمارين بسيطة (دقيقتان).
- يستنبط المتعلّم ويطبق تمارين متقدمة مع أو من خلال المعلّم/ة – إشراك المتعلّم/ة في أنشطة وتمارين مختلفة حيث نرشده إلى استخدام القاعدة المكتسبة كما نوجهه إلى تمارين جديدة مشابهة في الكتاب أو الفيديو. (2 - 3 دقائق).
- تقديم مساعدة - من المفيد إعطاء بعض التوجيهات لحالات شاذة أو استثناءات. (دقيقة واحدة).
- التقييم (يحتاج إلى آليات مختلفة غير متوفرة في الظروف الحالية إلا من خلال التواصل مع المعلمين/ات).
- ترسيخ المعرفة المكتسبة - من خلال أمثلة ونماذج واقعية، تلخيص، خلق رسم... (دقيقة واحدة).

السؤال هو: هل نستطيع دمج هذه المعطيات وتحقيق تعليم بوسائط متعددة، كُفُؤ، ومفيد، وبنّاء؟ نعم نستطيع فهذا العمل والإنجاز يحتاج إلى ثلاثة أنواع من الخبرات والمعارف: تقني تربوي Educational Technologist، مصمّم تعليمي Instructional Designer، وخبير المادة Subject Matter Expert. وهؤلاء متوفرون في لبنان وعملهم يُضاعف نوعية التعليم عن بعد أو من خلال الفيديو كما سرعة الإنتاج وفعّاليته وتطابقه مع الأهداف التعليمية.

*باحث في التربية والفنون

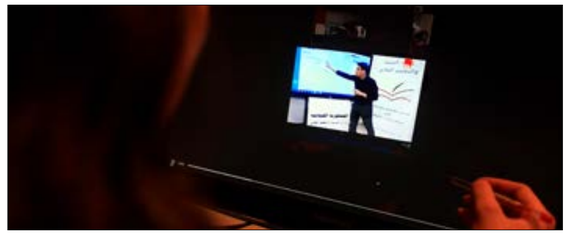

استحقاق الأقساط: هل ينبغي أن يدفع الأهل؟

فاتن الحاج

قد يكون استيفاء الأقساط المدرسية ملفاً مؤجلاً في ظل الظروف الاستثنائية الحالية. لكنّه سيأتي عاجلاً أم آجلاً، وسط تلويح قسم من الأهالي بعدم السداد بسبب عدم إسداء «خدمة التعليم»، ولكون التعليم عن بعد ليس بديلاً عن الصفوف الدراسية ويجب التعويض على التلامذة بأيام إضافية. فيما قسم ثان يتردد في الإحجام الكلي عن الدفع، لكون واردات المدرسة مشروطة من حيث المبدأ بتسديد الأقساط، وقد تشكّل ذريعة لإدارات المدارس لخفض رواتب المعلمين والموظفين أو الامتناع عن دفعها تماماً.

ترى عضو المنسقية القانونية في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، ملاك حمية، أن القسط لا يجب أن يستحق كاملاً سواء في المدارس التي اعتمدت التعليم عن بعد أو تلك التي لم تعتمد، فالنفقات التشغيلية المنصوص عليها في البند ج من الموازنة المدرسية يجب أن تعدّل حكماً تبعاً لعدم صرف المدرسة النفقات في الفترة التي أقفلت فيها أبوابها، وبالتالي يجب أن تخفّض من القسط. وبكلتا الحالتين، لا بدلات نقل ولا ساعات إضافية ولا مكافآت للأساتذة، ما يستتبع خفض البندين أ و ب من الموازنة وبالتالي خفض القسط. وفي الحالة التي يقوم بها الأساتذة بالتعليم عن بعد يستحقون رواتبهم، أما في الحالة الثانية فهم لا يستحقون رواتبهم عن فترة التعطيل، إذا لم يجر تعويضها في ما بعد، باعتبار أن عقد التعليم هو من العقود المتبادلة، ومن الموجبات المتبادلة دفع صاحب العمل للراتب لقاء تأدية المعلم لعمله. ولا يوجد نص في قوانين التعليم ينص في أي من مواده على حالة إعلان الطوارئ وإقفال المؤسسة، وبالتالي يجب العودة إلى القواعد العامة في قانون الموجبات والعقود، لا سيما المادة 341 التي تنص على سقوط الموجب (القيام بالتعليم بالنسبة إلى المعلم ودفع الراتب بالنسبة إلى المدرسة)، أي أنّ المدارس تعفى من دفع الراتب جزئيا عن الأيام التي أقفلت فيها المؤسسة وطيلة حالة التعبئة العامة.

والأمر نفسه بالنسبة إلى الأهل، كما تقول حمية، بما أنّ عقد التعليم هو عقد متبادل والقسط هو مقابل التعليم. وإذا لم يتعلم التلميذ لا يستحق عليه الجزء من القسط الموازي لفترة التعطيل إذا لم تعوّض، وإذا تعلم، ينبغي على الأهل أن لا يتخلفوا عن دفع القسط.

منسق الشؤون التربوية في الاتحاد، نعمه نعمه، يلفت الى أنّ المادة الأولى من القانون 515 المتعلق بتنظيم الموازنة المدرسية تنص على أنّ الأهل يدفعون القسط مقابل خدمة التعليم، وبما أن المدرسة لم تقم بواجباتها تجاه الأهل وأبنائهم، فهذا يعطيهم الحق بعدم تسديد المتوجبات. وأي تغيير في نوعية التعليم وخدمته يستوجب قراراً وموافقة لجنة الأهل في المدرسة وموازنة جديدة، لكون العقد تغير. وإذا تأمن جانب من التعليم، فإن الأهل يمكن أن يدفعوا نفقاته، بما يرضيهم. ويسأل نعمه: «هل وافقت لجان الأهل على الموازنات التي رفعتها المدارس لوزارة التربية؟ وهل كانت هذه الموازنات فعلاً تقشفية أم أنّ المبالغات بقيت في موازنات العام الماضي غير المقرّة أصلاً من لجان الأهل، وبالتالي اكتفت المدارس بعدم زيادة الأقساط فحسب؟».

في المقابل، تتمسك إدارات المدارس بالقوانين وأصول المحاسبة المتصلة بمواعيد دفع الفواتير ربطاً بالتزاماتها المادية. وتشير إلى أنها «لن تكون في كل الأحوال سيفاً على رقاب الأهالي». الأمين العام للمدارس الإنجيلية، نبيل القسطا، يبدو مقتنعاً بأنّ «ما يتلقاه تلامذتنا في ظل الظروف القاهرة أفضل الممكن، والمعلمون يبذلون جهوداً كبيرة، وبالتالي من المنطقي أن يدفع الأهالي الأقساط ليستمر المعلمون في تعليم أبنائهم»، علماً بأن الاتحاد «يصر على تمديد العام الدراسي وعدم إلغاء الشهادات الرسمية وتكييف الامتحانات وتعديل طريقة الأسئلة بحسب الظرف». فيما اعتبر المسؤول التربوي في مدارس المصطفى محمد سماحة «أننا نحتاج الى أن يخطو كل طرف منا خطوة نحو الآخر، فلا ذنب لأي منا في ما يحصل، وهناك فعلاً مدارس غير قادرة على الاستمرار من دون دفع الأقساط».

تنتظر الإدارات والمعلمون ما سيقوله وزير التربية طارق المجذوب في مؤتمر صحافي قريب يعلن فيه، كما وُعدوا، بداية انطلاقة التعليم عن بعد ويتطرق إلى المسائل الأخرى المتعلقة بالأقساط والرواتب. وعلمت «الأخبار» أن معلمين في عدد من المدارس امتنعوا عن التعليم عن بعد بسبب التأخير في دفع رواتبهم. فيما شدّد رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة رودولف عبود على أن «الجهد في التعليم عن بعد مضاعف ومرهق للمعلم والتلميذ والأهل، وليس صحيحاً أننا لا نفعل شيئاً ولا نستحق رواتبنا كما بدأت بعض المدارس بالتلويح»، داعياً الأهل إلى دفع ما تيسر من القسط كي تنتظم العملية التعليمية.

امتنع معلمون عن التعليم عن بعد بسبب تأخير الرواتب (مروان بو حيدر)

الحل بتمديد العام الدراسي

ماجد جابر *

لم يكن ينقص النظام التربوي في لبنان سوى فيروس بيولوجي عالمي ليظهر مدى هشاشته وتأخره عن اللحاق بالركب التربوي المعاصر. فالنظام يعاني، أصلاً، من تحكم فيروسات متنوعة في بنيته وتركيبته، أبقته في تخبط دائم، ومنعته من بناء مناهج تعليمية جديدة رغم مضي نحو 22 عاماً على وضع المناهج التجريبية عام 1997. فالمناهج الحالية تفتقر إلى الجهوزية التكنولوجية والموارد الرقمية. إذ أن الجهود كانت تنصبّ دائماً على تعديل هذه المناهج لناحية تحسين محتوياتها وامتحاناتها الرسمية، من دون الالتفات الى ضرورة رقمنتها وإدخالها عبر البوابات الإلكترونية، كما تفعل معظم دول العالم. ولا شك في أن غياب الجهوزية وضع المدارس أمام واقع صادم وتخبّط كبير في التعامل مع تداعيات أزمة فيروس «كورونا»، لناحية إيصال التعليم الى التلامذة داخل منازلهم.

هذا الواقع المستجد دفع المدارس إلى انشاء منصات وبوابات إلكترونية تعليمية متنوعة، متزامنة (تفاعل مباشر مع التلامذة) وغير متزامنة. وبكبسة زر، أصبح مطلوباً من المعلمين اكتساب كفايات ومهارات التعليم الرقمي والانخراط في عملياته (إعداد المحتوى الرقمي من الصور والنصوص والأصوات والفيديوهات، الاتصال بالتلامذة لتزويدهم بالمحتوى الرقمي، والتفاعل مع التلامذة للحصول على تغذية راجعة)، في أقل فترة من التدريب قد لا تتجاوز الساعتين في كثير من الحالات. بعدها، يصبح المعلم مسؤولاً عن إدارة الموقف التعليمي عن بعد. والأصعب من هذا، أن معلمين كثراً تُركوا لمصيرهم من دون أي توجيه، بعد تعذّر حضورهم ومشاركتهم في عمليات التدريب الخاطفة لظروف متنوعة. في حين وجد أولياء أمور التلامذة أنفسهم أمام ضغوط جديدة ومضاعفة، في كيفية إدارة الأمور التعليمية في المنزل، الى جانب ضغوطهم النفسية الناجمة عن أعباء المعيشة والتوجس من الإصابة بالوباء.

ورغم استخدام المدارس أشكالاً متنوعة من البرامج والمنصات الالكترونية التعليمية المعدة، والتطبيقات الشهيرة مثل الواتساب والتلغرام والسكايب وغيرها، الا ان التجربة أظهرت، حتى الآن، أن طريقة التعليم المعتمدة لم تحقّق الكفاءة اللازمة والانتاجية المطلوبة بسبب عوامل عدة، منها ما هو مرتبط بضعف كفايات المعلم الرقمية، ومنها ما يتعلق بالموارد المتاحة (برامج، انترنت، أجهزة...)، ومنها ما يرتبط بظروف الطلاب المعيشية والاقتصادية والصحية والاجتماعية.

إزاء هذا الواقع، أعدت وزارة التربية من خلال المركز التربوي للبحوث والانماء خطة «التعليم عن بعد» بهدف استمرارية التعليم وضمان وصوله الى الجميع من مختلف الطبقات والمناطق، ولردم الهوة الشاسعة التي افرزها تفاوت الامكانات المادية والموارد التكنولوجية بين مدرسة واخرى. الخطة التي سيتم تنفيذها عبر التلفزيون والانترنت، تضمنت محاور ثلاثة متعلقة بعملية التعليم الرقمي وهي: 1) المحتوى الرقمي ويتضمن عرض المحتوى من خلال حصص تعليمية تعلمية مسجلة وانشاء مكتبة رقمية؛ 2) البث التلفزيوني ونظام إدارة التعلم الى جانب إدارة متزامنة البيانات؛ 3) الحصص التعليمية التعلمية المسجلة واعتماد برنامج الصف الإلكتروني وتطبيق تقنية Whitelistening ، الى جانب تقديم الدعم التقني التعليمي للمعلمين والمتعلمين عند الحاجة، فضلا عن تدريب المعلمين على دورات تدريبية إلكترونية وتسجيلات تفصيلية.

لا خلاف في أنّ هذه الخطة تبعث على الأمل بواقع تعليمي جدير بالتقدم. كما أنها محاولة مسؤولة، ضمن الامكانات المتاحة، لإنقاذ العام الدراسي والامتحانات الرسمية من الضياع. ولا شك في أنها وضعت أجوبة للأسئلة الاساسية حول آلية تحقيق أهدافها : لماذا؟ (الأهداف المتوخاة)، متى؟ (الوقت والمدة الزمنية)، كيف؟(الخطوات التنفيذية والإجراءات)، ما هي الموارد المطلوبة؟ (المادية والبشرية)، من هم المعلمون الكفؤون لإنجاز المهمة؟ (يتم اختيار كفاءات من خلال الملف الشخصي والمهني).

صحيح أنّ الخطة تستمد بخطوات علمية، لكن السؤال هل تضمنت الشروط الأساسية لنجاحها في مرحلة التنفيذ؟ بين المتعلمين؟ وماذا عن المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة؟ أين موقع التقويم والتغذية الراجعة الصحيحة باللجوء إلى هذا النوع من التعليم؟ والسؤال الأهم، هل سيضمن هذا النوع من التعليم عملية تواصل وتفاعل صحيحة بين المعلم والتلميذ؟

لا شك في أن عملية التواصل الناجحة تحكمها خمسة عناصر. المرسل (المعلم)، الرسالة (المحتوى التعليمي)، قناة الاتصال (التلفزيون، الانترنت)، المرسل اليه (التلميذ)، والتغذية الراجعة (أي ما يصل المتعلم من معلومات ومعارف تفيد بمدى فهمه للأهداف التعليمية).

> **الخطة الحالية تصلح فقط لإبقاء التلامذة في الجو التعليمي والفضاء الدراسي**

أي هل تتسم بالواقعية، والمرونة في التكيف مع الظروف، والشمولية، والمشاركة، والتوقيت السليم؟

في الواقع، تستطيع الخطة الموضوعة التحكم بالعناصر الثلاثة الأولى، ولكن هل ستختبر التغذية الراجعة اللازمة؟ لا. هل ستتضمن وصول المادة التعليمية إلى جميع التلامذة في ظل الظروف والامكانات التي ذكرناها سابقاً؟ الجواب أيضاً لا، وبالتالي فإن عملية التواصل التي لحظتها الخطة في المحور الثالث لن تحقق فاعلية مرجوة، وسينعكس الأمر على مبدأ العدالة والمساواة في فرص التعليم.

أما على مستوى توقيت الخطة، هل يمكن إنجاز التعليم في غضون أيام معدودة؟ وهل ستكون لدينا خلال الفترة المتبقية القدرة على إكمال منهاج لم يتم انجاز نصفه حتى الآن؟ وهل ستكون الحصص المسجلة والمبثة كافية لاتمام المنهاج في الوقت المتبقي وشاملة لجميع المراحل التعليمية، أم أنّ الجهد سينصب على صفوف الشهادات لإبقاء آمال إجراء الامتحانات الرسمية على قيد الحياة؟

لا يمكن وضع التجربة التي نخوضها في إطار التعليم عن بعد، بقدر ما هي محاولة مقبولة لابقاء التلامذة في الجو التعليمي والمدرسي، فالتعليم عن بعد منظومة متكاملة تتضمن خططاً وتدريباً ومنصات وأدوات لتصميم الدروس وبنوكاً للمواد السمعية والبصرية ونظام تقييم إلكترونياً، يستغرق تحضيرها وتجهيزها اكثر من سنتين على غرار العديد من الدول.

هذه الخطة، كما يرشح عن تيروبين في تكنولوجيا التعليم، تصلح لابقاء التلامذة في الجو التعليمي والفضاء الدراسي فقط. وهي خطوة جيدة وتأسيسية لرقمنة المناهج، لكن لا يمكن أن تكون في الوقت الراهن بديلاً عن التعليم النظامي المدرسي، وأن يستند عليها لإجراء اي نوع من التقويم يتم من خلاله الحكم على نجاح التلميذ او عدمه، إضافة إلى أنّ هذا النوع من التعليم يتجاهل قضايا التركيز والآثار الضارة الناتجة عن الاستخدام المفرط للشاشات. لذا، فإنّ الحل العملي الأنجع لتدارك المشكلة، مبدئياً، يكمن في تمديد العام الدراسي لمدة شهر ونصف شهر، وإجراء إمتحانات رسمية لدورة واحدة بعد شطب بعض الدروس والمحاور.

*باحث تربوي

على الغلاف

سيناريو الرعب الأميركي يتقدّم: مكافحة الوباء أو تدمير الاقتصاد؟

بسرعة قياسية، باتت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة عالمياً ضمن قائمة الدول الأكثر تعداداً للإصابات بفيروس «كورونا». بعدما سجّلت حوالى 50 ألف إصابة مؤكّدة، أكثر من نصفها في نيويورك

ملاك حمود

يوماً بعد يوم، يرتفع عدد مصابي «كورونا» في الولايات المتحدة بشكل مطّرد، وسط تراخي الإدارة الأميركية لجهة اتّخاذ إجراءات صارمة تحدُّ من تفشّي الوباء. همُّ دونالد ترامب في مكان آخر؛ يقلقه الانكماش الكبير الذي يمكن أن يفوق في عدد ضحاياه «كوفيد-19»، كما يخشى إغلاقاً عاماً مِن شأنه أن يتسبّب بأزمة اقتصادية «تدمّر» البلاد! بالنسبة إلى الرئيس الأميركي، فإنّ القلق «مشروع»، خصوصاً أن فرص نجاحه في ولاية ثانية، تعتمد، أولاً وأخيراً، على أداء أميركا الاقتصادي، قبل التوجّه إلى انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر

حصيلة وفيات «كوفيد-19» بلغت، حتى يوم أمس، 600 ، في حين ارتفع عدد الإصابات المؤكّدة إلى حوالى 50 ألفاً، وفق تعداد لجامعة «جونز هوبكنز». يعني ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت في المرتبة الثالثة ضمن قائمة الدول الأكثر تسجيلاً للإصابات بالفيروس، خلف الصين وإيطاليا، بينما حذّرت منظمة الصحة العالمية، على لسان الناطقة باسمها، مِن أن البلاد ربّما تتخطّى قريباً أوروبا، وتصبح بؤرة الوباء الجديدة، نظراً إلى التفشّي المتسارع للمرض. واستناداً إلى العدد المؤكّد للإصابات، تبلغ نسبة الوفيات في هذا البلد 1,2%، علماً أنه يُعتقد أنّ الرقم الفعلي للإصابات أعلى بكثير مِن الحصيلة المعلَنة، ما من شأنه خفض نسبة الوفيات.

في نيويورك، بؤرة فيروس «كورونا» في الولايات المتحدة، أعلن الحاكم أندرو كومو، أن عدد الإصابات المؤكّده يتضاعف كل ثلاثة أيام. وسجّلت نيويورك أكثر من 25 ألف إصابة، أي عشرة أضعاف الحالات المؤكّدة في كاليفورنيا، ثاني أكثر الولايات تضرراً بالوباء. واستناداً إلى هذه الأرقام، لفت كومو إلى أن معدّل الانتشار المرتفع، يعني أن الفيروس قد يبلغ ذروته في غضون «14 إلى 21 يوماً»، ما يجعل مِن الحصول على معدّات طبية أمراً ملحاً، بدءاً بأجهزة التنفس التي تطالب نيويورك الحكومة الفدرالية بتأمينها منذ أيام. وهذه الولاية التي تَعدُّ نحو 20 مليون نسمة، أمّنت، حتى الآن، 10 آلاف جهاز تنفس، ولكنها تحتاج إلى 30 ألفاً إضافية على الأقل، لرعاية الأشخاص الذين يُتوقّع أن يتدفّقوا إلى المستشفيات.

وبرغم تفشّي الوباء، إلا أن ترامب يريد تخفيف الإغلاق المفروض في الولايات المتحدة في أواسط نيسان/ أبريل، لأنّ إغلاقاً مطولاً «يمكن أن يدمّر الاقتصاد الأميركي». واعتبر أن «انكماشاً كبيراً» يمكن أن يفوق في عدد ضحاياه فيروس «كورونا» في الولايات المتحدة، مبدياً أمله باستئناف النشاط الاقتصادي سريعاً. وقال لشبكة «فوكس نيوز»: «يمكن أن نخسر عدداً معيناً من الأشخاص بسبب الانفلونزا. ولكن قد نخسر عدداً أكبر إذا أغرقنا البلاد في انكماش كبير»، لافتاً إلى إمكان حصول «آلاف عمليات الانتحار».

في الإطار ذاته، قدّرت وزارة الدفاع الأميركية أن تستمرّ الأزمة الناجمة عن فيروس «كورونا» في الولايات المتحدة «أشهراً عدة» على أن تعود الحياة إلى طبيعتها بحلول حزيران/ يونيو - تموز/ يوليو. وبحسب وزير الدفاع ، مارك إسبر، أثناء «مناقشة افتراضية» مع القوات الأميركية في العالم، فإنه بناءً على تجربة الدول المتضرّرة مِن الوباء، على غرار الصين وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ، «أعتقد أنه ينبغي علينا الاستعداد لفترة أشهر عدّة على الأقلّ»، بينما توقّع رئيس هيئة الأركان، مارك ميلي، «10 وربما 12 أسبوعاً»، بناءً على تجارب دول أخرى، مشيراً إلى «(أننا) سنخرج من الأزمة». وحذّر المسؤولان الأميركيان مِن أن الوباء يمكن أن يتسبّب في انعدام الاستقرار في بعض الدول، إلى درجة الى أن الأخيرة يمكن أن تشكّل تهديداً للولايات المتحدة: «كل ذلك يمكن أن يؤدّي إلى فوضى سياسيّة في بعض الدول. يجب أن نبقى متيقظين». ولفتا إلى أن النقص في الأقنعة الواقية والقفازات وأجهزة التنفس ربما تكون له «تبعات شديدة على بعض الدول، يمكن أن تتخطّى المسألة الطبية». وأكد إسبر أن بلاده ستبذل قصارى جهودها لمساعدة حلفائها، لكن بالنسبة إلى «بعض الخصوم، كل ذلك يمكن أن يجعلهم يتصرّفون بطريقة يمكن أن يكون لها أثر على أمننا».

> «البنتاغون»: الفيروس يمكن أن يؤدّي إلى فوضى سياسية في بعض الدول

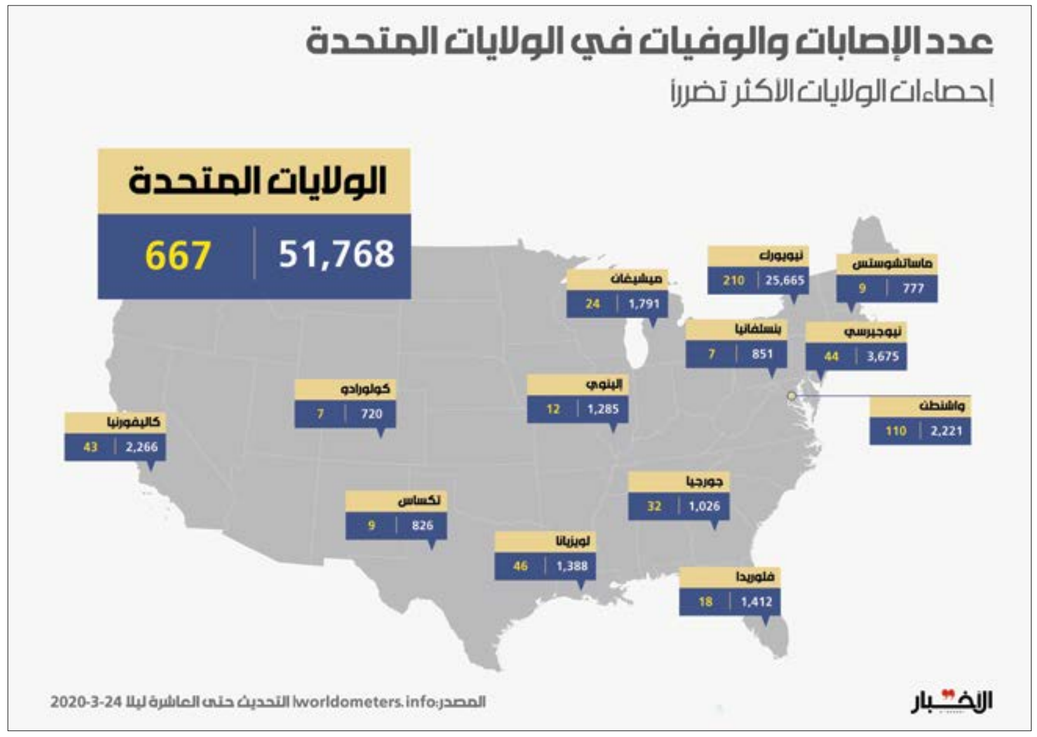

ترامب يبيع الوهم: هذه البلاد لم تبنَ لتُغلق!

علي عواد

بات أندرو كومو حاكم ولاية نيويورك، شخصية محورية في مكافحة وباء «كورونا» في الولايات المتحدة، متجاوزاً بذلك حدود ولايته، وكأنه صوت العقل الوحيد في تلك البلاد، إلى جانب مدير «المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية» أنتوني فاوتشي. على عكسهما، يبدو الرئيس دونالد ترامب متأرجحاً بين الدعوات إلى الوحدة الوطنية، وتغريدات انتقامية وحسابات انتخابية، فيما يوجّه رسائل ملتبسة أو حتى مبهمة، في بلاد تواجه انتشاراً سريعاً لوباء «كورونا». ويُتوقع أن تصبح أكبر بؤرة لتفشي الفيروس في الأيام المقبلة.

يظهر الرجل كمن فقد صوابه، فهو من جهة يَصف عقاراً غير مثبت لعلاج وباء «كورونا»، بـ«هبة من الله»، ليكون سبباً في وفاة رجل في أريزونا بعد تناوله هذا العقار؛ ومن جهة أخرى، بات يتعامل مع الفيروس، وكأنه من الماضي!

ليل الإثنين، قال ترامب إنّ «أميركا ستكون جاهزة لعودة الأعمال قريباً جداً... في وقت أقرب بكثير من ثلاثة أو أربعة أشهر اقترحها شخص ما»، مضيفاً أنه «لا يمكننا أن ندع العلاج يكون أسوأ من المشكلة نفسها». ولكن، رفع التوصيات عن قانون «المسافة الاجتماعية»، بحلول الأسبوع المقبل، قد يواجه اعتراضاً من قبل مسؤولي الصحة العامة، الذين لم يبدوا أي إشارة إلى أن انتشار الفيروس بات تحت السيطرة. يأتي ذلك فيما يزداد الشرخ بين ترامب وفاوتشي، الذي لم يتواجد في المؤتمر الصحافي، يوم الاثنين، بعد معارضته «اللبقة» لما طرحه الرئيس عن عقار «كلوروكوين».

تميّز فاوتشي، البالغ من العمر 79 عاماً، بعمله في مكافحة الكثير من الفيروسات، من الـ«إيدز» إلى الـ«إيبولا»، مع حرصه على تقديم معلومات موثوقة للعامة. وفي مواجهة مرض «كوفيد-19»، يتّبع المسار نفسه، حتى أنّه يناقض ما يقوله ترامب، الذي يميل إلى التقليل من خطورة الأزمة، أو إلى التعهّد بإيجاد حلّ سريع أمام مواطنيه المعزولين في منازلهم. وربطاً بهذا الموضوع، بدأ لافتاً تصريح فاوتشي، حينما قال: «أتصرّف بحذر... أقول أموراً للرئيس لا يرغب في سماعها، وقد صرّحت علناً بأمور مختلفة عمّا أكّد هو». وفي حديث إلى صحيفة «نيويورك تايمز»، أضاف: «لا أريد أن أُحرجه... أريد فقط أن أقدّم الوقائع».

يتشارك هذا الاختصاصي في علم المناعة، ذو النبرة الهادئة، بشكل يومي تقريباً، مؤتمراً صحافياً مع ترامب، للتحدث عن عملية الاستجابة للأزمة. لكنّه لم يحضر مؤتمر الاثنين، على اعتبار أنه لم يكن مخصصاً للكلام عن مواجهة الوباء، بل عن إغلاق البلاد، الأمر الذي يبدو أنّ ترامب قد ملّ منه، إلى حدّ أنه بات يظهر توجّساً وخوفاً من تأثيره على اقتصاد الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، قال: «لو كان الأمر بيد الأطباء، لأغلقوا الكوكب بأكمله»، ليضيف: «هذه البلاد لم تُبنَ ليتمّ إغلاقها». يريد ترامب عودة الحياة الاقتصادية إلى ما كانت عليه، قبل انتشار الوباء. وهو بهذا، يعود إلى المربع الأول، فبعدما قلّل على مدى أسابيع من أهمية الخطر الصحّي الذي يشكله فيروس «كورونا»، ثمّ طرح نفسه كرئيس جامع لبلد «في حالة حرب»، بات الآن يكثّف الرسائل غير الواضحة بشأن القيود المفروضة للحدّ من انتشار الوباء. وها هو اليوم، يعود إلى مقارنة عدد وفيات فيروس «كورونا» بالإنفلونزا، بل حتى بعدد قتلى حوادث السير، قائلاً: «هل نوقف السيارات بسبب حوادث السير؟». لا أحد يعلم كيف سيعيد ترامب بلاده إلى ما كانت عليه، بينما يبدو أنه يميل إلى إرساء خطّة «مناعة جماعية»، «مقنّعة». بمعنى آخر، يتصوّر الرئيس الأميركي أنّه إذا قال إن هناك دواءً وقد «يغير قواعد اللعبة»، وأجهزة التنفس الاصطناعي يجري تصنيعها بالآلاف (رغم أنّ حاكم نيويورك بَحّ صوته من ترداد حاجة ولايته للآلاف منها)، فإنّ كل ذلك مجتمعاً سيساعد على أن يبيع مواطنيه وهماً مفاده أنّ «الوضع بات مستقراً»، بهدف انتظام الاقتصاد وعودة بورصة وول ستريت إلى سابق عهدها.

> صورة الكارثة المقبلة واضحة للجميع ما عدا دونالد ترامب

تلهّف ترامب يواجه مشكلة أخرى، تتمثّل في شخص حاكم نيويورك الذي أبدى تشكيكاً بمقاربة الرئيس الأخيرة. وإذ قال أمس: «أنا مدرك تماماً أنه لا يمكن إدارة هذه الولاية، أو هذه البلاد باقتصاد منغلق لفترة طويلة»، تساءل: «هل هناك استراتيجية صحة عامة تعطي نتائج أفضل، وتكون أقل تدميراً للاقتصاد؟».

حتى الآن، يواصل ترامب أسلوبه في التصرف الأحادي، متحدثاً بشكل شبه يومي عن فرضية اكتشاف علاج في وقت قريب، «يغير المعطيات» بدون دقة علمية. وفي مواجهة هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة في التاريخ السياسي الحديث، يُطرح تساؤل عمّا إذا كان الرئيس قد فكّر في طلب رأي أسلافه، كما فعلوا هم أنفسهم حين شهدت البلاد كوارث طبيعية رهيبة؟ يقول ديفيد اكسلرود، المستشار السابق للرئيس باراك أوباما، إنّ المماطلة التي تشهدها أميركا، يوماً بعد يوماً، تحمل تساؤلات كبيرة عن أكبر قوة في العالم، والتحدّي الذي تواجهه في ظل هذا السلوك الرئاسي.

بالنتيجة، تبدو الولايات المتحدة مقبلة على كارثة، وقد أصبحت الصورة واضحة للجميع، ما عدا ترامب. السلطات الصحية الأميركية توجّه من جانبها رسالة واضحة: الأسوأ قادم، وفي ظلّ عدم وجود علاج طبي، فإنّ الخيار الوحيد لهزم الفيروس هو الإبقاء على قيود مشدّدة قدر الإمكان على حركة التنقل. وقد وصل الأمر بمسؤول قطاع الصحة العام، جيروم آدامز، إلى أن يحذر، في حديث إلى شبكة «أن بي سي»، بالقول: «أريد أن تفهم أميركا: في هذا الأسبوع الوضع سيتفاقم».

بريطانيا من «مناعة القطيع» إلى احتواء الفيروس... متأخرةً!

أخيراً قرّر بوريس جونسون الإغلاق التام في بريطانيا. قرار سبقه تخبّط واضح، ومسار ملي، بالتناقضات. وربما أيضاً الجهل، في كيفية التعاطي مع تفشي فيروس «كورونا»

نادين شلق

استلزم الأمر أكثر من تسعة أسابيع، لتواجه حكومة بوريس جونسون لحظة الحقيقة، وتتقبّل فكرة أنّ فيروس «كورونا» لن يتبخّر لوحده، أو عبر اعتماد استراتيجية «مناعة القطيع»، أو بالاستناد إلى نظريات العلم السلوكي، وغيرها من الأساليب التي استدار إليها جونسون، متجنّباً مجرّد النظر إلى إعلان الإغلاق العام، حتى ثلاثة أيام خلت.

فبينما كان الأوروبيون يغلقون المدارس، وينشرون الجنود في الشوارع لفرض قواعد الحجر الصحي الصارمة - متأخرين حوالى أسبوعين عن اتباع هذه الإجراءات - كانت نصيحة الحكومة البريطانية لمواطنيها: «الحفاظ على الهدوء والاستمرار». بقيت المدارس والمطاعم والمسارح والنوادي والأماكن الرياضية مفتوحة؛ فقط الذين تصل أعمارهم إلى أكثر من سبعين عاماً، وأولئك الذين يعانون من أعراض مشابهة لأعراض الإنفلونزا، نُصحوا بالبقاء في المنزل. كان ردّ الفعل البريطاني الرسمي مدفوعاً بنظرية مثيرة للجدل، تبنّاها كبار العلماء لدى حكومة المملكة المتحدة، وهي أنّ «أفضل طريقة لتخفيف العواقب الطويلة المدى لوباء كورونا، تكون عبر السماح للفيروس بالانتشار بشكل طبيعي، من أجل بناء مناعة القطيع بين السكان».

نظرية لاقت ردود فعل عنيفة، وانتقادات من أطباء وعلماء وسياسيين في الداخل والخارج. إلّا أنّ الحكومة كانت ترد على كلّ ذلك، مؤكدة أنها لا تتبع استراتيجية «مناعة القطيع» بشكل صريح، ولكنّها تدير الأزمة مسترشدة بالأدلة. ولكن هل كانت فعلاً بحاجة لأدلة، بعدما شهدت كل ما يجري في العالم، وفي الدول الأوروبية المجاورة؟

يُدرك الجميع الطبيعة الاستثنائية لحالة فيروس «كورونا»، ويفهمون أنّه ستكون هناك أخطاء في معالجتها. ولكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية فشلت في استيعاب الدروس من البلدان التي أصيبت قبلها، بل كان بإمكانها تتبّع المسار منذ بدء ظهور الفيروس إلى تفشيه، لتعرف أنّ ما ينطبق على ووهان وإيطاليا وغيرهما، سينطبق على المملكة المتحدة، أيضاً.

يمكن تلخيص هذا المسار بتسعة أسابيع، كان بإمكان الحكومة البريطانية استغلالها، قبل انتشار فيروس تمكّن إلى الآن من زعزعة وهزيمة أحد أهم الأنظمة الصحية في العالم، إن كان في فرنسا أو إسبانيا أو في دول أخرى، ولن يصعب عليه ضرب النظام الصحي للمملكة. تسعة أسابيع، منذ تمّ تأكيد انتقال الفيروس من إنسان إلى آخر، في منتصف كانون الثاني، وما تلاه من انتشاره في مقاطعة هوبي الصينية. تسعة أسابيع، كانت كافية بالنسبة للحكومة البريطانية، للاستماع والتعلّم والتجهيز. تسعة أسابيع، كانت كافية لإجراء عمليات محاكاة التفشّي، وضمان وجود معدّات وقاية شخصية، وأجهزة تنفس، وإتاحة اختبارات سريعة ورخيصة. تسعة أسابيع كافية لوضع برامج تساعد على تتبّع مصدر الفيروس، وبدء حملات توعية جماعية، ليس فقط بشأن غسل اليدين، ولكن بشأن المخاطر التي قد يشكّلها الفيروس على النشاط الاجتماعي والاقتصادي، إذا لم يأخذه الجميع بجدية.

> أهدرت الحكومة أسابيع ثمينة انتهجت خلالها نوعاً من التقلّبات والمنعطفات

لم تكن المملكة المتحدة بحاجة إلى عنصر الصدمة للتعامل مع «كورونا»، كما جرى أخيراً، عندما أعلن جونسون الإغلاق التام، وقبلها بأيام إغلاق الحانات والمطاعم، ليسبق ذلك بأيام إغلاق المدارس... وكان يكفي اللجوء هذه الإجراءات بالاعتماد على تجارب الدول السابقة، والدراسات التي نُشرت، في هذا المجال، والتي تؤكد أن هذا الفيروس لا يمكن القضاء عليه، سوى بالاحتواء.

ولكن لا! فضّل جونسون التروّي؛ وفي 12 آذار، أي بعد أكثر من شهر على ظهور أول حالة انتقال محلّي لفيروس «كورونا»، في 29 شباط، أصدرت الحكومة إعلاناً مثيراً للاستغراب والجدل، مفاده أنّ جميع الاختبارات السريعة، ومساعي تتبّع مصدر الفيروسات، ستتوقف. أمّا العزل، فسيكون من نصيب أولئك الذين يعانون من الأعراض، أو الذين تصل أعمارهم إلى أكثر 70 عاماً. كان كلّ ذلك جزءاً من استراتيجية «مناعة القطيع»، استراتيجية تحطّمت أمام أول دراسة واجهتها، بعدما كانت قد تغافلت عن دراسات سابقة، أبرزها التي نُشرت في مجلّة «لانسيت»، وتُظهر أنّ ثلث المرضى يحتاجون إلى العناية المركزة، و29% يصبحون بحالة سيئة للغاية لدرجة أنهم يحتاجون إلى أجهزة تنفّس. بمعنى آخر، فإنّ النظام الصحّي البريطاني لن يتمكّن، بأي حال من الأحوال، من الصمود في وجه تفشّي الفيروس.

17 آذار كان التاريخ المفصلي للشعب البريطاني، بعدما أصدرت جامعة «إمبريال كولدج ــ لندن» وكلية لندن للصحة، دراسة راجعت في إطارها النموذج الذي تتبعه الحكومة (مناعة القطيع). أوضحت الدراسة أن قمع أو احتواء الفيروس، هو في الواقع أفضل طريقة لتجنّب وفاة عدد كبير من الناس. وإذ تطرّقت إلى ما حصل في إيطاليا، أوضحت أنّ ما يصل إلى 30% من المرضى الذين دخلوا المستشفى بسبب الفيروس، سيحتاجون إلى العناية المركزة. بالتالي، إذا تكرّرت هذه الأرقام في المملكة المتحدة، ستؤدي إلى تهالك نظام «الخدمات الصحية الوطنية» الذي تديره الحكومة.

بناء عليه، قامت حكومة المملكة المتحدة باستدارة 180 درجة، متخذة القرار باعتماد الإجراءات التي اتخذتها الدول الأخرى، لتأخير انتشار الفيروس: إغلاق المدارس، والطلب من الأسر عزل نفسها لمدة 14 يوماً، والتركيز على توسيع نطاق الاختبار إلى 25 ألف اختبار يومياً، خلال الشهر التالي. تبع ذلك إعلان جونسون، على مضض، إغلاق الحانات والمطاعم والمساحات الاجتماعية، ليليه إعلان الإغلاق التام على مدى ثلاثة أسابيع.

يتحرك جونسون الآن بسرعة، لكن ذلك لا يلغي أن قراراته الأخيرة، على صحّتها، جاءت متأخّرة، وليس من الواضح إن كانت ستحول دون إرهاق النظام الصحي البريطاني. وبحسب افتتاحية صحيفة «ذا غارديان»، قبل يومين، تشير البيانات إلى أنّ تفشي فيروس «كورونا» في المملكة المتحدة، يتبع مساراً مشابهاً لإيطاليا. الصحيفة ذكرت أنه في حال تقدّم المرض كما يتوقع العلماء، فإنّ عدد القتلى سيرتفع إلى حوالي 5000 في غضون أسبوعين. هي الحقائق الوحشية، إذاً، التي أدت إلى تحوّل كبير في سياسة الحكومة، عبر استبدال نهج «مناعة القطيع» بسياسة أكثر «عدوانية».

ولكن ذلك لا يلغي واقع أن هذه الحكومة ذاتها أهدرت أسابيع ثمينة، انتهجت خلالها نوعاً من التقلّبات والمنعطفات، أدت إلى خلق مناخ من عدم الثقة بينها وبين الناس. هؤلاء باتوا يتساءلون ما إذا كانت حكومة بلادهم تستجيب لمصلحتهم، في وقت لم يعد أحد قادراً على أن يستشف ما هي استراتيجيتها، أو مدى جديتها في محاربة الفيروس وخطره على صحّتهم، في المحصّلة، جعلت استراتيجية «مناعة القطيع»، الناس يعتقدون بأن الحكومة تريد من الجميع الحصول على الفيروس لحماية الاقتصاد، وأنّها لا تتخذ إجراءات أكثر حسماً، لأنه لا يشكّل تهديداً خطيراً، أو على أبعد تقدير، هي لا تعرف ما تفعله.

ومن الآن فصاعداً، بات المواطن البريطاني أمام ثلاثة مخاوف رئيسية: حماية سبل عيشه؛ إن كان النظام الصحي سيتكيّف؛ وهل سيكون هناك ما يكفي من الطعام في حال استفحال الأزمة.

الجيش البريطاني في وسط لندن (أ ف ب)

على الغلاف

«حظر تجوال» على الكرة اللبنـانية... ولا حلول قبل آب!

لم يكن ينقص كرة القدم اللبنانية سوى فيروس كورونا حتى يزداد وضعها سوءاً شأنها شأن جميع الرياضات في لبنان. فـ«القوة القاهرة» المحليّة التي أوقفت دوران عجلة النشاط الكروي في لبنان نتيجة الأحداث التي عصفت به بعد 17 تشرين الأول 2019، تحوّلت إلى «قوة قاهرة» عالمية أربكت حسابات المعنيين من اتحاد كرة القدم مروراً بالأندية وليس انتهاءً باللاعبين

عبد القادر سعد

حتى ما قبل جلسة مجلس الوزراء في 15 آذار 2020 والقرارات التي صدرت عنها على صعيد التعبئة الصحية العامة التي عطّلت مفاصل لبنان على جميع الصعد بما فيها الرياضة، كان المعنيون بلعبة كرة القدم في لبنان يحاولون ترميم التصدّع الكبير الذي ضرب اللعبة منذ تشرين الأول 2019. بقيت كرة القدم اللبنانية تتنفّس برئة واحدة عبر ممثلي لبنان في كأس الاتحاد الآسيوي العهد والأنصار. في مكان قريب، كان اتحاد اللعبة قد بدأ التحضير بجدية وبعيداً عن الأضواء للموسم الجديد حتى قبل طي صفحة الموسم الحالي الذي بات بحكم المنطق ملغًى. صيغة اتحادية استثنائية تراعي مصالح اللعبة والأندية واللاعبين على حدٍّ سواء في موسم استثنائي لا يمكن أن يشبه سابقاته في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يمر بها لبنان. جاءت أزمة «الفيروس» وقرارات مجلس الوزراء لتجمّد النشاط الاتحادي بعد إقفال أبوابه قسراً بش ليتوقف العمل بانتظار ما ستؤول إليه الأمور. فحتى في ظل الأزمة الاقتصادية كانت هناك مساع للتأقلم معها، لكن في ظل أزمة كورونا العالمية أصبحت الحال تحتاج إلى استثناء الاستثناء.

تحدّيات العهد والأنصار

بعيداً عن الاتحاد، تتجه الأنظار إلى ناديَي العهد والأنصار. فهما الوحيدان اللذان بقيا في أجواء المنافسة عبر النافذة الآسيوية قبل أن يأتي «الفيروس» و«يغلق» هذه النافذة موقّتاً، إغلاقٌ فرض إعادة نظر في كثير من الأمور وخصوصاً أن المعطيات الآسيوية تشير إلى أن لا مباريات في القريب العاجل. فهناك عدة طروحات منها عودة النشاط في فصل الصيف، حيث من الممكن أن يكون في تموز أو آب المقبلين ضمن صيغة استثنائية. فمن الصيغ المطروحة استكمال مباريات كل مجموعة في الدور الأول ضمن نظام التجمّع في بلد واحد، بحيث تُقام جميع المباريات المتبقية دفعة واحدة وضمن فترة زمنية قصيرة. بهذه الصيغة يتم اختصار الوقت وتحديد المتأهلين عن كل مجموعة إلى الدور نصف النهائي لمنطقة غرب آسيا.

هذه المعطيات إلى جانب توقّف النشاط المحلي، إضافة إلى «حال الطوارئ» الصحية القائمة في لبنان جمّدت النشاط في النادي الأخضر. فالتمارين متوقفة واللاعبون في إجازة وهو أمرٌ طبيعي. هذا في الجانب الفني، أما على الصعيد الإداري وبعد استقالة رئيس النادي نبيل بدر، فأصبحت اللجنة الإدارية أمام مهمة تسوية ملفات اللاعبين الكبيرة في سعي لإقناع بدر بالبقاء. فُسخت عقود اللاعبين الأجانب بطريقة احترافية ومن دون أي مشكلة، وبقيت ملفات اللاعبين اللبنانيين. المعطيات من نادي الأنصار وتحديداً لدى اللاعبين، بأن الأمور ستكون في غاية السهولة نتيجة الإيجابية الكبيرة التي يتعاطى فيها اللاعبون مع ناديهم. ويقول أحد أعضاء اللجنة الإدارية: «طينة لاعبي الأنصار قمّة في الأخلاق، وهذا ما سيسهّل المهمة. حتى حسن معتوق أبدى كل تجاوب واستعداد لمناقشة عقده. كما أن بعض اللاعبين أبدوا استعداداً للعب من دون راتب في حال لزم الأمر. هذا من المستحيل أن يحصل لكنه يكشف عن معدن لاعبي الأنصار» يختم الإداري الأنصاري الرفيع المستوى حديثه لـ«الأخبار».

> **هناك حديث آسيوي عن تكملة مباريات الدور الأول لكأس الاتحاد بنظام التجمّع**

واللافت أن موقف لاعبي الأنصار يأتي رغم أن جميعهم يملكون عقوداً مثبتة في الاتحاد اللبناني لكرة القدم، ويقدّر أي فرد منهم التوجه إلى «الفيفا» وتحصيل حقوقه، لكن هذا أمرٌ ليس وارداً لدى اللاعبين. فحتى عدنان حيدر فسخ عقده بطريقة حبّية ومن دون تكلفة على النادي كما يقول مقرّبون من اللاعب. وتبقى مسألة اللاعب سوني سعد الوحيدة العالقة والذي يبدو أن ملفه سيشذّ عن باقي ملفات لاعبي الأنصار.

ممثل لبنان الآسيوي الآخر نادي العهد أيضاً دخل في مرحلة الجمود. تختلف حال العهداويين عن الأنصاريين، فهم من البداية فسخوا عقود لاعبيهم الأجانب كالتونسي أحمد العكيشي والسوري أحمد الصالح وأعاروا الغاني عيسى يعقوبو. لكن النادي تعاقد مع أكثر من لاعب أجنبي كالسنغالي داوودا دياميه والغاجي يوسف وأتارا إلى جانب استعارة اللبنانيين كريم درويش وأحمد حجازي من الإخاء الأهلي عاليه.

ضبابية الصورة الآسيوية والحديث عن عودة النشاط في شهر آب قد يدفعان بالقيمين على النادي إلى فسخ العقود وإعادة اللاعبين إلى ناديهم، علماً أن عقد الإعارة سينتهي بعد شهرين ما يعني أن النادي لم يستفد منهما بعد تعليق المباريات الآسيوية. أما على صعيد باقي اللاعبين فلا يبدو وجود أي مشكلة وخصوصاً بعد أن فتح النادي الباب أمام أي لاعب يريد الاحتراف في الخارج كما حصل مع الثلاثي مهدي خليل، خليل خميس وربيع عطايا.

وإذا كانت أمور ممثلي لبنان الآسيويين مجمّدة، فكيف الحال بالأندية الأخرى التي لا تملك أي استحقاق قبل عودة النشاط المحلي؟ جميع الأندية في حال جمود تام أقرب إلى «الغيبوبة» ومصالح لاعبي معظم تلك الأندية في المجهول. لكن في ظل الظروف الحالية لا يمكن فعل أي شيء سوى «سدّ رمق» اللاعبين بفتات من مستحقاتهم المالية بانتظار الفرج.

أربكت أزمة فيروس كورونا حسابات القيّمين على اللعبة (عدنان الحاج علي)

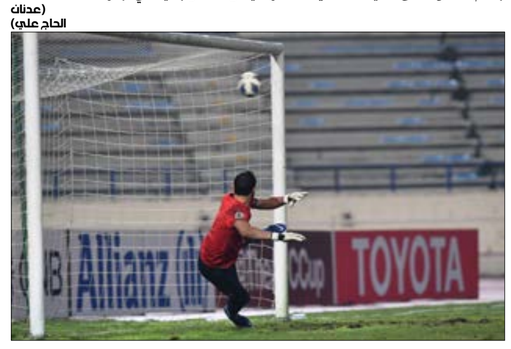

(عدنان الحاج علي)

تأجيل «تاريخي» لدورة الألعاب الأولمبية

أعلنت اليابان واللجنة الأولمبية الدولية تأجيل دورة الألعاب الأولمبية التي كانت مقرّرة الصيف المقبل في طوكيو على خلفية فيروس كورونا المستجد، في خطوة غير مسبوقة تطاول الحدث الرياضي الأكبر. وأفاد الطرفان في بيان مشترك «في الظروف الراهنة وبناءً على المعلومات المقدمة من منظمة الصحة العالمية، خلص رئيس اللجنة الأولمبية الدولية (الألماني توماس باخ) ورئيس الوزراء الياباني (شينزو آبي) إلى أن الأولمبياد الثاني والثلاثين في طوكيو يجب أن يتم تأجيله إلى ما بعد عام 2020، لكن ليس أبعد من صيف 2021، لحماية صحة الرياضيين وجميع المعنيين بالألعاب الأولمبية والمجتمع الدولي».

وضع موعد جديد للأولمبياد في صيف 2021 (أ ف ب)

وكان من المقرّر أن تستضيف العاصمة اليابانية للمرة الثانية في تاريخها بعد 1960، دورة الألعاب الأولمبية الصيفية، وحدّدت لها موعداً بين 24 تموز/يوليو والتاسع من آب/أغسطس. لكن الضغوط المتزايدة على اللجنة الأولمبية من رياضيين واتحادات في ظل تفشي وباء «كوفيد-19» الذي أدّى إلى وفاة نحو 17 ألف شخص معلنين حول العالم، وفرض قيود واسعة على حركة التنقل والسفر، دفع إلى اتخاذ قرار تأجيل دورة للمرة الأولى في التاريخ الحديث للأولمبياد (منذ 1896).

ولم يسبق أن تم تعديل أي موعد لدورة أولمبية صيفية لسبب غير الحرب العالمية. وتم إلغاء دورات 1916 (بسبب الحرب الأولى)، و1940 و1944 (بسبب الحرب الثانية). وتُعد الدورات الأولمبية الصيفية أكبر حدث رياضي عالمي على الإطلاق، وتستقطب لدى إقامتها مرة كل أربعة أعوام، نحو 11 ألف رياضي، إضافة الى ملايين المشجعين.

وأجرى باخ وآبي صباح أمس الثلاثاء مباحثات هاتفية، كشف على إثرها المسؤول الياباني أن بلاده اقترحت تأجيل الأولمبياد لفترة عام. وأوضح آبي: «اقترحت تأجيلاً لنحو عام (للألعاب الأولمبية)، والرئيس باخ رد موافقاً بنسبة 100 بالمئة».

واعتبر رئيس الوزراء أن تأجيل الألعاب سيسمح بإقامتها العام المقبل «في شكلها الكامل، كدليل على تغلب البشرية على الفيروس الجديد».

من جهتها، أكدت عمدة مدينة طوكيو يوريكو كويكي أنه في حال تأجيل الألعاب إلى العام المقبل، فالدورة ستحافظ على اسمها «طوكيو 2020».

ويأتي التأجيل بعد ضغوط متزايدة على منظمي دورة الألعاب لإرجاء الموعد المقرّر، على خلفية تفشي وباء «كوفيد-19». وأدّت الظروف الصحية الراهنة إلى تأجيل العديد من الأحداث الرياضية الكبيرة التي كانت مقرّرة هذا الصيف، وأبرزها نهائيات كأس أوروبا وبطولة كوبا أميركا الأميركية الجنوبية لكرة القدم، حتى الصيف المقبل. كما عقّدت القيود المفروضة على حركة النقل والسفر وإجراءات العزل المنزلي التي تطاول حالياً نحو مليار شخص عالمياً، قدرة الرياضيين على الإستعداد بشكل ملائم للألعاب التي تُعد المحطة الأهم في مسيرة أغلبهم.

> **تستقطب الألعاب الأولمبية الصيفية حوالى 11 ألف رياضي من حول العالم**

وكانت اللجنة الدولية والمسؤولون اليابانيون قد أكدوا في تصريحاتهم خلال الفترة الماضية، على مواصلة التحضيرات من أجل إقامة الأولمبياد الصيفي في موعده، على رغم تفشي وباء «كوفيد-19». لكن اللجنة وجدت نفسها تحت ضغوط متزايدة من قبل الرياضيين والاتحادات الرياضية من أجل اتخاذ قرار بتأجيل الأولمبياد. وهي أعلنت 22 آذار/مارس للمرة الأولى، أن تأجيل الأولمبياد بات احتمالاً مطروحاً، لكنها أمهلت نفسها أربعة أسابيع من أجل اتخاذ قرار نهائي بهذا الشأن، قبل أن تعلن اليوم التأجيل بشكل رسمي.

وتستعد طوكيو منذ اختيارها مدينة منظمة في عام 2013، لإقامة الألعاب، وهي رصدت لها ميزانية تقدّر بنحو 12 مليار دولار أميركي.

وقال رئيس التسويق السابق للجنة الأولمبية الدولية مايكل باين: «إنه من المثير للذهول إجراء تغيير مفاجئ بعد سبع سنوات من التحضير لأكبر حدث رياضي في العالم».

وسيسبب تأجيل الألعاب إلى العام المقبل صداعاً للجنة الأولمبية الدولية وخصوصاً أنها ستأتي في عام مزدحم بالبطولات ولا سيما مونديالي السباحة والعاب القوى المقرّرين صيف 2021. ومع ذلك، أعلن الاتحاد الدولي لألعاب القوى الأحد أنه مستعدّ لتغيير موعد البطولة العالمية المقرّرة في مدينة أوريغون الأميركية في الفترة بين 6 و15 آب/أغسطس.

فيفا: الأولوية لصحة الرياضيين

رحّب الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بقرار اللجنة الأولمبية الدولية تأجيل أولمبياد طوكيو الذي كان مقرّراً صيف عام 2020، مؤكداً أن «الأولوية» يجب أن تكون لصحة المشاركين في مواجهة فيروس كورونا المستجد. وقال الاتحاد أنه «يؤمن بشدة بأن صحة جميع المشاركين في النشاطات الرياضية يجب أن تكون دائماً على رأس الأولويات. ولذلك نرحب بقرار اللجنة الأولمبية الدولية». وأضاف الاتحاد الدولي الذي يرأسه السويسري جاني إنفانتينو أن «الفيفا سيعمل مع الهيئات المعنية لمعالجة جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بإعادة برمجة الدورة».

وأعلنت اليابان واللجنة الأولمبية الدولية تأجيل دورة الألعاب الأولمبية على خلفية تفشي فيروس «كوفيد-19»، في خطوة غير مسبوقة تطاول الحدث الرياضي الأكبر عالمياً. وكان العديد من نجوم كرة القدم، قد أعربوا عن رغبتهم في المشاركة في الدورة الأولمبية في صيف 2020، من بينهم الفرنسي كيليان مبابي والبرازيلي نيمار والإسباني سيرخيو رأموس.

وسبق لمواعيد رياضية كبيرة مقرّرة هذا الصيف أن أرجئت إلى صيف عام 2021، أبرزها كأس أوروبا وبطولة كوبا أميركا لكرة القدم، ما دفع الفيفا إلى الإعلان أنه سيبحث عن موعد جديد للنسخة الأولى من كأس العالم للأندية بصيغتها الجديدة، والتي كانت مقرّرة في صيف 2021.

الأندية الاسكتلندية مُطالَبة بإيقاف التدريبات

حثّ الاتحاد الاسكتلندي لكرة القدم الأندية على إيقاف الحصص التدريبية والامتثال لإرشادات الحكومة بشأن أزمة فيروس كورونا. وطلب الاتّحاد الاسكتلندي من الأندية «بأقوى العبارات الممكنة» أن «تتوقّف» عن التدريبات وتتبع نصيحة الحكومة حول التباعد الاجتماعي. وقال إيان مكسويل الرئيس التنفيذي للاتحاد الإسكتلندي في بيان «أحثّ أعضاءنا والاتّحادات الوطنية المسؤولة عن كرة القدم على مستوى الناشئين على ضمان التزام الأندية بإرشادات التباعد الاجتماعي التي وضعتها الحكومة». وتم تعليق منافسات كرة القدم الاسكتلندية حتى 30 أبريل/نيسان على الأقل بسبب تفشي فيروس كورونا، لكن الاتحاد الاسكتلندي قال إن هناك شكوكاً حول موعد استئناف موسم 2019-2020.

استراليا تعلّق نشاطها الكروي

قرّر الاتحاد الأسترالي لكرة القدم أمس الثلاثاء، وقف نشاطه، معتبراً أن مواصلة اللعب وسط انتشار فيروس كورونا المستجد بات «مهمة مستحيلة». وقام الاتحادان الأستراليان للركبي (13 لاعباً) وكرة القدم الأسترالية (تُلعب بالأيدي) وهي الأكثر شعبية في البلاد، بإيقاف منافساتهما

في اليومين الأخيرين لينضما إلى اتحادات الركبي، الكريكيت، كرة السلة وجميع الرياضات الجماعية الأخرى التي كانت اتخذت القرار ذاته في السابق. وقرّر الاتحاد الأسترالي تأجيل الدوري المحلي الذي يضمّ 11 فريقاً بينهم فريق واحد من نيوزيلندا هو ويلينغتون، قبل خمس مراحل على نهايته.

ولم تكن إقامة المباريات بأبواب موصدة في نهاية الأسبوع الماضي مُجدية، لأن القيود المفروضة على السفر تمنع الآن إقامة المباريات، فضلاً عن وجود فريقين في الحجر الصحي. وقال رئيس الاتحاد الأسترالي جيمس جونسون في مؤتمر صحافي في سيدني: «بالنسبة إلى مسابقة وطنية تقام تقريباً في جميع مناطق أستراليا، ومسابقة تُقام أيضاً في نيوزيلندا، فإنّ المهمة الصعبة التي كنا نواجهها تحوّلت إلى مهمة مستحيلة». وأضاف «لكن هذه الرياضة ستعود إلى الحياة، أنا متأكّد تماماً».

وأحصت أستراليا 1800 حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد مع سبع وفيات، أغلبها في مدنها الرئيسية. وحظرت أستراليا دخول أيّ أجنبي غير مقيم في البلاد، وفرضت قيوداً صارمة على الحركة داخلها.

على الغلاف

رحيل

مانو ديبانغو شخصية فنية شهيرة جدا، وصفته وسائل الإعلام بالأسطورة

كورونا هزم عازف الساكسس الأسمر

وداعاً مانو ديبانغو... ملك الجاز الإفريقي

قيل إن أفريقيا غير معرّضة. وقيل إن أصحاب البشرة الداكنة يتمتّعون بمناعة استثنائية. بين العلْم والتنظير الشعبي. قيل الكثير... لكن ها هو المؤلّف الموسيقي وعازف الساكسوفون (والمغنّي) الغينيّ يسلّم الروح عن 86 سنة، مع الإشارة إلى أن التينور الكبير بلاسيدو دومينغو أعلن أيضاً إصابته بكورونا.

بشير صفير

بعد تفشّيه العالمي وفقدان العديد من الدول السيطرة عليه، بدأ فيروس كورونا يحصد عدداً أكبر من الأرواح التي زرع فيها نسخاً من بذوره القاتلة. هو ها يدوّن أمس في سجلّ ضحاياه أولى الشخصيات الموسيقية الشهيرة، المؤلف الموسيقي وعازف الساكسوفون (والمغنّي) الكاميروني العتيق مانو ديبانغو، الذي استسلمت رئتاه اللتان طالما أفرغتا الهواء في الآلة النفخية لصناعة الأنغام الحيّة الراقصة.

قيل إن أفريقيا غير معرّضة. وقيل إن أصحاب البشرة الداكنة يتمتّعون بمناعة استثنائية. بين العلْم والتنظير الشعبي، قيل الكثير. لكن، لغاية الآن، سمع الفيروس كل ما قيل، ابتسم بخبث، هزّ من العلماء وسواهم بالبسطاء، ثم مسح عرقه ولَمع تيجانه وتابع العمل على تركيع الكرة الأرضية، زاجراً الجنس البشري: أنا الملك.

فها هي القارة السمراء تسجّل العديد من دولها إصابات ووفيات، وها هو الساكسوفونيست الكاميروني الأسمر، «بابا مانو»، يسلم الروح عن عمر 86 سنة، مع الإشارة إلى أن التينور الكبير بلاسيدو دومينغو أعلن أيضاً إصابته بكورونا.

مانو ديبانغو هو شخصية فنية شهيرة جداً. جميع وسائل الإعلان تصفه، ووصفته إثر إعلان خبر وفاته، بالأسطورة. هذا صحيح، لكن نضيف، من باب الدقة والتصويب، أنه أسطورة في عالم الشهرة الفنية، لا أسطورة موسيقية. فشهرته أكبر من إرثه الموسيقي، وهذا يحصل في عالم الموسيقى، ويحصل عكس ذلك أيضاً. فثمة عظماء في الموسيقى لا يتمتّعون بشهرة ديبانغو، وكثيرون مثله تتمتع أسماؤهم بانتشار عالمي، لكن قيمتهم الموسيقية ليست على ذات القدر من الأهمية نسبياً. هذا يحصل عادةً عندما ينتشر عملٌ واحد لفنان، بشكل كبير وغريب، يلعب فيه القدر دوراً أساسياً. فإنْ راجعنا كل المقالات والكتابات المتعلّقة بمانو ديبانغو، قبل وبعد رحيله، نجد فيها قاسماً مشتركاً هو أنه صاحب أغنية Soul Makossa... إنها أغنية واحدة وليست ألبوماً كاملاً حتى. نقرأ عنوانها أينما ورد اسم صاحبها، ولا نقرأ عنواناً آخر له. حتى أن فرقته، أو إحدى التركيبات التي جال معها العالم وقدّم الحفلات (من بينها واحدة في بيروت) تحمل اسم The Soul Makossa Gang... إنه الحظ، يبتسم لشخصية ما، تماماً كما يعبس بوجه أخرى، فيخلق حالات يشوبها خلل في العدل، يتولّى التاريخ تصحيحه لاحقاً. أما دفعة الشهرة الإضافية التي حظيت بها أغنية ديبانغو، فهي الدعوى التي أقامها صاحبها على مايكل جاكسون (Wanna Be Starting Something)، وبعده، على ريهانا (Please don't stop the music)، بعدما اتّهم كلاً منهما باستعارة عناصر من عمله من دون إذن مسبق.

> ينتمي إلى نمط يجمع بين الجاز والفانك والسول والموسيقى الأفريقية

ولد ديبانغو في الكاميرون عام 1933، وانتقل إلى فرنسا للدراسة في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وتعلّم العزف، في الوقت عينه، على آلات عدة مثل البيانو والمندولين، قبل أن يهديه صديقٌ آلة ساكسوفون لم يعد بحاجة إليها. تشرّب الفتى الأسمر كلاسيكيات الجاز وسمع لاحقاً التجارب التي وُلدت في الستينيات والسبعينيات، من فانك وسول وفيوجن، وراح يخمّرها مع ما ورثه في الجينات ومن المحيط الأول: الأنغام والإيقاعات الأفريقية التي كانت قد غذّت أساساً الموسيقى الأميركية الشمالية وامتزجت بالأنغام الإسبانية في أميركا اللاتينية. بدأ بالعمل إلى جانب فنانين آخرين (فرنسيين بشكل أساسي، أبرزهم نينو فيرير) ثم بصناعة أعماله الخاصة في أواخر الستينيات قبل أن يُصدر أغنيته الشهيرة المذكورة أعلاه ويقع عليها DJ أميركي ويبثّها على مسامع الجمهور، ويحصل الانفجار الذي جعل من ديبانغو اسماً مطلوباً في أنماط موسيقية أخرى. هكذا استعان به نجوم الأغنية الفرنسية الشعبية الجادّة أمثال جيلبير بيكو وسيرج غينسبور، إذ تميّز بنبرة (نفخة) فيها بعض الزخم وتغلّفها «بحة» خاصة، تلك التي نجدها كثيراً لدى الموسيقيين الأفارقة الذين أتقنوا الساكسوفون وتأثّروا بالموسيقى الأميركية السوداء. راح بعد ذلك يقيم الحفلات في أوروبا والعالم، قبل أن يصل إلى لبنان، عبر «ليبان جاز» في نيسان (أبريل) 2015، ليقدّم مع فرقته أمسية واحدة في بيروت، ويومها قال: قد يكون لبنان من البلدان العشرة الوحيدة التي لم يتسنَّ لي أن أعزف فيها بعد.

ينتمي ديبانغو إلى نمط كبير، يجمع بين الجاز والفانك والسول والموسيقى (نغماً وإيقاعاً) الإثنية الكاميرونية والأفريقية عموماً. له مقطوعات موسيقية وأغنيات، صدرت في عشرات الألبومات التي يعود آخرها إلى 2013، لكن نشاطه الفعلي هو الحفلات التي تعدّ بالآلاف في مسيرته، وقد ظلّ يحييها رغم تقدّمه في السن. فقد أطلّ على الجمهور مطلع الشهر الماضي على أحد المسارح مونبولييه (جنوب فرنسا)، قبل أن يُصاب بالفيروس الذي عطّل روزنامة النشاطات الموسيقية الحية في معظم الدول، وقبل أن يبدأ بالإطاحة بكبار الأسماء في هذا المجال. أول ضحية هي مانو ديبانغو، الذي نسجّل اسمه على رأس لائحة نتمنى أن لا تطول، لكنها، مع الأسف، قد تفعل.

ستريمينغ

Pandemic (أيضاً) استشرف الوباء

أيّها المحجورون... «نتفليكس» تنقذ لكم العالم

بمحض المصادفة. وفي الوقت الذي بدأ فيه فيروس «كوفيد ـ 19» بالانتشار انطلاقاً من مدينة ووهان الصينية، كان جمهور منصة البثّ الرقمي الأميركية على موعد مع عمل يعرّف بأبطال في الخطوط الأمامية للمعركة ضد الإنفلونزا، مسلّطاً الضوء على جهودهم الرامية إلى وقف الفاشية العالمية التالية

نادين كنعان

تزامناً مع رصد أولى الحالات المصابة بفيروس كورونا المستجدّ في مدينة ووهان الصينية، وصلت إلى منصة البث الرقمي الأميركية «نتفليكس» سلسلسة وثائقية جديدة بعنوان Pandemic: How to Prevent an Outbreak (جائحة: كيف نمنع الفاشية). العمل مؤلّف من ست حلقات، لا تتعدّى مدّة كل منها 55 دقيقة. وفيها، نتعرّف إلى أبطال في الخطوط الأمامية للمعركة ضد الإنفلونزا، ونلقي نظرة مقرّبة على جهودهم الرامية إلى وقف الفاشية العالمية التالية. توقيت إطلاق السلسلة لا يعدو كونه مصادفة، إلا أنّها حميدة من دون شك. فهذا عمل غني بالمعلومات، مُلهم ومرعب في الوقت نفسه، يسائل مدى جهوزيّة المعمورة للتعاطي مع واقع كهذا.

يقف أحد حقول مدينة بيتسبيرغ الأميركية أمام مقبرة جماعية. ينظر بهدوء إلى المثوى الأخير لعشرات ضحايا وباء الإنفلونزا الإسبانية الذي قضى في عام 1918 على حوالى مئة مليون شخص حول العالم. بهذا المشهد، يُفتتح Pandemic ليذكّرنا بحجم الدمار الذي يمكن أن ينجم عن جائحة كالإنفلونزا، قبل أن تتبادر إلى الأذهان تساؤلات لا تنتهي عن النتيجة التي سيؤول إليها كابوس وباء «كوفيد ـ 19» الذي يصارع العالم بأكمله اليوم لمحاربته.

تنطلق السلسلة من فرضية أنّنا على مشارف مواجهة جديدة مع فيروس قاتل وسريع الانتشار. لقد مضت أكثر من مئة عام على الإنفلونزا الإسبانية التي حدثت في وقت لم يكن مجموع سكّان الكرة الأرضية يتعدّى المليارَين. أما اليوم، وفي ظل وجود ثمانية مليارات إنسان، فحذّر مدير وحدة التهديدات الناشئة في «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية»، دينيس كارول، من أنّه عندما نتحدّث عن جائحة إنفلونزا جديدة، السؤال ليس إذا ما كانت ستحدث، بل متى؟

انطلاقاً من هذا الكلام الوارد في Pandemic، سألت صحيفة «غارديان» البريطانية: هل يمكن أن يكون التوقيت الآن؟ سؤال مشروع وبديهي طبعاً، في ظل وصول عدد الإصابات بـ «كوفيد ـ 19» إلى أكثر من 300 ألف حالة مؤكدة (لغاية كتابة هذه السطور)، بحسب «منظمة الصحة العالمية» التي حذّرت، أمس الثلاثاء، من تسارع وتيرة انتشار الوباء. ناهيك عن الاضطراب واسع النطاق في الأسواق المالية، أماكن العمل، حركة الطيران وعمليات الإنتاج، على رأسها الغذاء. أثار توقّعتها سلسلة Pandemic وعاينتها عن كثب بطريقة مصقلة بالتفاصيل لا تخلو من الدراما والأسلوب الحكائي الجذّاب، بالإضافة إلى مادة بصرية لافتة.

العمل من إنتاج «زيرو بوينت زيرو برودكشنز» (سبق أن وقّعت برامج الشيف الأميركي الراحل أنطوني بوردايـن)، ويقدّم للمشاهدين مجموعة من الشخصيات التي تتكشف قصصها فيما تتنقل السلسلة في جميع أنحاء العالم. هؤلاء الأبطال هم علماء وأطباء وخبراء كوارث، يؤكدون لنا أنّ الشرّ لا يمكن في الفيروس في حدّ ذاته، إنّما بالمعلومات الخاطئة التي غالباً ما تواكب انتشاره.

مستخدماً أسلوباً مشابهاً لذلك المتّبع في فيلم Contagion (إخراج مارتين سودربيرغ ـ 2011/ اعتبر كثيرون أنّ أحداثه مشابهة لما نعيشه اليوم في ظل كورونا)، يتنقل Pandemic في أماكن مختلفة في العالم. من معسكرات تابعة لـ «وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك» (ICE) في الولايات المتحدة على الحدود الأميركية، إلى مستشفى مقاطعة يعاني من نقص التمويل في أوكلاهوما، إلى الكونغو حيث الكفاح في أشدّه لاحتواء فيروس إيبولا.

في خضم كل ذلك، نكتشف حجم المعاناة الملقاة على عاتق العاملين في حقول الرعاية الصحية: عاملون يغلبهم الموت أثناء معالجة مصابين بإيبولا في أفريقيا، وأطباء في الهند يضطرون يومياً إلى معاينة

> يتألّف من ست حلقات لا تتعدّى مدّة كل منها 55 دقيقة

ما يزيد عن ألف مريض يعانون من أعراض إنفلونزا الخنازير الخطرة، ومتطوّعون على الحدود يقدّمون لقاحات، وأطباء لا يرون عائلاتهم، إلى جانب علماء طموحين يبحثون عن لقاحات أثناء العمل خارج الصيدليات الكبرى.

الطبيب الأميركي رايان ماكغاري (38 عاماً)، شارك في إخراج العمل الذي صوّر في بنسلفانيا الأميركية. وفي مشهد لا يختلف عمّا تظهره السلسلة، تغصّ عياداته في كاليفورنيا اليوم بالمرضى المحتملة إصابتهم بكورونا. في مقابلة مع صحيفة «لوس أنجليس تايمز» الأميركية، قال الطبيب الذي يعمل على لقاح ضدّ «كوفيد ـ 19»: «لا أدري كيف عليّ أن أشعر الآن... سعيد بأنّني كنت قادراً على إبراز التحذيرات بالنسبة إلى بعض الأشخاص الأذكياء. لكن كفنان وطبيب، لا أستطيع فهم مستوى المعاناة والدمار الذي قد نواجهه». ويوضح عن تفشّي وباء كورونا حالياً: «أعني أنّني أظن أنّه سيغيّر حياتنا إلى الأبد».

في سياق متصل، وفي حديثه إلى جايك تابر عبر شبكة «سي. أن. أن» الأميركية، لفت الطبيب والمخرج والمنتج المنفذ إلى أنّه يريد أن يخبر العالم أنّه ليس فقط الأطباء، ولكنْ الممرضون والمساعدون وموظفو الدعم في المستشفيات، سيعملون بجهد في وقت يزداد فيه الخطر».

وُلد Pandemic من محادثات مكغاري مع زملاء له حول الذكرى المئوية للإنفلونزا الإسبانية: «بدأنا ننظر إلى الناس حول العالم وفي الولايات المتحدة، الذين تركّزت حيواتهم المهنية بالكامل على محاولة التأكّد من أنّ مأساة عام 1918 لن تتكرر أبداً... ومع ذلك، فإنّ معظم هؤلاء الناس، تم تخفيض ميزانياتهم أو لم يتم أخذها على محمل الجد... وها نحن ذا».

Pandemic الذي يحتل قائمة الأعمال الأكثر مشاهدة على «نتفليكس» اليوم، يوصلنا إلى خلاصة مفادها أنّ الأشخاص الذين يعملون في أنظمة قوية، ويحظون بتمويل لائق في ظل وجود تعاون بين الحكومات والمواطنين، يمكنهم تحقيق تقدّم كبير في أحلك الظروف الصحية. لكن ماذا عن ملايين الذين يفتقرون إلى أدنى هذه المقوّمات؟

الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري

■ صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01 /666314ـ15
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

بيرني ساندرز: حدود السياسة الديموقراطية

محمود المعتصم*

(1)

أعقب «الثلاثاء الكبير» ــ حيث عادت الإمبراطورية تضرب بقوّتها «الديموقراطية» الجبارة، عبر الوعي الزائف للمواطن الأسود في الجنوب الأميركي ـ شعورٌ خيبة كبيرة. مع ذلك، كلّ شيء ما زال ممكناً، كلّ شيء داخل السياسة الديموقراطية ما زال ممكناً، لكن ما هو ذلك الـ«كل شيء»؟

تقول السردية الليبرالية الديموقراطية، بأنّ الديموقراطية هي في عملية التصويت الحر. يمكننا أن نعود إلى التعريف الماركسي للحرية الليبرالية: حرية التعاقد في السوق. عندما تنزل الحرية إلى المستوى الليبرالي، فصوت المواطن المتعرّض لآلة الإعلامية المملوكة لرأس المال، هو حرّ بمعنى حرية العامل نفسه، في بيع طاقة عمله للرأسمالي. الحرية الانتخابية هي في النهاية جزء من حرية التعاقد في السوق، وليس العكس.

حدود هذه السياسة هي، وإن فاز بيرني ساندرز في الانتخابات، أنّ تحافظ المنظومة على قدرتها على العودة، على كل مفاصل السيطرة على المجتمع. يمكن لليبرالية الديموقراطية أن تصل بأيّ شخص حرفياً إلى الحكم، إلا أنّ «ديكتاتورية البرجوازية» لا يمكن تفكيكها.

مع ذلك، أصيب شاب مثلي بخيبة أمل. فبيرني ساندرز، في النهاية، وإن لم يكن شيوعياً، هو من نسيم الماضي الشيوعي بالنسبة لي. ابتداءً من الحياة الشاقة في كنف الاسم الاشتراكي، والنضال غير المنقطع من أجل الكادحين، والأخلاق والشرف. ساكون آخر «التهكّميين» الذين يعتبرون أن ليس هنالك قيمة لمثل هذه الأمور: من وجهة نظري، فقيمة هذه الشكليات أكبر من قيمة التحقّق المادي للشيوعية. ماذا تريد السياسة الجذرية؟ تريد أن توجَد على وجه الأرض مادة، أي أن تكون واقعاً مادياً، لا تكون فيه شخصية بيرني ساندرز هي الاستثناء. نحن في النهاية، كما قال صديق إسلامي مرّة، لسنا خنازير لنُقاس حياتنا ونجاح مشاريعنا بتوافه الأكل والشرب واللذة. على الرغم من أنّ بيننا، ربما، عدداً لا بأس به من «الخنازير».

(2)

أريد هنا أن أذهب إلى خيبة أمل أخرى، تراجيديا لم تكتمل بعد في نظري. غريبة على القارئ ربما: واحدة من أجمل قصص السياسة الجذرية في هوامش هذا العالم، هي قصة الشاب بيتر جوزيف.

بدأت حكاية بيتر جوزيف (اسم غير حقيقي يختفي وراءه، خوفاً من تبعات الشهرة والموقف الحاد ضد النظام)، في أثناء ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والأزمة المالية في العشرية الأولى من القرن. بيتر كان قد بدأ حياته فناناً، ودرس لفترة قصيرة الموسيقى، قبل أن يترك الجامعة مثقلاً بالديون ويتوجه إلى العمل في وول ستريت كمضارب محترف. أنت لن تأخذ كثيراً من الوقت لتشعر بالعبقرية الرياضية البسيطة لجوزيف، الأمر الذي جعله مضارباً ناجحاً، إلى حدّ ما. بعدما لمس الوعي، قرّر بيتر أن يترك وول ستريت، ويتوجّه إلى العمل في الدعاية الإعلانية، وهناك تعلّم أساليب تحرير الأعمال الإعلامية.

التجربة في وول ستريت، مع الحس الموسيقي والموهبة، والمعرفة بتقنيات الإعلام، كلّ هذه الأمور جعلت جوزيف مهيئاً، بصورة استثنائية، لإنتاج أول أعماله الشهيرة (فيلم زايتغيست Zeitgeist). والغريب في القصة هو أن الفيلم بدأ كأداء مفتوح. لا توجد نسخة مصوّرة من الأداء، إلا أنّ جوزيف يصفه كالتالي: بيتر يعزف على آلته الموسيقية في الوسط، وعلى جانبية شاشتان للعرض. الموسيقى وتعليقات بيتر جوزيف تترافق مع تفاصيل الفيلم. فيلم على الهواء مباشرة، مادة خام فريدة. بعد النجاح الباهر للعرض قرر بيتر تحويله إلى فيلم شبه وثائقي وكان. نجح الفيلم بصورة منقطعة النظير.

فيلم «زايتغيست» Zeitgeist يحكي عن أحداث الحادي عشر من أيلو / سبتمبر، ويربطها بالأزمة المالية العالمية، وهو متوفّر على موقع «يوتيوب» لمن يريد مشاهدته. قيمة الفيلم هي في شكله وليس مضمونه، ذلك أنّ المضمون محفوف بنظريات مؤامرة لا يريد حتى جوزيف الدفاع عنها هذه الأيام.

بعد نجاح الفيلم، أنشأ بيتر جوزيف «حركة زايتغيست». و«زايتغيست» بالألمانية، تعني روح العصر. أخذت الحركة شكلاً مختلفاً تماماً عن الفيلم. ولذلك، كان من الضروري إنتاج فيلم وثائقي آخر، يتحدث عن الحركة ويفصلها عن الفيلم الأول. تعقيدات العمل العام المبني على تجربة الفرد، لاحقت بيتر جوزيف طويلاً، فالأسم والفيلم والحركة وشخصه لم يكن لهم أن ينفصلوا طبيعياً.

تطوّرت «حركة زايتغيست»، طوال العقد الثاني من الألفية، ولكنّها استمرت كحركة على هوامش الهوامش. مجموعات صغيرة جداً من الأشخاص أصحاب الوعي المضاد: النظام الرأسمالي متأسّس على مضاربات غير عقلانية على رأسها البنوك المركزية؛ المال نفسه نتاج للقوة وليس الإنتاج؛ النظام غير متوائم مع الطبيعة، إن كان الطبيعة البشرية (وهو بالتالي وفي حد ذاته مسبب لوباء صحي عام، متمثل في الإدمان، القلق، والموت المبكر)، أو الطبيعة البيئية (وهو بالتالي غير قابل لمواجهة الأزمة البيئية من داخله). لبيتر جوزيف كشخص، قدرة عجيبة على سرد تفاصيل دقيقة لهذه الادعاءات، ودعمها بإحصاءات علمية بصورة سلسلة شديدة الجاذبية.

(أ ف ب)

علّق أحدهم على قدرات جوزيف الإقناعية، بأنه «لا يحتاج لأن يتنفس بين الجمل»، الكلام ينساب واضحاً كالشمس. إلا أنّ سؤالاً آخر لا يجيب عليه جوزيف: ما النظام البديل؟ جوزيف يقدم مرافعة المعية ضد الإمبراطورية، إلا أنّه لا يملك الحدّ الأدنى من الإجابة على ما العمل؟ وبذلك، تتحوّل مرافعته إلى دعوة تلقائية لتبنّي الحلول المعروفة: الديموقراطية الاشتراكية (بيرني ساندرز مثلاً)، الديموقراطية الليبرالية (لأن بيرني ساندرز سيفشل)، وفي النهاية اللافعل.

هذا السؤال ــ سؤال النظام البديل ــ أخذه بيتر جوزيف بكامل الجدية. قاده بحث مارثوني إلى «مشروع فينوس» (نسبة إلى كوكب الزهرة). و«مشروع فينوس»، هو قصة شخص آخر من مناضلي الهوامش، وهو جاك فريسكو. هذا الأخير الذي عاش لأكثر من مئة عام، قبل أن يتوفى في عام 2017، قضى غالبية حياته يدرس فنون المعمار والهندسة والتخطيط والنفس البشرية، في سعي أسطوري للوصول إلى نظام حياة متكامل، معمارياً، اقتصادياً وسياسياً، يؤدي إلى ازدهار الحياة، الفرد والمجتمع. التأسيس الفلسفي لعمل فريسكو، هو بالمجمل تأسيس بيتر جوزيف نفسه: المادية العلمية (يسميها سلافوي جيجيك المادية الفجة). ما توصل إليه فريسكو في النهاية، كان مشروعاً لبناء وحدات حياة متكاملة، منظمة بحيث تقتل الوفرة المنافسة، وبالتالي لا يحتاج الناس إلى الرأسمالية لتنظيم الإنتاج. لفريسكو تصاميم عملاقة للمدن المتخيلة، توجد حتى الآن في فلوريدا كمزارات للسياح. تبنّى بيتر جوزيف «مشروع فينوس» لفترة، بصفته الإجابة العملية عن سؤال البديل، قبل أن يختلف الرجلان حول من في القيادة (في الحقيقة لم يتحدث أي منهما علانية حول تفاصيل الخلاف).

السؤال التالي هو: كيف نُعبر من النظام الحالي إلى نظام مبنيّ على أسس «مشروع فينوس»؟ هنا، تقف السياسة الديموقراطية كعقبة صلبة، ذلك أنه لتقنع الناس بنقلة كهذه ديموقراطية، فأنت بحاجة إلى وسيلة غير ديموقراطية. عبر الديموقراطية، فضّل البشر، ولفترة طويلة، النقلات الصغيرة المرحلية، والتي تنسف نفسها بعد فترة لتكون محصلة التقدم طفيفة. وربما لن ينتظر الكوكب نتيجة هذا التطور البطيء. هنا، وقف مشروع بيتر جوزيف. ومع خفوت أثر الأزمة المالية في تجذير فرص الوعي الجديد وعودة السياسة من «احتلوا وول ستريت الجنونية الانفجارية» إلى «بيرني ساندرز الجذري الديموقراطي العملي»، اختفى مشروع زايتغيست تماماً، اللهم إلّا بالنسبة إلى كاتب هذا المقال.

هنالك تفصيل في كل خطابات بيتر جوزيف العامّة تقريباً: جوزيف يكره الـism، أي الإضافة في اللغة الإنكليزية التي تشير إلى تحوّل المادّة إلى فكرة. هنالك المشايعة Commune، وهنالك الشيوعية Commu-ism؛ الرأسمال Capital والرأسمالية Capital-ism؛ هكذا... الاسم والمنظومة، الهدف والمشروع، الكلمة والعقيدة. بيتر جوزيف يعتقد أنه لا داعي لما يسميه جاك لاكان الدال الأساسي Master Signifier، أي ارتباط الفرد مع الفكرة. كلّ ما هو مطلوب هو أن يرتبط الفرد مباشرة مع الواقع: ما هي أفضل السبل العملية لتحسين حياتي؟ لتحسين حياة المجتمع؟ ثم يبدأ الفرد بتحليل مباشر للواقع، كما هو بلا أي انحياز لفكرة معينة تخلق هي الواقع في نظر الفرد. لكن ماذا إن كان الواقع المباشر نفسه هو سبب عدم القدرة على تغيير الواقع؟ مثلاً: بالنسبة إلى الفرد النرجسي الرأسمالي الحديث، فالواقع المباشر هو حياته الخاصة الضيّقة، زمنه الضيّق، حقبته. من المنظور الواقعي المباشر غير المنحاز، فإنّ أي سياسة جذرية هي جزء من الجنون غير المنطقي حرفياً. حتى «التضامن» العمالي، حيث تكون مصلحة العامل المباشرة هي في دعم مصلحة كل العمّال، فإنه لا ينتهي إلى حزب يغير المنظومة، بل إلى نقابة تُعمل داخل المنظومة. لأنّ ذلك هو منطق الواقع المباشر، المادي العلمي، والفجّ.

> عبر الديموقراطية فضّل البشر، ولفترة طويلة، النقلات الصغيرة المرحلية والتي تنسف نفسها بعد فترة لتكون محصّلة التقدّم طفيفة

(3)

أنا لا أدعي أنّ مصير بيتر جوزيف لن يكون مصير الحركة الشيوعية. جوزيف استالين، وبقية الطغمة قتلوا، قبل المشروع الشيوعي، فكرة الحتمية التاريخية. ما يسمّيه سلافوي جيجيك «العودة من ماركس إلى هيغل»، والتي تميّز عدداً من المنظّرين الماركسيين في هذه الألفية، هي بالتحديد العودة من حتميات المادة ـ أي المادية الجدلية Dialectical Materialism ــ إلى «الجدلية المادية» Dialectical Materialism. الثانية، كما يقول الآن باديو تبدأ من أنّ الجدل هو جزء من المادّة، نتيجة أنّ المادّة نفسها غير مكتملة، بينما تبدأ الأولى من المادة الفجة وتحاول الوصول إلى توقّع الحتميات.

ما أقوله هو: لا بدّ من إكمال أي واقع بفكرة. فكرة يرى الفرد من خلالها الواقع، بحيث يكون ذلك الواقع قابلاً للتغير. ما تطلبه السياسة الشيوعية، هو نقطة الجديد بعد فهم التطابق الجدلي بين بيرني ساندرز وبيتر جوزيف. كلا الحدثَين (الظهور الديموقراطي الكبير مع إلغاء إمكانية الحل/ الاختفاء الكامل مع وجود الحل) ينتمي إلى فهم غير جدلي للواقع، يرى في الإنسان والمادة شيئاً كلياً ثابتاً غير قابل للتغير، وبالتالي يكون الحل إما الانغماس الكامل داخل حدود الواقع، أو الخروج بالكامل منه. الشيوعية في المقابل، كما نظّر لها ماركس ومارسها لينين وماو وعبد الخالق محجوب، هي في التعامل مع الواقع مباشرة، وعبر تغييره التدريجي (الثوري/ المرحلي) حتى يناقض نفسه، بحيث يصبح المستحيل في مقام الممكن: عندما يؤسّس لينين لنظرية الحزب المتحالف مع تنظيمات السوفيتات، فهو يحارب الواقع من داخله، عبر أساليبه، بلا أي شطحات خيالية أو عنتريات، يتنازل ويراوغ كأيّ سياسي عادي في أيامه، إلا أنه ينتظر ذلك لحظة إمكانية تحوّل الحزب الاشتراكي الروسي إلى الحزب الشيوعي الروسي، بكل العنف المتوقع (الاستعداد للعنف يأخذ في السياسة الحالية مكاناً جانبياً، إذ لا تستعد الأحزاب إلا لما ينتمي للواقع الحالي، بينما ينظر الشيوعيون إلى تحوّل الدولة الجذري، كتحوّل يحفّز كل طاقة العنف الفاشية في الطبقة الحاكمة، ويستعدون له مهما بدا الأمر بعيداً، وهو عنف دفاعي دائماً). إنجلز ذكر مرة أن الدولة تختفي في التصور الشيوعي، ليس عبر إلغائها، إنما عبر تكثيف شغلها بإدارة نفسها بما يمنعها من الانشغال بإدارة الناس. الدولة الغائية هي بيروقراطية فائقة لدرجة تعارض تصور الدولة لنفسها. مثل هذه الأفكار، تشير إلى أنّ هنالك دائماً في التصوّر الشيوعي للعالم «مراحل»، مناطق للفعل المباشر تنتمي لكلتا المرحلتين السابقة والتالية. وليس لإحداهما حصراً.

ولتتم هذه العملية، فإنّ الفكرة الجديدة يجب أن تخلق تحتها آلات ظهورها في الأرض. ذلك هو الكادر. المجتمع الشيوعي (والـذي هو الحل الوحيد من انهيار الرأسمالية المستمر)، هو نتاج تحوّل الفكرة إلى وجود، عبر التزام الكادر بها. الـ ism في الواقع، هو دائماً جزء من تغييره. إذ الواقع المباشر المادي الفجّ، هو في نهاية التحليل في حد ذاته أيديولوجيا تبرر نفسها. الموظّف الذي يحترم مرؤوسه، هو جزء من الواقع المباشر (هو حقيقة مادية)، ولكنه في الوقت نفسه جزء من أيديولوجيا ما. الأيديولوجيا موجودة داخل المادة.

* كاتب سوداني

بين التجارة... والسياسة!

محمد عبد الشفيع عيسى *

التجارة والسياسة صنوان لا يفترقان. تتبع التجارة الدولية السياسة، بينما تحاول السياسة أن تقتفي أثر التجارة لتتبعها، أو تصحّح مسارها أو تغيّر هذا المسار. هذا دَيْدَن العلاقات الاقتصادية والسياسة الدولية على مرّ التاريخ، بما فيه ذلك الحديث والمعاصر، وحتى التاريخ القريب لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التاريخ الراهن على مدى عقد أو عقدين.

بعد الحرب العالمية الثانية، انبثق نظام عالمي هو نظامان: نظام متمحور حول الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، يتبنّى «اقتصادات السوق» من دون مواربة، أو «الكتلة الغربية» «الرأسمالية»، ونظام آخر كان متمحوراً حول الاتحاد السوفياتي (السابق) ومعه بلدان أوروبا الشرقية، ويجمعها كلّها توجه اقتصادي ـ اجتماعي ينحو نحو «الاشتراكية»؛ وإن نازع النجم السوفياتي نجمٌ من الصين بزغ ثم احتكّ احتكاكاً خفيفاً بالسوفياتي ثم خشناً، اعتباراً من 1957، لتكون هناك أشتراكيتان، إن صح التعبير: سوفياتية ـ روسية وأخرى صينية. وقد حاولت الصين جذب عدد من «الكواكب الصغيرة» في أقصى الشرق الآسيوي (وخصوصاً فيتنام ولاوس وكمبوديا وكوريا الشمالية) إلى جانب أحزاب كثيرة في العالم، شيوعية ذات هوى صيني أكيد، بيْد أنها لم تستطع مدّ نفوذها الخارجي إلى الحيّز «متعدد الأقاليم» أو العالمي. وعلى العكس، أفلح السوفيات في مدّ نفوذهم عبر العالم، ليتكوّن نظام دولي على مدى أربعين عاماً أو يزيد (1945 ـ 1990)، قائم على المنافسة بين الاتحاد السوفياتي والغرب بالقيادة الأميركية، قبل له نظام «القطبية الثنائية»: غربي/ شرقي، أو اشتراكي/ رأسمالي، أو أميركي/ سوفياتي. ولكلٍّ منهما أحجار بناء مختلفة اقتصادياً وعسكرياً بالذات. على المستوى الاقتصادي، أقام السوفيات ما يشبه منظمة اقتصادية دولية إقليمية عبر أوراسيا، مكوّنة من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، عُرفت عالمياً، بعد الحرب العالمية الثانية، بمسمّى «كوميكون»، ثمّ اشتوتْ في صورة أكمل بعد ذلك، خلال الستينيات وأوائل السبعينيات، تحت مسمّى «مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة» CMEA. وكانت تسعى إلى بناء نوع من تقسيم العمل الإنتاجي، وفق صيغة للتخصّص وتوزيع الأدوار بين البلدان الأعضاء، في المجال الاقتصادي، والصناعي بالذات.

وكذلك، أقام السوفيات تحالفاً عسكرياً سُمّي إعلامياً باسم العاصمة البولندية، ليكون «حلف وارسو». وعلى الجهة الأخرى، شجّعت الولايات المتحدة على إقامة تحالف عسكري غربي عبر المحيط الأطلسي يجمع الولايات المتحدة وشركاءها من أوروبا ـ غربها وشمالها ـ هو ما يسمى إعلامياً بـ«الحلف الأطلسي» (ناتو) North Atlantic Treaty Organization.

كذلك شجّعت الولايات المتحدة على إقامة تجمع اقتصادي أوروبي صرف، أخذ يتطوّر ويتغيّر عبر الزمن، ابتداءً «من المجمّع الأوروبيّ للفحم والصلب»، في أواسط الخمسينيات إلى «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» منذ السبعينيات، حتى استقر أخيراً على «الاتحاد الأوروبي»؛ وفي داخله، أقيم تجمّع نقدي ومالي أكثر تكاملية، باسم «منطقة اليورو»، مع مطلع القرن الجديد.

وقد نسج «الحلف الأطلسي» من حوله شبكة للتحالفات العسكرية المرتبطة بالغرب والقيادة الأميركية، ومعها شبكة من القواعد والنقاط العسكرية، في كلّ من القارات الثلاث: آسيا بشكل خاص، أميركا اللاتينية وأفريقيا.

وبالتوازي، أقام الغرب (والولايات المتحدة)، نظاماً اقتصادياً دولياً يوشك أن يكون عالمياً، في المجالَين التجاري والنقدي ـ المالي بالتحديد، في عزل كامل للمجموعة السوفياتية والصين عبر كلّ منهما. ففي الدائرة التجارية، تمّ عقد «الاتفاقية العامّة للتعريفات والتجارة» ـ غات ـ عام 1947، وحدثت عليها سلسلة من الإضافات والتعديلات، خلال عقدَي الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، وخصوصاً من خلال «النظام المعمّم للتفضيلات الصناعية»، لمحاولة جذب البلاد النامية إلى دائرة النظام التجاري شبه العالمي.

وفي الدائرة النقدية والمالية، نجح الغرب في عقد مؤتمر دولي في مدينة بريتون وودز الأميركية الصغيرة، عام 1944، أسفر عن عقد اتفاقيّتين أقامتا المنظّمتَين الأكثر أهمية على مستوى المنظومة النقدية ـ المالية العالمية، حتى الآن، وهما «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»، من دون مشاركة من الاتحاد السوفياتي وحلفائه.

تبنّت الـ«غات» مبدأ «حرية التجارة»، المقيّدة أو المنقوصة على كلّ حال، بشكل عام. وبالتوازي مع ذلك، تبنّت الولايات المتحدة ــ والغرب الأوروبي ــ نهجاً متسامحاً إلى حدّ بعيد، خلال الستينيات والسبعينيات ومطلع الثمانينيات، مع تجارة الصادرات الآسيوية، القادمة بشكل موسع من اليابان وبعض البلدان الآسيوية الأخرى، السائرة على النهج الياباني، والتي اتخذت لها طريقاً خاصّاً هو «النمو المدفوع بالصادرات» Export-led growth. وهذه التجارة الغزيرة، اليابانية الشرق آسيوية، إلى أين؟ إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بالتأكيد. ومع التوسع التصديري الهائل، بطابعه «الفيضانيّ»، وقع ردّ فعل قويّ من الجانب الأميركي، الذي ظلّ يستقبل الشطر الأعظم من الصادرات الآسيوية بطريقة تيسيرية أو «تساهلية»، ردحاً من الزمن. وكان ردّ الفعل ذا طابع «مركنتيلي» ـ أي تجاري حمائي في المعنى بشكل عام. وفرضت الولايات المتحدة قيوداً عدّة من أنواع عديدة، فيما أطلق عليه في أواسط الثمانينيات مسمّى «الحمائية الجديدة» Neo-protectionism، وذلك خلال عهد الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان. ولكن تحت الضغط الدولي المتزايد لتحرير التجارة الدولية، وخصوصاً لمصلحة البلدان النامية، عقدت سلسلة من جولات التفاوض التجاري الدولية في ما سُمّي بـ«جولة أوروغواي»، سعياً إلى عقد اتفاق تجاري عالمي شامل. وقد أسفر ذلك، في نهاية الأمر، عن إقامة «منظمة التجارة العالمية» WTO بمقتضى «اتفاق مراكش»، في أيار/ مايو 1994.

في التوقيت ذاته، أو توقيت مُقارب، أخذ الاتحاد السوفياتي يترنّح لأسباب متعدّدة، قبل أن ينهار كلياً عام 1990، ومعه منظومته (الشرقية ـ الاشتراكية). وبذلك، تمّ تمهيد الطريق لإقامة نظام تجاري كامل جديد، تغيب عنه المنافسة الحقيقية ويُطلق السراح كلياً للمنظومة الرأسمالية العالمية بقيادة «الدولة العظمى الوحيدة»، وباسم الحرية. نظام شعاره العام «حرية التجارة»، حيث السيطرة فيه للأقوى، وفي سياق عام يدعو إلى «فتح الأبواب»، من خلال الدعوة إلى العولمة.

في قلب دعوة ـ أو «دعاية» ـ العولمة، نجمت وقائع صلبة قائمة على تشديد النهج الوطني ـ القومي في المعاملات الاقتصادية الخارجية لدول العالم، المتقدمة والنامية، تحت مسمّى مغاير هو «التنافسية»، وكذا دعم القدرات التنافسية، وخصوصاً في الميدان التكنولوجي؛ نهج «استراتيجي» إن شئت. كانت تلك حقبة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، الذي عمل خلال التسعينيات وفق النهج المذكور في حقلَين متلازمَين: التنافسية والتكنولوجيا. وكان له ما أراد من إطاحة الشركاء ـ الغرماء، المنافسين القدامى، الحلفاء بالذات، في أوروبا واليابان. ولكن (مكْر التاريخ) اشتغل! فقد ارتأت العقول الاستراتيجية الأميركية بالذات، أن تستبدل السوفيات بالصين، وأن تحوّل الصين هذه من عدوّ محتمل إلى شريك موثوق. وكان الصعود الصيني العظيم. وبعدما كانت قد حدثت في الماضي موجّة لـ«نقل الصناعات» ـ من الغرب وأميركا ـ إلى اليابان والشرق الأقصى، في الستينيات والسبعينيات وأوائل الثمانينيات، حدثت موجّة ثانية منذ أواخر التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة، ولكن هذه المرة باتجاه الصين. وهذا ما كان.

> واصل النمو الصناعي الصيني، وفق الشراكة الاستراتيجية الصريحة أو «الضمنية» بين أميركا والصين، طريقه من دون هوادة

ولكن النمو الصناعي الصيني، وفق الشراكة الاستراتيجية، الصريحة أو «الضمنية»، بين أميركا والصين، واصل طريقه من دون هوادة، حتى أحدث، أخيراً، آثاراً عميقة على الصعيد الاقتصادي الداخلي في الولايات المتحدة، من خلال إقفال عدد من الفروع الصناعية ذات المستوى التكنولوجي الأدنى نسبياً. وكان أن ارتفع معدّل البطالة، ولا سيما بين العمال البيض «الأنغلوسكسون»، الذين شكّلوا، ومعهم جمهور غفير نسبياً متضرّر من التجارة مع الصين، القاعدة الانتخابية لرئيس جديد، دونالد ترامب، أتى سريعاً على صهوة جواد جامح غضوب، ليتولّى مقعده الأثير في البيت الأبيض، متربّعاً على دشت الحكم، في بداية عام 2017. ومن ثم تهيّأت الظروف لموجة جديدة من الحمائية التجارية تقودها أميركا، وجهتها المحدّدة هي الصين بالذات، موجة تتلو تلك التي انطلقت في الثمانينيات، وكانت تُسمّى Neo ـ Protectionism.

ولكن الحماية التجارية المجدّدة، الآتية بعد عشرين أو خمسة وعشرين عاماً من سابقتها، ماذا عساها أن تُسمّى يا تُرى؟ لعلّها يمكن أن تُسمّى بالحمائية التجارية «الجديدة ـ الجديدة»-Neo New Protectionism أو الحمائية التجارية المجدَّدة، وربّما Renewed Protectionism، تلك هي موجة الرئيس دونالد ترامب الراهنة. وهي هجومية الطابع لا ريب، تخوض «مباراة صفرية» في ما يبدو، مع خصم تجاري عنيد ـ الصين بالذات. فإلى أين؟

إلى أين، وها هي الطبيعة تعاند الجميع أو تفاجئهم، بما لا يخطر على قلب بشر، و إذا هي حرب بيولوجية من البشر أو عليهم، لعلّها تفتتح جولة غير منتظرة من دورة الركود الاقتصادي العميق. فكيف يتم فضّ الاشتباك بين السياسة والتجارة، ليتفرّغ «أولياء الأمور» للاقتصاد من بوابة الطبيعة؟

أم أنّ نوازع الهيمنة العدوانية لدى البعض من سادة العالم الراهن وتوابعهم، في عصر سيادة إيديولوجيا «الليبرالية المستجدّة»، سوف تسدّ الطريق أمام العقلانية وروحية التقدّم؛ ليظل عالمنا، لا قدّر الله، نهباً لتخبّط «آلهة الشر» الأسطورية؟ ذاك ما لا نرجوه؛ فنرجو استعادة جماعية لروح العقل، ولعقل التقدم الاجتماعي المستقبلي المنشود للإنسانية المعذَّبة.

وهيّا إذاً إلى العمل الحقيقي، إلى أعلى وإلى الأمام!

* أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في «معهد التخطيط القومي» (القاهرة)

ملف

من الصمود إلى التحدّي: حرب اليمن تدخل عامها السادس

حصاد الخيبة السعودية

لقمان عبد الله

لا انفكاك للتصوّر السعودي عن الخروج من حرب اليمن عن العقلية التي بدأ بها الحملة مثل هذه الأيام قبل خمس سنوات (25 آذار /مارس 2015) بما سمّي عملية «عاصفة الحزم». العقلية القائمة على الاستعلاء والهيمنة، بعيداً من أهداف الحروب ورسم الاستراتيجيات، لا تزال سارية، رغم مضيّ خمسة أعوام على العبث. ربط أصحاب القرار في قصر اليمامة بالرياض مصيرهم بنتيجة الحرب، إذا هم على أعتاب عام سادس، لا مروحة واسعة من الخيارات أمام مشعلي الحرب. أما المتاح في هذه المرحلة، فخياران: الأوّل، الاستمرار في الحرب. وهذا يعني مزيداً من الاستنزاف السعودي، بلا أفق للفوز. وهذا يعني أيضاً تهديداً مباشراً للداخل السعودي، وستكون له تبعيات سياسية واقتصادية وخارجية على النظام برمّته. الثاني، إنهاء الحرب من خلال تسوية سياسية. وهذا أيضاً ستكون له تبعات كبيرة، لأن أي تسوية ستكون نتاج الفشل والإخفاق والأفق المسدود سياسياً وعسكرياً. والتسوية هذه، إن تمّت، فهي بفعل انتصار صنعاء، وعليه فإن الأخيرة ستفرض شروطها على طاولة المفاوضات. وأهم هذه الشروط رفض المس بالسيادة الوطنية اليمنية. من هنا، الصيغ السابقة التي قدّمت لحركة «أنصار الله» بأنهم مكوّن بين خمسة أو أربعة مكوّنات على أقل تقدير، رفضتها صنعاء أثناء مراحل الصمود والدفاع، وبديهي أنّ ما لم يكن مقبولاً في سنوات المقاومة والتصدّي لن يكون مقبولاً في «أعوام الحسم والهجوم». تبحث الأمم المتحدة، عبر مبعوثها إلى اليمن مارتن غريفيث، عن حلول مؤقتة كتلك التي فرضتها الوقائع الميدانية في محافظة الحديدة، في اتفاق السويد. وقد حاول غريفيث تكرار تلك التجربة في مدينة مأرب، إلا أن جهوده باءت بالفشل بسبب الرفض السعودي لرفع الحصار عن اليمن، وممانعتها استفادة المحافظات التي تحت سلطة «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء من تقاسم الثروة النفطية وإعادة التغذية بالطاقة الكهربائية المقطوعة من مأرب بقرار من الرياض. الثابت أن الكلمة الأخيرة لإنهاء الحرب بيد واشنطن، التي لا تزال ترى في استمرارها مصلحة لها على أكثر من صعيد، لا سيما في مجال مبيعات الأسلحة للسعودية، أو لجهة إضعاف اليمن وإبعاده عن محور المقاومة.

لا شك في أن جبهات القتال في محور المقاومة باتت مترابطة ومتشابكة أكثر من أي وقت مضى. استطاع المحور في هذه السنة إزالة الكثير من الموانع التي كانت تعيق المصير لأعضائه، الذين أصبحوا أكثر جرأة في التعبير بوضوح عن الأهداف الواحدة والمسار المشترك. في الملف اليمني، تجلّى الأمر واضحاً في التبادل الدبلوماسي بين كل من صنعاء وطهران، واستقبال المرشد علي خامنئي وفداً يمثّل القيادة اليمنية، تلك كانت الإشارة الشديدة الدلالة على عمق العلاقة بين الجانبين وانتقالها إلى الحيّز العلني. الاتهامات الغربية، غير الرسمية، لإيران بالوقوف وراء عملية «أرامكو» خريف العام الماضي، وكذلك الإعلانات الأميركية المتكرّرة عن ضبط أسلحة نوعية إيرانية مهرّبة إلى حركة «أنصار الله» عبر البحر، أسهمت عن غير قصد، وفعلت ما عجزت عن فعله كل من طهران وصنعاء تجاه تظهير الترابط القوي بين العاصمتين، ورفعت العتب واللوم اللذين كان يلقيهما بعض النخب والمسؤولين اليمنيين، عن إيران، باتهامها بتواضع مساعدتها لليمن في تصدّيه للعدوان عليه.

ساعد أيضاً على تمتين روابط محور المقاومة، لا سيما اليمن، انتقال إيران من استراتيجية «النفس الطويل»، إلى استراتيجية «المقاومة الفعّالة»، التي كان الخط الفاصل فيها إسقاط الطائرة الأميركية المسيّرة فوق الخليج، من دون أن تستطيع واشنطن الرد مباشرة.

> التقدّم الدراماتيكي اليمني في العام الخامس ضيّق الخناق حول عنق المملكة

في كل من سوريا ولبنان والعراق واليمن ضرورة حتمية لتراجع المملكة السعودية التي تقف على رأس المحور المواجه في الإقليم.

التقدّم الدراماتيكي اليمني في العام الخامس للحرب، ضيّق الخناق حول عنق المملكة، وهو غيّر من أولوياتها، من محاربة المحور في مناطق النفوذ الإقليمي إلى الانكفاء إلى الداخل السعودي.

تراجعت المملكة عن تحدّياتها السابقة مع طهران، وسقط تهديد لم يعد خافياً لدى دوائر القرار الإقليمي والدولي أن دول محور المقاومة وأطرافه يقومون بتوزيع الأدوار تكتيكياً والتعاون بين دول ومكوّنات المحور من منطلقات سياسية وعسكرية وأخلاقية، في إطار استراتيجي متكامل، مع إدراك من الجميع حقيقة أن قوة أيّ من أعضاء المحور وضعفه يؤثّران على العضو الآخر، بنسب متفاوتة وبصورة أو بأخرى. على أن كل ذلك لا يلغي الخصوصيات الوطنية لكل مكوّن من دول المحور.

في المقابل، يعدّ تقدّم محور المقاومة وليّ عهدها محمد بن سلمان بنقل المعركة إلى الداخل الإيراني. وتراجعت أيضاً «العنتريات» كشعار «تقليم أظافر طهران في العواصم الأربع (بيروت، دمشق، بغداد، صنعاء)». والتراجع هنا لا يعني تغيير الأهداف، بل تغيير الأولويات بالنسبة إلى الرياض التي انكفأت للحفاظ على أمنها من داخل حدودها. وهي تبحث عن تسويات تضمن لها السلامة والأمن داخل المدن والمنشآت الحيوية في البلد.

في الحرب التي تشنّها السعودية على اليمن، تحوّل التحدّي الموجّه نحو صنعاء إلى تهديد خطير للرياض وبقية المدن. ومع الوقت، يزداد هذا التهديد قتامة وسوداوية وأفقاً مسدوداً. لم يعد للرياض، وفق الظروف الموضوعية الراهنة، القدرة على إملاء شروطها. فالتحوّل في موازين القوى ومعادلات الردع التي رسمها العام الخامس للحرب، «عام الحسم» وفق التسمية اليمنية، مكّن صنعاء من الانتقال من الدفاع إلى الهجوم «التدريجي والتصاعدي»، ابتداءً من استعادة السيطرة على القسم الشمالي من الضالع، والسيطرة على معظم محافظة البيضاء، وإنهاء تمرّد الحجور، مروراً بعملية كتاف وادي آل جبارة، والسيطرة على فرضة نهم، وأخيراً وليس آخراً استعادة محافظة الجوف، فضلاً عن إجراء التمهيدات العسكرية لتحرير مدينة مأرب.

وعلى الصعيد الداخلي، نجاح لصنعاء في الحفاظ على وحدة الصف، التي كان أبرز معالمها نجاحها المسبق في منع اختراق قوى العدوان لجبهتها الداخلية، في نقل النموذجين اللبناني والعراقي، في العملية الأمنية المشهورة «أحبط عملهم». ولعل من أبرز معالم مرحلة التصدّي ليس الصمود بذاته، على أهمّيته الكبيرة، بل القدرة على مراكمة القوّة؛ تطوّر تقني وفني في مجالي منظومتي الصاروخي والمسيّر، فضلاً عن مراكمة التجارب. أمر جعل العام الخامس فيصلاً في عملية التحوّل. وتكمن أهمّية هذه المرحلة في أنها كشفت عجز نظام الرياض عن منع التحوّل أو حتى اكتشافه، إلا ما تعلنه القوّات المسلّحة اليمنية بنفسها. وبهذا الانتقال، نجحت صنعاء في وضع حد فاصل بين استراتيجية أعوام التصدّي والصمود و«الصبر الاستراتيجي» للانتقال إلى أعوام الحسم.

الرياض، كما هي دائماً، فوجئت بالانتقال السريع (في العام الخامس الفائت)، وأخذت به على حين غرّة. وبعد أن كانت تمنّي النفس بقرب سقوط صنعاء، إذا بها تضطر، أمام خطورة التحدّيات، إلى استجداء الحماية المباشرة من واشنطن التي أرسلت الآلاف من جنودها ومنظومات سلاح الدفاع الجوي «باتريوت» وغيرها، مقابل مليارات الدولارات المدفوعة سلفاً. وكذلك طلبت إرسال تعزيزات عسكرية من حلفائها الاوروبيين، لكن المساعدة لم تصل سوى من اليونان التي نشرت منظومة باتريوت شرق المملكة. تجدر الاشارة إلى أن اليونان ليس لديها القدرة على العمل العسكري خارج حدودها، وتعاني من ضائقة اقتصادية، وتصنّف أوروبياً على المستوى الاقتصادي درجة رابعة وما فوق، وقد استجابت للمطلب السعودي بنشر منظومة الدفاع الجوي بدوافع مالية فقط.

متاعب الرياض مع الحلفاء

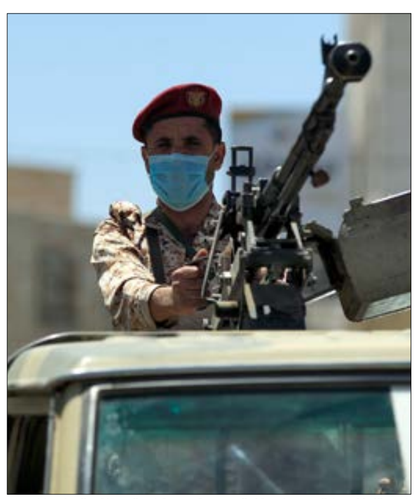

خروج الإمارات من الحرب يعني بقاء السعودية وحيدة في المستنقع اليمني (أ ف ب)

المتاعب السعودية في اليمن ليست مقتصرة على الإخفاقات الميدانية المتتالية في جبهات القتال، والتي تشكّل كابوساً ثقيلاً لها. تلاحق المملكة المتاعب في كل الاتجاهات، الخارجية والداخلية والاقتصادية. ومتاعب الأصدقاء شكّلت إزعاجاً، يزيد تأثيره مع تآكل قوّة النظام السعودي.

ابتزاز الأصدقاء مالياً يكاد لا ينتهي، وهو ليس حكراً على الرئيس الأميركي دونالد ترامب. يأتي في الدرجة الثانية، الوكلاء اليمنيون الذين راكموا ثروات مالية هائلة. والوضع ذاته بالنسبة إلى كل من مصر والسودان. أدّت الاندفاعة الهجومية التدريجية اليمنية، بالعديد من الدول المشاركة في التحالف، إلى إعادة حساباتها لـ«العودة خطوات إلى الوراء» خشية استمرار الاستنزاف والغرق في المستنقع اليمني. لكن التراجع إلى الخلف لم يرقَ إلى إعلان الانسحاب الكلّي أو الخروج من التحالف بشكل رسمي. من جهة أخرى، تعتمد هذه الدول البقاء في التحالف ضمن سياسة استرضاء النظام السعودي والاستفادة من معوناته المالية والاقتصادية.

الإمارات

لم تحسم دولة الإمارات، أو ليس لديها القدرة على حسم بقائها في الشوط الأخير من المنازلة مع اليمن، الأمر الذي أبقى اتفاق الرياض «حبراً على ورق»، معلّقاً إلى انتظار الوجهة النهائية لأبو ظبي. وإن كان ثمّة من يربط في الجانب السعودي مصير الرياض وأبو ظبي معاً، في حرب خاضاها معاً، ولا بد أن يشتركا في نتائجها، في الربح والخسارة، بالقول إننا «بدأنا الحرب معاً ونخرج منها معاً».

تقطع الرياض الطريق أمام محاولات الخروج الإماراتية المتكرّرة من الحرب. وإزاء ذلك، فإن السياسة الإماراتية حيال اليمن مربكة، ويداها العسكرية والسياسية مغلولتان. وهي أعلنت انسحابها مرّتين هذا العام. في الأولى، أعلنت أنها انتقلت من الحرب إلى استراتيجية «السلام أوّلاً». وفي الثانية، أعلنت أنها انتقلت من القتال المباشر إلى الإدارة غير المباشرة من خلال الوكلاء المحليين الذين بلغ عددهم 200 ألف مقاتل، حسب إعلانها. وفي كلتا المرّتين، كان ادعاؤها أقرب إلى إعادة الانتشار والتموضع منه إلى الانسحاب. وسبق أن أعلنت عام 2016 الانسحاب لتتراجع عنه في اليوم الثاني. حاولت الإمارات التطلّع نحو طهران في نصف استدارة للعب على النقيضين، لكنها لا تملك مساحة واسعة للمناورة بينهما، كما أن قدراتها الذاتية لا تؤهلها لمثل هكذا أدوار. ذلك فضلاً عن أن الرياض تضع حليفتها أبو ظبي دائماً أمام خيارين: الاستمرار معها في الحرب حتى نهايتها مع حفظ حصّتها من الكعكة اليمنية، بشروط بقائها تحت عباءتها، أو الخروج بخفّي حنين بلا حصّة، وبذلك ينفضح دورها في «التبعية المطلقة» للرياض في حرب عبثية استعجت فيها الشعب اليمني، وعليها أن تترقّب تبعاتها المادية والمعنوية كاملتين ثمن انصياعها للرياض على حساب اليمن.

تدرك الرياض، ويدرك معها الخصوم والأصدقاء، المحلّيين والإقليميين، أن خروج الإمارات من الحرب يعني بقاءها وحيدة في المستنقع اليمني، مع مزيد من انكشاف لقواها المتهالكة، وتعرية لما تبقى لها من هيبة. ولن يكون بمقدورها إدارة الملفات المختلفة على الصعد العسكرية والسياسية والمحلية لليمن.

صراع الوكلاء

بقي صراع الوكلاء يؤرّق الجانب السعودي ويستنزف إمكاناته وجهوده ورصيده، رغم إملائه عليهما توقيع اتفاق الرياض (بين «الشرعية» و«المجلس الانتقالي الجنوبي») باحتفالية حضرها وليّ عهد السعودية محمد بن سلمان، ووليّ عهد الإمارات محمد بن زايد.

أدارت السعودية صراع الأصدقاء في الداخل اليمني، لكنها لم تستطع أن توفّق بينهم. ووقفت عاجزة أمام نزف الدماء الدافق من عروق وكلائها في ما يسمّى «الحكومة الشرعية»، وكذلك وكلاء حليفتها، أي «الانتقالي الجنوبي»، وإن كان ثمة رأي يقول إن الرياض تتعمّد إبقاء جذوة الصراع مشتعلة لتتحكّم بالطرفين معاً. على أي حال، فإن الصراع بين الجانبين واجهته صراع على السلطة والنفوذ بين المكوّنات المحلّية، ولكن خلفيّته الحقيقية اختلاف على تقاسم المغانم بين الطرفين المؤسّسين لما سمّي «التحالف العربي»: السعودية والإمارات. وإن كان ذلك لا يلغي الصراع السياسي المحلّي على السلطة في البلد. لم تسمح السعودية لأحد الطرفين بالتغلّب والسيطرة على كامل المحافظات الجنوبية. وعندما أوشكت الكفّة أن تميل لمصلحة الحكومة على غريمها «الانتقالي» تدخّلت أبو ظبي، بغضّ نظر من الرياض، من خلال طيرانها الحربي، لترسم الخريطة الجغرافية السياسية مؤقتاً بين أطراف النزاع في إطار معركة مدروسة مسبقاً بأن لا يكون غالب ومغلوب فيها. وبانتظار الحسم النهائي للدور الإماراتي بالبقاء في التحالف أو الخروج منه، استقرّت تموضعات «الأمر الواقع» على النحو الآتي: «الشرعية» (حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي) في المحافظات الشرقية، و«الانتقالي» في المحافظات الغربية لدولة اليمن الجنوبي سابقاً.

> ادارت السعودية صراع الاصدقاء في الداخل اليمني، لكنها لم تستطع ان توفّق بينهم

مصر

يتجاهل العالم مشاركة مصر في التحالف. إلا أن القاهرة هي إحدى الدول المشاركة في تحالف الحرب على اليمن، من خلال قوّة بحرية تشارك مع الدول الخليجية والغربية في حصار الشعب اليمني. وهي مهمّة لم تتغيّر منذ بداية العدوان، وإن كان النظام في القاهرة يدّعي بأن مشاركته في التحالف تأتي تحت عنوان الأمن الملاحي للبحر الأحمر ومضيق باب المندب. غير أن الموقف المصري يتبنّى الموقف السعودي في المحافل الدولية والإقليمية بحذافيره في ما يخصّ الشأن اليمني. وقد ارتضت الرياض هذا الحجم من المشاركة المصرية، رغم رغبتها مشاركة الأخيرة في القتال البرّي، إلا أن حسابات القاهرة الداخلية وتجربتها السابقة في اليمن حالت دون ذلك، مع العلم بأن المعونة المالية السعودية لمصر تأتي من ضمن تحالف في أكثر من ملف إقليمي، واحد منها اليمن.

السودان

خرج السودان من جبهات القتال من دون إعلان رسمي، بعدما اتخذ بداية العام الجاري قرار تقليص عدد العسكريين السودانيين في اليمن من 5 آلاف (العدد السابق 15 ألفاً سحب منهم 10 آلاف في الصيف الماضي) مبقياً على 657 جندياً، من دون أن يحدّد مهمّة الجنود المتبقّين أو أماكن تموضعهم. مصادر صنعاء تؤكد أن العدد الموجود في جبهات القتال أكبر من ذلك بكثير، وكثير من المقاتلين السودانيين ليسوا جنوداً نظاميين في القوات السودانية. إذ لا تزال القوات السودانية تنتشر في محاور نجران وجيزان وعسير والخوبة لحماية الحدود السعودية، مع انتشار تكتيكي في ميدي وغرب حرض في محافظة حجة اليمنية، وتتموضع سرايا سودانية في معسكرات ما يسمّى «قوّة الواجب» (قوّات مشتركة للتحالف) في المخا غربي تعز، ومعسكر بلحاف في شبوة، ومطار الريان في حضرموت، ومهمّة هذه السرايا حراسة عناصر وضباط قوات التحالف.

(الأخبار)

العراق

مصير الزرفي: ثلاثة سيناريوات تنتظر الحسم

في ظل مشهد مُحاط بأزمات مركّبة، تنحو تصاعداً يوماً بعد آخر، بات المشهد السياسي لبلاد الرافدين محكوماً بثلاثة «احتمالات» يُعمل على إنضاج واحد منها في الأيام القليلة المقبلة. يقضي الاحتمال الأوّل بتسهيل مهمّة تأليف حكومة المكلّف بالتأليف عدنان الزرفي، وتمريرها لاحقاً برلمانياً. فيما الثاني يدور في فلك «البحث عن بديل» للرجل. أما الثالث، فأقرب لأن يكون «نداء» يدعو إلى الإبقاء على المستقيل عادل عبد المهدي

نور أيوب

الأزمات التي تعصف اليوم ببلاد الرافدين، بمثابة سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم «داعش» (حزيران/ يونيو 2014)، وتداعيات فشل مواجهتها واحتوائها ستكون كارثية، لأنها تطال «آخر أركان الدولة»: انقسام سياسي حاد يتّسع شرخه يومياً (أزمة سياسية)، وهبوط حادّ في الإيرادات النفطية مع هبوط أسعار النفط عالمياً (أزمة اقتصادية)، وتصاعد أعداد المصابين بفيروس «كورونا المستجدّ» (أزمة صحّية)، وسط تخوّف رسمي من أن يفتك الوباء بشريحة واسعة من المواطنين، لافتقاد البلاد البنية التحتيّة اللازمة للحدّ من انتشار الفيروس، من جهة، ورفض بعض الشرائح الاجتماعية الالتزام بالتوجيهات الرسمية من جهة أخرى. مشهد «لا يدعو إلى الاطمئنان أبداً»، بتعبير مصدر سياسي بارز، آملاً، في حديث إلى «الأخبار»، أن تحمل الأيام القليلة المقبلة «انفراجاً ما، يخفّف من احتقان مشهد أيل للانفجار».

في هذا الإطار، يبرز إعلان «صندوق النقد الدولي» عن طلب مقدّم من 10 دول، بينها العراق، للحصول على دعم مالي لمواجهة تبعات فيروس «كورونا» على اقتصاداتها، في وقت نقلت فيه وكالة «رويترز» عن مسؤولين ومشرّعين عراقيين قولهم إن العراق «سيتخلّى عن معظم مشروعات التنمية والطاقة... وسيتّجه للاقتراض من الخارج لضمان قدرته على دفع رواتب موظّفي القطاع العام، وتسديد قيمة واردات الغذاء، مع استمرار هبوط أسعار النفط». حديث من شأنه أن يفاقم الأزمات أكثر، مع عجز الأحزاب والقوى السياسية عن الوصول إلى حلول لمواجهة التحدّيات، واتّسام «الحلول» المقدّمة بـ«الكيدية»، وتصفية الحسابات الشخصية.

يؤكد مصدر سياسي مطّلع أن فرص نجاح المكلّف بتأليف الحكومة، عدنان الزرفي، وفشله، متساوية. ثمّة من يقول إن الزرفي أطلق عجلة التفاوض مع معظم الأحزاب والقوى، باستثناء «تحالف الفتح» (تكتّل برلماني يضم الكتل المؤيّدة لـ«الحشد الشعبي») بزعامة هادي العامري. ثمّة من يقول العكس؛ طيف واسع من «الفتح»، باستثناء العامري، يفاوض الزرفي على «حصّته» من «الكعكة الحكومية». في المقابل، تؤكّد مصادر بارزة في «تحالف البناء» (ائتلاف

> قد يتحوّل الانقسام على دعم الزرفي إلى إجماع في الأيام القليلة المقبلة

برلماني يضم العامري ونوري المالكي وفالح الفيّاض وخميس الخنجر، وآخرين...)، أن من «فاوض» الزرفي «فاوضه بشكل شخصي، والتحالف متمسّك بقراره الرافض للزرفي، والعمل جار على ضبط هذه التصرّفات الشخصية». وتضيف مصادر «البناء»، في حديث إلى «الأخبار»، أن مصير الزرفي محكوم بـ«التوافق الرباعي»، أي: «الفتح»، و«دولة القانون» بزعامة المالكي، و«تحالف سائرون» المدعوم من زعيم «التيّار الصدري» مقتدى الصدر، و«كتلة الحكمة» المدعومة من زعيم «تيّار الحكمة الوطني» عمّار الحكيم. ترسم مصادر سياسية متابعة «خارطة مواقف» هذه الكتل من الزرفي، موضحة أن «الفتح» و«القانون» في الجبهة الرافضة للزرفي، أمّا الصدر والحكيم فموقفهما ضبابي مقارنة بتصريحاتهم العلنية، وتفاهماتهما مع «المكلّف» البعيدة عن الأضواء. فالأوّل، يعرب عن دعمه المطلق للزرفي ومن كلّفه، أي رئيس الجمهورية برهم صالح. أما الثاني، فمعارضٌ له إن فشل وداعم له إن نجح، راهناً موقفه بـ«تفاهم أركان البيت الشيعي»، ومحافظاً، في الوقت عينه، على علاقة طيّبة بصالح. أما «تحالف النصر» بزعامة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، فمتمسّك بالزرفي، في وقت تعارض فيه كتلتا «العقد الوطني» المدعومة من مستشار الأمن الوطني فالح الفيّاض، و«النهج الوطني» المدعومة من المرجع الديني محمد اليعقوبي، خيار الزرفي، من دون أن تقطع «علاقتها» معه، بتعبير المصادر عينها، في حين ترفض مصادر الفيّاض أي حديث مماثل، مشيرة إلى أنّ قرارها هو «رفض تمرير الزرفي».

هذا الانقسام، وفق أكثر من مصدر، من شأنه أن يتحوّل إلى إجماع في الأيّام القليلة المقبلة، إن نجح الزرفي والأطراف المعارضون في الوصول إلى «تفاهمات»، إزاء الحقائب والمغانم أوّلاً، والبرنامج الحكومي ثانياً، و«شكل» علاقات العراق مع طهران وواشنطن ثالثاً. هنا، يؤكّد مصدر حكومي رفيع أن الأحزاب والقوى باتت «تخشى» الزرفي، الساعي في مفاوضاته معها إلى «تأمين رغباتها». المفارقة، بتعبير المصدر، أن «المكلّف» عليه أن يخشى الأطراف السياسيين، لكنّ حرص الأخيرة على «تأمين مصالحها» نقلها من «موقع القوي إلى موقع الضعيف». وبناءً عليه، حظوظ «تمريره» برلمانياً قد ترتفع «إن أجاد استثمار هذا الواقع».

لا تستبعد مصادر «البناء» أن «تسهّل كتلٌها مهمّة الزرفي، ولاحقاً تمريره برلمانياً»، راهنةً نجاح الرجل في «إنضاج تفاهمات تراعي خصوصيّات الجميع»، فـ«خلافنا ليس مع الزرفي، إنّما خلافنا مع صالح والية تكليفه». هذا التراجع «التكتيكي» يشي بأن «المواقف قابلة للتغيّر»، خاصّة أن «المكلّف» ماض في استحقاق التأليف، رامياً نيل «الثقة» على البرلمان، وتحديداً النوّاب لا الكتل.

ويقابل احتمال المضيّ بالزرفي البحثُ عن مخرج يحفظ ماء وجهه، لتبديله تالياً. مفاوضات إيجاد البديل، وفق أكثر من مصدر، «عُلّقت» منذ يومين تقريباً بعد تقديم الفريق «المعارض» للزرفي إلى الصدر، مجموعة خيارات أخرى من مديري الجامعات والكلّيات (أبرزهم منير السعدي، وعماد الحسيني)، لكنّه حتى أمس لم يلقَ ردّاً. عملياً، يخوض الزرفي أسبوعاً ساخناً يحسم مصيره كـ«حاكم لبغداد».

مفاوضات إيجاد البديل، وفق أكثر من مصدر، «عُلّقت» منذ يومين تقريباً (أ ف ب)

تقرير

تركيا في زمن «كورونا»: مسلسل العزل متواصل

ما يحصل في تركيا لافت للنظر، إذ في خضم الانشغال الكامل بوباء «كورونا» كانت الحكومة تقدم على عزل العديد من رؤساء البلديات الأكراد ومنها بلديات كبيرة. وقد بدأ مسلسل عزل رؤساء البلديات الأكراد مطلع الصيف الماضي وطاول رؤساء بلديات كبرى مثل ديار بكر وماردين وفان ونصيبين وتجاوز عددها العشرين بلدية. وتواصل المسلسل قبل يومين مع عزل رؤساء عدة بلديات مثل باتمان وسيلفان وليجه وإرغاني

محمد نور الدين

دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إلى هدنة بين المتحاربين في كل المناطق التي تشهد حروباً ومعارك ومن هذه الدول ليبيا. والهدف من ذلك توجيه كل الأنظار إلى التهديد الوحيد الذي يواجه البشرية الآن وهو وباء "كورونا".

وما يسري على الحروب ربما يجب أن يسري على الصراعات السياسية الجانبية داخل كل بلد والتي لا علاقة لها بالنقد الموجه إلى طريقة إدارة الأزمة من جانب السلطة أو المعارضة. قال مدحت سنجار، الرئيس المشارك لحزب "الشعوب الديمقراطي" الكردي" إنه في ذروة الدعوات للتكافل والتضامن الوطني لمواجهة وباء "كورونا" تلجأ الحكومة إلى سياسة التمييز والفصل بين المواطنين بعزل رؤساء بلديات". وأضاف: "السلطة تعمل على تعزيز مفهوم الاستبداد بدلاً من مفهوم المشاركة الديمقراطية، وهذا عدوان على الشفافية والإرادة الشعبية، وهو ليس فقط غير مقبول في السياسة بل غير مقبول أخلاقياً".

وتابع سنجار: "إن رزمة الإقتصاد التي أعلنها رئيس الجمهورية رجب طيب إردوغان، لا تحمي سوى أصحاب الأموال وتهمل الجهاز الصحي والعمال والفقراء".

ورأى أن استهداف حزب "الشعوب الديمقراطي" لا يعني الحزب فقط بل مستقبل كل تركيا. فإذا لم ينتبه الشعب إلى هذا الخطر فسيواجه ضرراً أكبر بكثير في المستقبل، داعياً إلى عدم الصمت أمام الممارسات الغدّارة وغير الديمقراطية. واعتبر أن تاريخ البشرية لن ينسى أولئك الذين انتهزوا الوباء لتصفية الخصوم.

وانتقد "الشعب الجمهوري" المعارض عزل رؤساء البلديات الأكراد. فقال أحد نواب رئيسه سيّد طورون، إنه في وقت ينشغل العالم كله بوباء "كورونا" القاتل يأتي من يستغل الفرصة لعزل رؤساء أربع بلديات تابعة لحزب "الشعوب الديمقراطي". وشدّد على أن رئيس البلدية الذي يأتي بالانتخاب لا يذهب إلا بالانتخاب.

ووصف نائب آخر لرئيس الحزب المعارض ولي أغبابا، عزل واعتقال رؤساء البلديات الأربع بأنه انتهازية سياسية. وقال إن ضمير الشعب لن يغفر لمن قام بهذه الانتهازية. وتساءل العديد عن جدوى إجراء انتخابات بلدية في الأساس ما دام القانون يتيح للحكومة عزل من هو منتخب وتعيين آخر مكانه.

> لم تتوصّل الأحزاب السياسية إلى رأي موحّد حول معايير إصدار عفو عن المساجين

على صعيد آخر، لم تتوصّل الأحزاب السياسية إلى رأي موحّد حول معايير إصدار عفو عن المساجين. ففي وقت يؤيد حزب "العدالة والتنمية" طلاق سراح كل من ليست له علاقة بالتهم الإرهابية، يعترض شريكه حزب "الحركة القومية" لأن هذا سيُبقي في السجن العديد من المساجين القوميّين المتشدّدين القريبين منه. كذلك تعترض المعارضة على ذلك لأن الكثير من المعتقلين من السياسيين والصحافيين والكتاب في السجن "متهمون زوراً بالإرهاب" أو بعلاقتهم مع فتح الله غولن، ما يحول دون إطلاقهم في وقت يُطلق سراح تجار المخدرات والمافيا والاعتداءات الجنسية.

انتقد حزب «الشعب الجمهوري» المعارض عزل رؤساء البلديات الأكراد (أ ف ب)

ما علاقة السلطان عبد الحميد بالوباء؟!

ينتقد النائب عن حزب "الشعب الجمهوري" مصطفى بالباي، الذي عمل طويلاً في الحقل الصحافي، سوء أداء سلطة حزب "العدالة والتنمية" بمواجهة انتشار "كورونا"، من ذلك عدم إشراك نقابة الأطباء في قرارات الدولة. كذلك عندما سئل وزير الصحّة فخر الدين قوجا، في البرلمان، عن عدد الوفيات الأسبوع الماضي لم يذكر وفاة قائد القوات البرّية السابق آيتاش يالمان، وعندما ذكّروه به أشار إلى الاسم القديم للمستشفى الذي توفي فيه يالمان أكاديمية الطب"GATA" وهو العسكرية في غولخانه) فيما لم يلفظ اسمه الجديد منذ عام 2016 "مستشفى (السلطان) عبد الحميد للتعليم والأبحاث". وقد فسّر بالباي تجاهل الاسم بأن الوزير لم يشأ أن يربط بين الوفاة بـ"كورونا" وبين اسم المستشفى العائد للسلطان عبد الحميد، بل ربط الوفاة بالاسم القديم العسكري العلماني! متسائلاً: هل يعقل أن لا يعرف الوزير اسم المستشفى؟

إغلاق السوق المغطّى

تلقي أزمة "كورونا" بثقلها على كل مناحي الاقتصاد التركي، ومن ذلك أنه تم الإثنين الإغلاق التام للسوق المغطّى الشهير في محلة بايزيد بإسطنبول بعدما (kapalıçarşı) كان قد أغلق جزئياً في وقت سابق. والسوق المغطى أنشئ عام 1461 للميلاد من جانب السلطان محمد الفاتح. ويقول التاجر محمد علي قوري: "إنني هنا منذ 79 عاماً وقد مررنا بظروف صعبة كثيرة لكننا لم نر مثل هذه الضائقة الحالية. "لقد انتهى كل شيء

وفيات

الصحافي عبد الكريم حسن الخليل
ينعى الاقتصادي والمصرفي
الصديق د. هشام البساط
رفيق درب
الأدبيات الاقتصادية والمصرفية المبكرة
ويستذكر
مع رفيقة عمره د. إلهام الكلاب
ومع ولديه جاد ورنا
ومع الأصدقاء والزملاء
الاقتصاديين والمصرفيين
كل ما تركه في النفوس
على دروب الرحلات المشتركة.

بمزيد من الأسف واللوعة ننعى إليكم فقيدنا الغالي عميد آل الحسن
المرحوم وفيق محمد الحسن (أبو حمادة)

مدير العلاقات العامة في شركة البيبسي كولا
زوجته: المرحومة زهرة الصباح
زوجته: السيدة آمنة عمر القاوقجي
أولاده: محمد، وليد، يولا، ياسمين وسحر
أشقاؤه: الحاج مصطفى، علي والأستاذ حسن (بنك بيروت والبلاد العربية)
صهره: الدكتور طارق غدار
تعتذر العائلة عن تقبل التعازي بسبب الأوضاع الصحية في البلاد.
للتعازي يمكن الاتصال هاتفياً على الأرقام التالية:
محمد: 71-492111
وليد: 76-646949
حسن: 70-985957
الأسفون: آل الحسن، آل ذكر، آل القاوقجي، آل الصباح، آل غدار وعموم أهالي بوداي.

رئيس مجلس إدارة الشركة العصرية اللبنانية للتجارة ش.م.ل. (بيبسي كولا) وليد عساف وأعضاء مجلس الإدارة والزملاء الموظفون في الشركة ينعون بمزيد من الأسى السيد
وفيق محمد الحسن
المنتقل إلى رحمته تعالى يوم الثلاثاء الموافق فيه 2020/3/24 سائلين المولى عزّ وجل أن يتغمّد روح الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويُلهم ذويه الصبر والسلوان.
إنا لله وإنا إليه راجعون

بخعازي ماديكال غروب القابضة – مستشفى فؤاد خوري وشركاه ش.م.ل
ومركز عبد العزيز الطبي ش.م.ل
الإدارة والطاقم الطبي وجميع الموظفين
ينعون إليكم بمزيد من الحزن والأسى فقيدتهم الغالية المأسوف عليها
دنيا حسن الحاج
لها الرحمة ولكم من بعدها طول البقاء

استراحة

كلمات متقاطعة 3411

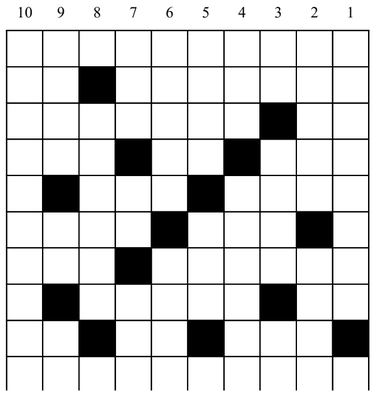

أفقيا

1- عاصمة هايتي – 2- دولة أوروبية – إله مصري – 3- وضع خفية – حرباء من الزواحف يتغيّر لونها لينسجم مع لون الأشكال المحيطة بها – 4- من أقدم رجال التوراة نجا وأهل بيته من الطوفان – للنداء – للنفي – 5- دولة أفريقية هي داهومي سابقاً – صفحة من الفولاذ تُحمل للوقاية من طعنات السيف – 6- ثواب ومكافأة – ما يطير به الطائر – 7- مدينة مغربية – هزم العسكر – 8- أكل الطعام – ماركة سيارات إنكليزية فاخرة – 9- ماركة سيارات – حرف نصب – هرب من السجن – 10- كاتب روائي روسيّ راحل كان له التأثير العظيم في الحركة الفكرية الروسية العصرية

عمودياً

1- جنرال إنكليزي مؤسس الكشفيّة العالمية – 2- عائلة زعيم حزب العمّال ورئيس وزراء بريطاني راحل – نهر في فرنسا وبلجيكا وهولندا – 3- إله – عدم الميل الى أي طرف من أطراف الخصومة والنزاع وعدم التحيّز لأي دولة من الدول – نعم بالأجنبية – 4- ما يوضع على رأس الملك – فاضلات أو ذكيّات – 5- أزيد وأرفع من مدخولي – أقام في المكان – 6- مصائب – عائلة وزير خارجية إيراني سابق – 7- بحيرة في الفلبين – حرّك وهزّ – قشر النخل الذي يجاور السعف – 8- عاصمة أوروبية – 9- نريد ونبغي – أصل البناء – حلّ العقدة – 10- رئيس حكومة لبناني سابق

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مزرعة – بندر – 2- روكا – عقارب – 3- آر – مدن – دب – 4- سين – فالمتا – 5- خيل – قنّ – 6- جحا – صه – 7- كمين – أبراج – 8- وير – هو – أنّا – 9- اليسر – ند – 10- الموسوعة

عمودياً

1- مراس – أكواخ – 2- زوريخ – ميل – 3- رك – نيجيريا – 4- عام – لحن – سل – 5- دف – هرم – 6- عناق – أو – 7- بقّ – لبيب – نش – 8- نادين – رادو – 9- دزيت – صام – 10- رب – الهجّانة الجنسية.

sudoku 3411

8				9	4			
						9	4	7
			1	5	2			
7			2	8	9			
9	6	4				3	2	8
			4	6	3			5
			8	7	1			
5	1	2						
			9	2				6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3410

5	2	9	1	8	7	3	4	6
1	7	4	3	6	9	8	2	5
8	3	6	2	5	4	7	9	1
4	6	1	9	7	3	5	8	2
9	5	3	6	2	8	1	7	4
7	8	2	5	4	1	6	3	9
6	1	8	4	3	2	9	5	7
2	9	7	8	1	5	4	6	3
3	4	5	7	9	6	2	1	8

مشاهير 3411

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالمة أحياء بحرية وكاتبة علمية أميركية (1907-1964) ألفت عدة كتب تعكس إهتمامها بالحياة في البحار والسواحل. منحت عام 1951 جائزة الكتاب الوطني

2+5+6+3=1 البطن الضخم ■ 9+10+11+7 = حمام بخاري ■ 8+4 = سقي

حل الشبكة الماضية: **سعاد عبدالله**

إعداد
نعوم مسعود

إعلانات رسمية

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة ضريبة الدخل- المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – شارع بشارة الخوري – مبنى فيعاني – الطابق الاول لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على موقع الالكتروني http://www.finance.gov.lb .

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
ادفينس ترايدينغ ش.م.ل اوف شور	1809373	RR209748581LB	1/7/2020	1/22/2020
ادفينس ترايدينغ ش.م.ل اوف شور	1809373	RR209745055LB	1/7/2020	1/22/2020
شركة غلوبال اكوايشن ش.م.ل اوف شور	1827559	RR209748547LB	1/7/2020	1/22/2020
تجارة المكاين الثقيلة اوف شور ش م ل	1849407	RR209748502LB	1/7/2020	1/23/2020
لايف فارم ش م م	1861799	RR209750470LB	1/7/2020	1/24/2020
خضر عدنان منصور	1872988	RR209750713LB	1/7/2020	1/21/2020
شركة توينى فوتولوك ش م م	1917447	RR209747572LB	1/8/2020	1/23/2020
شركة صوفيز شويس ش م ل	1920934	RR209751339LB	1/8/2020	1/22/2020
لابوتك انترناسيونال (اوف شور) ش.م.ل	1956644	RR209748462LB	1/8/2020	1/22/2020
ابناء عزيز فارس ش.م.م	1965656	RR197792767LB	1/7/2020	1/23/2020
شركة كازال ش.م.ل. - اوف شور	1974754	RR209745982LB	1/7/2020	1/21/2020
غريتا انطوان حبيب	1981499	RR209747612LB	1/8/2020	1/23/2020
فينكس ترايد ش م ل اوف شور	1981795	RR209747626LB	1/7/2020	1/22/2020
فينكس ترايد ش م ل اوف شور	1981795	RR209745850LB	1/7/2020	1/22/2020
شركة الباز للاستثمارات العقارية ش م ل اوف شور	1997891	RR209745832LB	1/7/2020	1/21/2020
شركة الباز للاستثمارات العقارية ش م ل اوف شور	1997891	RR209747643LB	1/7/2020	1/21/2020
اندباندنت اوفرسيز ترايدينغ كومباني ش م ل اوف شور	2022189	RR209748428LB	1/8/2020	1/22/2020
3 ف م ت م ش.ل	2032364	RR209751413LB	1/8/2020	1/23/2020
سما ش م ل اوف شور	2046147	RR209747691LB	1/7/2020	1/22/2020
سما ش م ل اوف شور	2046147	RR209745917LB	1/7/2020	1/22/2020
شركة دوكس (اوف شور) ش.م.ل	2053255	RR209748391LB	1/7/2020	1/23/2020
فوتو كادو ش م م	2064763	RR197796097LB	1/7/2020	1/22/2020
شركة ولدن انفستمنتس ش.م.ل هولدنغ	2093878	RR209747714LB	1/8/2020	1/21/2020
شركة ولدن انفستمنتس ش.م.ل هولدنغ	2093878	RR209745894LB	1/8/2020	1/21/2020
شركة في واي انفستمنت ش م ل اوف شور	2134905	RR209745885LB	1/7/2020	1/21/2020
TRIMEGG INVESTMENT CORP HOLDING S A L	2147600	RR209747759LB	1/4/2020	1/23/2020
كي بروبرتيز ش.م.ل	2151969	RR209751395LB	1/8/2020	1/21/2020
اجيترف (هولدنغ) ش.م.ل	2160232	RR209747515LB	1/8/2020	1/21/2020
اجيترف (هولدنغ) ش.م.ل	2160232	RR209747776LB	1/8/2020	1/21/2020
شركة كرياسوفت ش م م	2173060	RR209747780LB	1/4/2020	1/23/2020
شركة كرياسوفت ش م م	2173060	RR209747100LB	1/4/2020	1/23/2020
شركة آب.المشرق وافريقيا ش م ل(وسيط ضمان)	2182441	RR209747793LB	1/8/2020	1/22/2020
بورت اكسبرتس اوف شور ش.م.ل	2190018	RR209748330LB	1/8/2020	1/21/2020
اغورا كابيتال ش.م.ل اوف شور	2191121	RR209747095LB	1/8/2020	1/22/2020
اغورا كابيتال ش.م.ل اوف شور	2191121	RR209747802LB	1/8/2020	1/22/2020
شركة ابا ش م ل اوف شور	2214534	RR209747484LB	1/8/2020	1/21/2020
او تري اوف شور ش م ل	2228892	RR209747475LB	1/7/2020	1/23/2020
انترناشيونال باراغون اوف شور اي بي او ش م ل	2244664	RR209747833LB	1/7/2020	1/23/2020
رابيكا انطوان صدقه	2255197	RR209756336LB	1/8/2020	1/22/2020
شيس د س شيس ديفولوبمنت اند كومونيكايشن ش م م	2258798	RR209747847LB	1/7/2020	1/22/2020
كيتي انفستمنس ش م ل اوف شور	2269231	RR209747440LB	1/7/2020	1/24/2020
شركة واكا انترناسيونال كومباني اوف شور ش م ل	2270443	RR209747864LB	1/7/2020	1/22/2020
توب فايف ش.م.ل	2308635	RR209747436LB	1/7/2020	1/21/2020
تريليوم غروب ش م ل اوف شور	2321787	RR209747422LB	1/8/2020	1/22/2020
تريليوم غروب ش م ل اوف شور	2321787	RR209747895LB	1/8/2020	1/22/2020
شركة توب اندووستري ش م ل	2321968	RR209747904LB	1/7/2020	1/21/2020
شركة ف - سات ش م ل اوف شور	2339254	RR209747419LB	1/8/2020	1/21/2020
شركة INKRIPT SECURITIES S A L	2340100	RR209744987LB	1/8/2020	1/21/2020
شركة اضافي فاليو بارتنرز ش م ل	2377960	RR209744973LB	1/8/2020	1/23/2020
اي اف جي - هيرميس سي ال هولدنغ ش م ل	2381893	RR209747396LB	1/8/2020	1/22/2020
كيبكو ش م ل اوف شور	2391894	RR209747056LB	1/7/2020	1/22/2020
كيبكو ش م ل اوف شور	2391894	RR209744960LB	1/7/2020	1/22/2020
انترناشيونال ماديكال غروب اي ام جي اوف شور ش م ل	2425429	RR209747039LB	1/8/2020	1/21/2020
انترناشيونال ماديكال غروب اي ام جي اوف شور ش م ل	2425429	RR209750055LB	1/8/2020	1/21/2020
لينكس انرجي شرق الاوسط ش.م.ل اوف شور	2426999	RR209750041LB	1/8/2020	1/22/2020
شركة ليتل طوكيو ش م ل	2463302	RR209751223LB	1/7/2020	1/22/2020
يحي سميح النعماني	2465765	RR197796049LB	1/7/2020	1/22/2020
شركة ان ام اند كو هولدنغ ش م ل قابضة	2467093	RR209747285LB	1/8/2020	1/21/2020
شركة صن رايز شيبينغ ش م ل اوف شور	2474999	RR197796392LB	1/8/2020	1/21/2020
الصفي اوف شور ش م ل	2478425	RR209750090LB	1/3/2020	1/21/2020
الصفي اوف شور ش م ل	2478425	RR209746991LB	1/3/2020	1/21/2020
أرخوس اوف شور ش م ل	2478452	RR209747277LB	1/7/2020	1/21/2020
أرخوس اوف شور ش م ل	2478452	RR209750086LB	1/7/2020	1/21/2020
M C INTERNATIONAL SAL اوف شور	2480141	RR209746988LB	1/7/2020	1/23/2020
M C INTERNATIONAL SAL اوف شور	2480141	RR209750072LB	1/7/2020	1/24/2020
مون اند ستارز ش.م.م	2487490	RR197796123LB	1/4/2020	1/23/2020
دجي.ال.بي انفست ش.م.ل اوف شور	2495447	RR209747263LB	1/3/2020	1/23/2020
هاي سي ميديا ش م ل	2496645	RR209750378LB	1/8/2020	1/21/2020
كاشيدا اوف شور ش م ل	2505324	RR209747250LB	1/8/2020	1/24/2020
راديانت ش.م.ل	2507628	RR197792736LB	1/8/2020	1/22/2020
ستونز انتل ش.م.ل اوف شور	2508979	RR209750165LB	1/7/2020	1/21/2020
نايل تناري ش م ل اوف شور	2517453	RR209750157LB	1/7/2020	1/21/2020
شركة نيمبا مانيجمنت ش م ل اوف شور	2530496	RR209746912LB	1/8/2020	1/21/2020
شركة نيمبا مانيجمنت ش م ل اوف شور	2530496	RR209750126LB	1/8/2020	1/21/2020
عين دار (اوف شور) ش.م.ل	2535744	RR209750228LB	1/3/2020	1/21/2020
ويب سرفيسز ش.م.ل اوف شور	2537725	RR209750214LB	1/7/2020	1/22/2020
الفا برايم ش.م.ل اوف شور	2537743	RR209747229LB	1/7/2020	1/23/2020
چ.م ارتس ش.م.ل.	2538574	RR209750205LB	1/7/2020	1/21/2020
بي اونلاين اوف شور ش.م.ل	2550452	RR209746886LB	1/8/2020	1/22/2020
السنابل الذهبية للمواد الغذائية اوف شور ش.م.ل	2557471	RR209746872LB	1/8/2020	1/21/2020
السنابل الذهبية للمواد الغذائية اوف شور ش.م.ل	2557471	RR209749352LB	1/8/2020	1/21/2020
كيبور للصناعة والتجارة ش.م.ل (اوف شور)	2569598	RR209747192LB	1/7/2020	1/21/2020
شركة بريدج كابيتال (اوف شور) ش.م.ل	2574814	RR209747144LB	1/7/2020	1/22/2020
ارجي.اتش ش.م.ل	2576697	RR209749998LB	1/7/2020	1/21/2020
عاشور هولدنغ ش.م.ل	2588425	RR209746841LB	1/8/2020	1/21/2020
عاشور هولدنغ ش.م.ل	2588425	RR209749975LB	1/8/2020	1/21/2020
ايلايت انفستمنت غروب اوف شور ش.م.ل	2589110	RR209746838LB	1/7/2020	1/23/2020
ايلايت انفستمنت غروب اوف شور ش.م.ل	2589110	RR209749967LB	1/7/2020	1/23/2020
الحفار وشركاه ش.م.م	2590810	RR209751245LB	1/7/2020	1/22/2020
MARATHON APARTMENT	2612505	RR197781367LB	1/8/2020	1/21/2020
JYL DISTRIBUTION S.A.R.L	2613243	RR209748272LB	1/7/2020	1/21/2020
فيزيو كونترول لبنان سايلز اوف شور ش.م.ل	2625793	RR209746807LB	1/7/2020	1/24/2020

لشركة ب - 1 ش.م.ل (هولدنغ)	2627699	RR209748255LB	1/7/2020	1/22/2020
غرين تارا ش.م.م	2630929	RR209749295LB	1/8/2020	1/27/2020
مايندبتيود ش.م.ل اوف شور	2639248	RR209748224LB	1/8/2020	1/21/2020
الشركة الوطنية للخدمات الكهربائية ش.م.ل	2642525	RR209760070LB	1/8/2020	1/27/2020
انديغو كونسالتينغ ش.م.ل (اوف شور)	2647233	RR209749264LB	1/7/2020	1/22/2020
انديغو كونسالتينغ ش.م.ل (اوف شور)	2647233	RR209746775LB	1/7/2020	1/22/2020
يوتيليتي سرفيسيز غروب ش.م.ل	2647298	RR209749255LB	1/8/2020	1/23/2020
يوتيليتي سرفيسيز غروب ش.م.ل	2647298	RR197777416LB	1/4/2020	1/23/2020
ASSURLAND AFRICA S.A.L Off Shore	2663918	RR209749220LB	1/7/2020	1/24/2020
ASSURLAND AFRICA S.A.L Off Shore	2663918	RR209746767LB	1/7/2020	1/24/2020
اي فراشة ش م ل اوف شور	2682256	RR209749193LB	1/7/2020	1/21/2020
سيف غروب هولدنغ ش م ل	2685325	RR209744845LB	1/8/2020	1/23/2020
سيف غروب هولدنغ ش م ل	2685325	RR209749180LB	1/8/2020	1/23/2020
ميديتيرانيان ماربل اند غرانيت اوف شور ش م ل	2686610	RR209744531LB	1/7/2020	1/22/2020
ميديتيرانيان ماربل اند غرانيت اوف شور ش م ل	2686610	RR209749176LB	1/7/2020	1/23/2020
نايت فنتشورز هولدنغ ش.م.ل	2689697	RR209749162LB	1/4/2020	1/23/2020
نايت فنتشورز هولدنغ ش.م.ل	2689697	RR209744528LB	1/4/2020	1/23/2020
ديجيتال ش.م.ل أوف شور	2705475	RR209744505LB	1/8/2020	1/22/2020
ديجيتال ش.م.ل أوف شور	2705475	RR209749131LB	1/8/2020	1/22/2020
يو ام سي - يوليسيز للادارة والاستشارات ش م ل	2712848	RR209749587LB	1/8/2020	1/22/2020
انتر بزنس فور انداستري اند ترايد ش.م.ل اوف شور	2713721	RR209748153LB	1/8/2020	1/24/2020
CAFFEINE ش.م.م	2728624	RR209750421LB	1/7/2020	1/21/2020
ويدو عنك ش.م.ل	2730821	RR197792841LB	1/4/2020	1/24/2020
فيكسيتي هولدنغ ش م ل	2730960	RR209749091LB	1/7/2020	1/21/2020
فيكسيتي هولدنغ ش م ل	2730960	RR209744580LB	1/7/2020	1/21/2020
رواد فادي امين	2733409	RR209750744LB	1/7/2020	1/22/2020
شركة القابضة انفست هولدنغ ش م ل	2742707	RR209748122LB	1/7/2020	1/25/2020
فكرة جيدة ! - ش.م.م	2744185	RR197791934LB	1/2/2020	1/22/2020
اميركو ش.م.م	2751163	RR209756398LB	1/8/2020	1/21/2020
جنا عماد هلال	2752733	RR197781384LB	12/31/2019	1/21/2020
بلاتينوم انفست هولدنغ ش.م.ل	2754115	RR209744576LB	1/8/2020	1/21/2020
شركة اواسك هولدنغ ش م ل	2759809	RR209749074LB	1/8/2020	1/22/2020
شركة اواسك هولدنغ ش م ل	2759809	RR209744559LB	1/8/2020	1/22/2020
كابريكورن هولدنغ ش م ل	2760352	RR209744545LB	1/8/2020	1/23/2020
كارين اميل فران	2772698	RR209749057LB	1/7/2020	1/23/2020
برودينت انفستمنتس هولدنغ ش.م.ل	2780521	RR209749030LB	1/7/2020	1/21/2020
كوزمو تل S.Aش م ل اوف شور	2783902	RR209748082LB	1/7/2020	1/22/2020
kobe for catering	2785215	RR209751206LB	1/8/2020	1/23/2020
محمد زهير بهلوان	2785272	RR197794343LB	1/7/2020	1/21/2020
ج ن م انفست اوف شور ش م ل	2790801	RR209748079LB	1/7/2020	1/22/2020
العالمية للتقنيات الطبية اوف شور ش.م.ل	2794969	RR209748034LB	1/8/2020	1/21/2020
B M GATE HOLDING ش.م.ل	2796095	RR209749012LB	1/8/2020	1/21/2020
B M GATE HOLDING ش.م.ل	2796095	RR209744409LB	1/8/2020	1/21/2020
ر ك (هولدنغ) ش.م.ل	2798103	RR209749009LB	1/8/2020	1/22/2020
كزما غروب هولدنغ ش م ل	2803984	RR209748025LB	1/7/2020	1/21/2020
سيتي لينك اوف شور ش.م.ل كونتراكتنغ اند ترايدنغ	2807659	RR209748017LB	1/7/2020	1/22/2020
S& R SAL	2815372	RR209748992LB	1/8/2020	1/22/2020
تويك ميكس هولدنغ ش.م.ل	2823178	RR209747997LB	1/8/2020	1/23/2020
محمد يحي خيوه	2826475	RR209760137LB	1/7/2020	1/21/2020
شركة دي اس ام ش م ل اوف شور	2836328	RR209747966LB	1/7/2020	1/21/2020
عمر خضر الجمل	2837939	RR197796035LB	1/8/2020	1/21/2020
ايليت براندز للتجارة العامة ش م م	2838988	RR197792775LB	1/8/2020	1/22/2020
بانوراما غولدن تايم ش م ل اوف شور	2839658	RR209747949LB	1/7/2020	1/23/2020
شركة سي أ ش م ل هولدنغ	2841694	RR209748944LB	1/3/2020	1/27/2020
شركة سي أ ش م ل هولدنغ	2841694	RR209744474LB	1/3/2020	1/29/2020
اف سي سي اي ش م م	2844930	RR209750418LB	1/7/2020	1/21/2020
مجموعة أيس للاستشارات ش.م.م	2845070	RR197796450LB	1/8/2020	1/22/2020
باطون المشرق هولدنغ ش.م.ل	2853755	RR209747921LB	1/4/2020	1/23/2020
زي - ار كولكشن ش م ل اوف شور	2868187	RR209744655LB	1/7/2020	1/23/2020
انفنتس سرفيسيز ش.م.ل	2882172	RR209748913LB	1/7/2020	1/23/2020
رابيل ترايدينغ ش م ل اوف شور	2898159	RR209744620LB	1/8/2020	1/21/2020
رابيل ترايدينغ ش م ل اوف شور	2898159	RR209744430LB	1/8/2020	1/21/2020
يم للعلاقات العامة ش.م.م.	2917805	RR209744602LB	1/7/2020	1/22/2020
س . ر (سركو ش.م.م)	2919319	RR197796260LB	1/7/2020	1/24/2020
المتميزة للخدمات الادارية والاستشارية ش.م.ل. (اوف شور)	2921098	RR209744718LB	1/2/2020	1/23/2020
المتميزة للخدمات الادارية والاستشارية ش.م.ل. (اوف شور)	2921098	RR209744355LB	1/2/2020	1/23/2020
بروموديل ش.م.م. PROMODEAL S.A.R.L	2928408	RR209744695LB	1/7/2020	1/23/2020
عبدالله نجيب الحاج	2931246	RR209744681LB	1/8/2020	1/24/2020
تي آتش دي ش.م.ل أوف شور	2942466	RR209744770LB	1/8/2020	1/21/2020
تي آتش دي ش.م.ل أوف شور	2942466	RR209744341LB	1/8/2020	1/21/2020
بيرفورمنس غروب ش.م.ل اوف شور	2943799	RR209744766LB	1/7/2020	1/24/2020
كونتينويا هولدنغ ش.م.ل.	2950243	RR209744752LB	1/8/2020	1/21/2020
كونتينويا هولدنغ ش.م.ل.	2950243	RR209748860LB	1/8/2020	1/22/2020
شركة سكاي ليفت ش م ل اوف شور	2950835	RR209748856LB	1/7/2020	1/23/2020
HITECH Machinery Group S.A.L OFF-SHORE	2957333	RR209748842LB	1/3/2020	1/21/2020
موزارت ش.م.ل (اوف شور)	2958774	RR209748839LB	1/8/2020	1/21/2020
شن شن هولدنغ ش م ل	2963291	RR209744749LB	1/7/2020	1/23/2020
شن شن هولدنغ ش م ل	2963291	RR209748811LB	1/7/2020	1/23/2020
سبيدكس لوجيستيكس ش.م.ل (اوف شور)	2965393	RR209744735LB	1/8/2020	1/21/2020
زيدرن اوف شور ش.م.ل Zedern OFF-SHORE S.A.L	2970745	RR209748808LB	1/3/2020	1/21/2020
بستاني هولدنغ ش.م.ل	2974532	RR209744721LB	1/7/2020	1/24/2020
غولات تكنولوجيز ش.م.ل اوف شور	2981265	RR209744307LB	1/7/2020	1/21/2020
دي.اس.كاي.غروب هولدنغ ش.م.ل	2984554	RR209750523LB	1/7/2020	1/23/2020
ايتان غروب ش.م.ل. اوف شور	2986685	RR209748799LB	1/7/2020	1/23/2020
ايتان غروب ش.م.ل. اوف شور	2986685	RR209744823LB	1/7/2020	1/23/2020
اكزويل انرجي ش.م.ل. هولدنغ XOIL Energy Ltd S.A.L HOLDING	2989971	RR209744806LB	1/8/2020	1/22/2020
اكزويل انرجي ش.م.ل. هولدنغ XOIL Energy Ltd S.A.L HOLDING	2989971	RR209744298LB	1/8/2020	1/22/2020
أليف ذو ميديا كومباني ش م ل (اوف شور)	2996166	RR209748771LB	1/7/2020	1/21/2020
أليف ذو ميديا كومباني ش م ل (اوف شور)	2996166	RR209744797LB	1/7/2020	1/21/2020
GFA Consulting Group-StREG	3000482	RR209751166LB	1/7/2020	1/23/2020
توماتوماتيك ش.م.ل. TOMATOMATIC S.A.L	3009237	RR209744783LB	1/8/2020	1/22/2020
ايريل ش.م.ل. اوف شور	3009872	RR209748754LB	1/3/2020	1/23/2020
international telecom ش.م.ل اوف شور	3025550	RR209748723LB	1/7/2020	1/22/2020
international telecom ش.م.ل اوف شور	3025550	RR209744854LB	1/7/2020	1/22/2020
هنلي اند بارتنرز ليبانون ش.م.ل.	3204458	RR209751055LB	1/8/2020	1/22/2020
سميرة محمد الهندي	3574563	RR209750608LB	1/7/2020	1/21/2020

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 313

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 25 آذار 2020 العدد 4013

زمن الوباء

مصوّرو «نيويورك تايمز»: العزلة سبيلا للخلاص

مدن صاخبة يلفّها «الفراغ الكبير»

في خمسينيات القرن الماضي، نظّم متحف الفن الحديث في نيويورك معرضاً شهيراً حمل اسم «رجل العائلة». بعد سنوات قليلة من وضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، يومها، احتفت الصور الفوتوغرافية بالإنسانية والمرونة والرابط المشترك بين البشر. أما اليوم، فقد جعلت كارثة عالمية مختلفة من النقص عاملاً ضرورياً لبقاء البشرية في ظل انتشار وباء كورونا. تحت عنوان The Great Empty، نشرت «نيويورك تايمز»، أوّل من أمس، مجموعة من الصور التي التقطها مصوّروها حول العالم، ترصد الفراغ الذي يلفّ مواقع شهيرة لطالما عجّت بالناس وارتبطت بالصخب. غير أنّ الهدوء بات اليوم شرطاً أساسياً للخلاص. وأرادت الصحيفة الأميركية من هذه اللقطات التذكير بأنّ «الجمال يتطلّب تفاعلاً إنسانياً»

(آندرو تيستا ـ لندن)

(ليتيسيا فانكون ـ ميونخ)

(أتول لوك ـ سريناغار، الهند)

(اليساندرو بينسو ـ روما)

(مارينا كونتريساس كول ـ برشلونة)